





٤٤٥

فقه في الدين الزاوي

445

Süleymaniye U. Kütü.	no:
Hacı Hacı Pa.	
Eski yazma	445







هذا هو الكتاب الذي ذكره المؤلف في كتابه  
في بيان ما كان عليه حاله في زمانه  
والله اعلم بالصواب

اما اعوانه فقد قال في كتابه في بيان ما كان عليه حاله في زمانه  
والله اعلم بالصواب

صاحب وملك السيرة حافظه في افندي  
موروي

اولما  
موجوده على اوله زبد عمره به منسوبة  
صاحب عبد الرحمن  
افندي

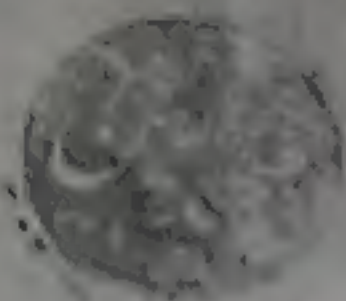
مسلم اولاً كمنه بن زبد يقول اولمق كركدر  
الحكماء

اولما  
اولور  
العصر محمد سعيد  
عصبي

موجوده على اوله



مرکب البید الضعیف خفاف اوده محمد ابن بن  
اصطفی غفر الله ذنوبها وستر عیوبها حرره  
احاج مصطفی  
۱۵۶۵





محضر امام الاعظم

ما عرض على هذا الكتاب نظره ووجدته موافقا للشرع الشريف المستطاب فقبلته وامضته وانا الفقير

على الدين علي

ما زلت من البيع الشرعي والعقد الموعود صح عنده وانا الفقير

ما عرض على هذا الكتاب شرعي المحفل اجرين عليه فلم القبول والارتقا وانا الفقير

صورة الحكم السلطاني نقلت عن اصلها الموقوع بالتوقيع المأثري حرره

سئلنا عن هذه القضية بعدة الرهن وكننا الجواب الى المستحق بعد التفتيش والافعال على طريق المصلحة ونذهب الى ان

وركا عدالت مدار وباركاه معدن اقتدار لولي صوبه عرض ورس خزينه بتمتد ارباب ادلر كه بوند ادله لواء منشأ على قول ل لواء مزوره واضر ادلر في كونه اد جني كونه حكره ايش البني ادلا في صاده تاج شقي رخيلا يد الم كتر يمكن لواء مزوره خاضق ريك هو اد كونه ياندر في طابق جرابه كاله ربه منقص ونجس ادلر ب اد بش بد مواش بعض الم كلوب حقنه كلنور ودرش البني ادلا في صاده رخيلا يد لواء مزوره جلا ادلر بعض اخبار شفا دا جبار شفا ابي بو فقير لربوكة معلوم ادلر في ادلر بوند سلوك وافع جالدر جبارت خذ فالر صوبه عرض ادلر باغ الامامكم والعبد عبدكم

ان شاء الله تعالى

ما فهم فيه من الاعتقاد بصحة الرقبة وبالاطلاق ثبت عنده على الطريقة المرضية بعد رعاية الشرايط المرتبة وانا جدد مالك الرقاب من المبحر الهادي الى الصواب

ما في هذا الدفتر مقرر على الخط الا انه

ما في هذه الصيغة منقول عن اصله المتيقن

ما في هذا الدفتر منقول عن اصله الا انه

قبل ما في هذه الصيغة من اصله الا انه

اعلمت على هذا المسطور باخبار من اتقاه في الامور

ما في هذا الورقة المشهود جار على النسخ المأمور

مفوضة هذا الصلح مصون عن الرب والك

جرى ما حرر فيما عني زينة الفقير

صورة الامم العالي لازال باخرا ما د ل م الا ياخ واللبالي حرره الحفتر ثلاثة بر ثلاثة

دخف هذا المصنف المحلى طلبا لمرفاهة الدسجا ودفلة ما في هذه الحزينة العظمى للاصطفى كشا سكر الاد مشاعته في الاخرة والادبي

المحرر في دفتر عنيك حرره الفقير

وضيحي وصيحي ما في عنيك وانا الفقير

هذه صورة مستخرجة من الاصل من غير تغيير في النسخ حررها افقر الوركي

ما في من الاقرار والتصديق واخا عنيك على التحقيق

ما في من الصلح والابراء ثبت عنيك على وفق الشريعة الشريفة الذهرا وانا افقر الوركي

المحرر في الورقة المشهود مقرر على الخط المأمور

جرى هذا التقرير على وفق هذا التحويل من العبد الفقير فله

حقه صورة المنشور الشريف السلطاني المتأخذ حكمه في الربع المسكونة بالقدرة الربانية نقلت عن اصلها الشريف وانا الفقير

ما كان هذا الكتاب مرضي المدلول اجرين عليه فلم القبول وامضته مستولا ونفذته معولا لا يجوز اجتهاد الاضمام وانا الحفتر

المحرر في الورقة المرفوعة مقرر على الخط المشهود ما هو المسطور في هذا الكتاب قد جرى عنيك على وجه الصواب حرره الفقير

المحرر من البيع والشرا جار على نيلهم الشريف الفراء

ما ثبت مفوضة هذا الكتاب الشريف على وجه الحضر شراوة خلاه بن وطلاه بن فلهان قبلته وامضته وجرى فكل كذلك وانا الفقير

قد صيغ العتق المحرر فيه لذي وانا الفقير جرى ما في عنيك وصد الحكم المذكور مني وانا حرره ما حرر فيه بمعرفة

هذا ان وجه في السجل مورضا بملف في دفتر نفقت عن باقة الفقير



القضا يا القضيّة قول صحيح ان يقال

الطلاق	الخلع	العنة	الثبوت النسب	النفقة	الاعتاق	النكاح	المهر
التبعية	الكتابة	اليمين	التعذير	الترقية	البس	الفاظ الكفر	التبعية
الليقطة	اللقط	الآية المفقودة	الوقف	البيع	إحكام بيعه	نصف الفصول	الليقطة
بيع الموقوف	بيع الوفا	العيوب	الاستحقاق	الاختلاف	الكتابة	الكتابة	بيع الموقوف
الكفالة	الحالة	القضا	الشراة	الوكالة	الدعوى	الدعوى	الكفالة
الوقار	الصلح	المضاربة	الوصية	الهبة	الاجارة	الاجارة	الوقار
الحجر	الكرام	مسائل النسوع	القصب	الشفعة	القسمه	القسمه	الحجر
المزارعة الكرابية	الشرب	الزمن	الجناية	الوصية	جمع	جمع	المزارعة الكرابية











وقلنا انما نزل وقرآننا بعهدنا  
 على من قبلنا وانا انزلناه  
 على داود وعلينا داود ما يشاء  
 وقلنا انما نزل وقرآننا بعهدنا  
 على من قبلنا وانا انزلناه  
 على داود وعلينا داود ما يشاء

امراءه ارضعت ولوليت  
 على كرم الكراهة على  
 التي فوام لا ايضا  
 امراءه الا زوجها  
 على كرم عليه ام لا  
 الطارحانان  
 المستندان في  
 قولهم جيتانتي  
 منه البسط  
 والوقت للآفة  
 تفسيرا لا بغيره  
 من ان الصبر  
 على ما ضارفا للآفة  
 في تفسيرا  
 ظاهره حال



وقال الزوج بل ملكتها فاقوله قوله الزوج وعلم الاب وينبغي ان يشترى الاب الجاهل من قبل  
تسرية من الثمن هكذا في الفتاوى وقال القاضي الامام علي السعدي قوله الاب لانه هو  
المملك قال الامام الخالي وقال القاضي الامام ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب في  
الاشراف والكرام لا يقبل قوله لانه عارية وان كان ممن لا تجوز البيات مثل ذلك قبل قوله في الخلاصة  
رجل اشترى قطنا ففرضته المرأة باذنه او بغيره اذ هو كذا للزوج وليس لها شيء منه في النوازل  
والواقعات امرأة وبهت مهرها الزوج وان يعوضه شاة غير معينة ولم تقبض الشاة فاردت المرأة  
الرجوع الى مهرها لاذك فتاوى رجل قال لامرأة تهبي لي مهرى وانا اعطيتك فريسا فقالت المرأة  
وهبتك والزوج لم يعط ما سبق لراحة ماتت فالحبة باطلة والمهر على حالها اذا الزوج عاذا وهبت  
مهرها لزوجها بشرط ان يعطيه انشا ولم يعطيه اعاد المهر فحبط رجل ماتت فوهبت له امرأته  
مهرها في مرضه جان هكذا بعد وفاته والبنت لو وهبت مهرها لابيها ان امرته بالقبض جان  
في العمد رجل من التركمان صرى وبين اولياء المرأة الدّم ويرد دم المفهوم من هذه الالفاظ في  
عرفهم في قوله الوقي قد دم اذ اجابت الخاطب والوعد له بالعقد وفي قوله الخاطب الدّم بينهم  
انه ستمر على الخطبة لا يرجع عنها وما يعطى الخاطب في هذه الحالة فريسا بتمونه بشئ معناه حق  
التسرية يكون لابيها وما يعطى الترام ايضا بتمونه شئ معناه حق الارضاع ويكون ذلك  
لامرأى وما يعطى الترام يقال ففعلت معناه حق القباء ويكون ذلك لاجنها وكل ما يدفع  
الخاطب من الترام والخيل والشيء بشرطه بان العقد بينهم في المستقبل فهل ينعقد النكاح بالتلفين  
الاولين ام لا وهل للزوج ان يرجع في المرفوع المذكور وهو الفرس والشيء والتراهم

ان كان الزوج يملكها فاقوله قوله الزوج وعلم الاب وينبغي ان يشترى الاب الجاهل من قبل

ان كان الزوج يملكها فاقوله قوله الزوج وعلم الاب وينبغي ان يشترى الاب الجاهل من قبل

بعد جراه العقد او قبل ام لا قال الامام الحسن الدين محمد الحلي الانصاري لا ينعقد النكاح  
بالتلفين الا بغيره وما دفعه الى هؤلاء فله الرجوع فيه بالشرط المغيرة في ذلك قال الامام جلال الدين  
محمد بن عبد الله الشافعي لا ينعقد النكاح بالتلفين الا بغيره وهو قول علي الوقي ويرد دم وقوله  
وقوله الخاطب الدّم فان المفهوم في عرفهم في قوله الوقي قد دم اجابت الخاطب الوعد له بالعقد  
ومن قوله الخاطب الدّم انه ستمر على الخطبة لا يرجع عنها وكل ما يبرسه الخاطب اليه  
المرأة المخطوبة يتسارع فيه الفساد فهو هدية مطلقة ليس لها الرجوع في شيء منها وما يبرسه  
سوى ذلك كالدرهم والخبز والخيول فهو مدية متينة بشرطه بان العقد في المستقبل هذا  
هو المعروف في من عرف التركمان ومن تجاوزهم من المسلمين في بلاد الدول ومصرها والهدية المتينة  
المذكورة في الترام ونحوها باقية على ملك الخاطب ان يطلب بها من قبضه منه فتاوى الطبرية  
لها مهر موقوف فاقدر في مرضه او زاد في مهرها او اقر لها بالجهل بعد الابراء لا يلزم  
في قبضه ولو اقر في المرض بالاستيفاء لا يبطل في قال المريضة في مرض الموت ليس على زوجها حق  
ولا عليه مهر لا قليل ولا كثير فليس لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج قبضه مان وعليه وبين لا يكون  
التسرية والدة المرأة مهرها فاقوله لها اليك من مهرها من غير شيء ليحصل القهر بها  
اذا وقع الاختلاف بينهما وبين الورثة قبضه ولو بعثت الامرأة ثوبا عند زفافها ليس له ان يشرده ولكن  
صاحب الثوب يشرده في ولو اذنت بهذا المرأة ثوبا عند التيمم فله الرجوع ان يشرده لانه رشوة لمرأته رجل  
خطب بنت رجل وبعث اليها مائة ابا ولم يزوج الاب البنت قالوا ما بعثت للمهر وهو قائم وهالك  
يشرده وكذا ما بعث مديته وهو قائم واما الهالك والمتهلك فلا يشرده خلاصه فصل فيما يتعلق بالنكاح

ان كان الزوج يملكها فاقوله قوله الزوج وعلم الاب وينبغي ان يشترى الاب الجاهل من قبل

ان كان الزوج يملكها فاقوله قوله الزوج وعلم الاب وينبغي ان يشترى الاب الجاهل من قبل



هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...

وفي المتن ادعت ان يطلقها ونكحها ونكح ان عرفه القاضي امرأه فاجل بعينه منعها عن النكاح  
والالا ان برهنت على اطلاقه في الزاوية في كتب النكاح امرأه مسرفة منسدة طلقها الزوج على جعل  
وقبلت وقع الطلاق رجعيًا ولا يلزمها المال اصلاً لأن التفسير لا يجوز على التزام المال بأداء الطلاق  
لأنها بذلت المال لأداء المال فكان بمنزلة البيع وان وقع بلفظ الخلع يقع بائناً وإن كانت امة فقبلت الامة  
بغير اذن المولى يقع الطلاق بائناً ويلزمها المال اذا اعتقت لأنها اذا كانت بالغة مصلية فالحق  
المولى لا الفساد عبادتها وتصرفها فصيح التزام البدل منها الا انه لا يوجب خذلان المولى في الوسط  
في كتاب النكاح الزوج اذا ادعى الاستثناء في الطلاق والخلع او ادعى الشرط القولي قوله مع يمينه فلو  
شهد الشهود انه طلقها او خالها بغير انشاء او شهد وان لم يشترط قبل وبعد من المسألة التي قبل  
التمارة على التقي في شرط جامع التصغير واصل هذا لو شهد وان قال في بيع ابن الله ولم يقل قوله النكاح  
رد وبيع المحيط وان شهد بالخلع والطلاق وقالوا لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق والزوج  
بدعي الاستثناء القولي قوله وفي الفتاوى الصغرى اذا انكر الجعل لا يسمع دعوى الاستثناء  
والطلاق على ما له كالمخلع وفي قوايد شمس الاسلام الا وزجنتى لو عرف الطلاق باقرار يبيع  
دعوى الاستثناء من ولو ثبت بالبينة لا يسمع وفي الفتاوى النسي الزوج لو ادعى الاستثناء وقا  
المراة طلقتنى ولم تشن القولي قوله ولا يصح فالزوج الابنية خلاف لوقال لها قلت لك  
كنت طالق ان دخلت الدار وقالت طلقته تنجز القولي قوله من الخلاصة ولو قال لذويمة  
ولا بنية اهديكما طالق القولي قوله ان لم يرد امرأته مع يمينه ولو قال طلقته اهديكما طلقته امرأته ولو جمع  
بين امرأته وحرار او صابط فقال اهديكما طلق امرأته عندهما وعند محمد لا تطلق من وجبة المبوط  
ولو ضم امرأته ما لا يقع عليه الطلاق مثل المحرم والبهيمة وقال اهديكما طالق طلقته منكوسة لأن الضم لغو  
لعدم المحل في قوله لم يرد امرأته وقال محمد لا تطلق ولو ضم امرأته منكوسة رجلاً فقال اهديكما طالق

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...

لم يقع الطلاق على منكوسة في قوله لا منه وقال لم يرد امرأته من النكاح الامام الحليان الذين عمن  
عبد العزيز محمد بن الحارثي في الحصة الغليظة بسبب التطليقات الثلث اعلم ان المذهب عند سعيد بن قيس  
يتب وسعيد بن جبيرة والشافعية ومالك ولا وزاقي ر علم المطلق الثلث اذا تزوج بزوجة اخرى فطلقها  
الذخيرة ما حلت للزوج الا قبل نكاح النكاح الثاني في تنكح زوجا غيره بطلاق بغير شرط  
مضطر الزوج الثاني وان النكاح عيان عن حرم العقد فتم وبعد العقد حل للاولى لكن بشرط حكم  
القاضي فان القاضي لو قضى بالحل للزوج الاول قبل الدخول الثاني ينبغي ان يكون بائناً بالاجماع لكون المسألة  
متممة فيها والله اعلم والمجمل في اسقاط الدخول انها اذا انفقت عنها وتزوجت بغير بائن المولى ثم  
تزوج المرأة الصبي فتمهر عليها في المال ثم تزوجها الزوج الاول وهو رواية عن أبي حنيفة وهي يملك العسر  
والطمح وبني والاستسجاء وقاله لست في امرأته او مانت يا امرأة اولئك زوج او مالك بزوج  
او قيل لك امرأته فقال لا تولى الطلاق يقع الطلاق عنه بيمينه وعندهما لا يقع بخلاف قوله لم تزوج  
او لم يكن بيننا نكاح او قال بالفارسية يجرى بنا لا يقع الطلاق وان كان قال لا يقع الطلاق  
من الوصي رجل امرأته بيمينه ما علم ان لم تصل اليها النفقة فامرأته لا تطبقه وقاله في المثلث  
الزوج وصلت النفقة فقلت لا الزوج الا اقر انه لم تصل اليها نفقة اذ اقر انه لم يرفع لا يسمع  
من الخلاصة اذ قال الرجل لامرأته كذا وقع عليك بطلاق فانت طالق قبل فلنا ثم قال انت طالق لا يقع طلاق  
ابد الوصية الدور لانه لو وقع طلاقه لوقع قبل فلنا واذا وقع قبل فلنا لم يقع بهذا واذا لم يقع فليس بسوط  
ولو قال له ولدت بالتركى كذا ثم سدة لا يقع به الطلاق لا ليس من الفاظ الطلاق صريحاً ولا كناية من  
العمارة رجل قال لامرأته ان دفعت ثياباً بغير اذن فانت طالق فدفعت من ماله نفسها بغير اذن لم يقع  
فيه شهد واعيان غريب ان طلق امرأته بيمينه فلنا لم يقبل عر واذا غاب الزوج فاقامت عند القاضي شهوة انها  
كانت مطلقة عليه بثلث تطليقات هل ينقض القاضي بذلك اجاب لا ولكن ان كانوا اعد ولا جاز لها ان

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...







۵۹

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

النسب عن الميت حتى لا يراهم في ميراثهم والشهادة على النفي لا تقبل ثم الورثة فللعمة الميت وهو لو أقام هذه  
البيتة بنفسه لم تقبل فيه فكذلك من خلفه قال ولو أقرعى العبد ذلك وأقام البيت بسبب نسيه منه لا يصح  
نفسه بهذه البيتة في الفراش عليها ونسب ولد ما فوجب قبوله لبيتة الأثبات ثم من صر وربة انتفاء النسب  
من المولى لأن الثابت بالبيتة كالنائب بالمعانية ويعتق بأقرار المولى لأقران بالحرية مبنى ادعى نسب فان كان  
الأقرار منه في المرض فالعتق من الثلث في صف الغلام والأمة جميعا لأن نسب الولد لما لم ينسب لم يكن له شاهد

افوا في بيت المودة  
من الرغبات توفد  
لرافعة مودة المودة  
فان الرغبات على  
من هذا الولد  
انا من ايسام لا  
اب لاسوات له  
ن فداو







جبريل عليه السلام  
 جاءه من الله تعالى  
 في ليلة الجمعة  
 فوجدته في مجلس  
 من جلسائه  
 فجلسوا في مجلس  
 طويل  
 فحدثهم عن  
 ما كان عليه  
 من العلم والفضل  
 والبر والنجاة  
 فحدثهم عن  
 ما كان عليه  
 من العلم والفضل  
 والبر والنجاة  
 فحدثهم عن  
 ما كان عليه  
 من العلم والفضل  
 والبر والنجاة

الرضا ينفذ على نفسه ما يشاء اما اذا اكلت معه لم يرجع عليه شيئا وكذا لو قال لرجل اعمل لي في كذا  
 افعل في فعل كذا وكذا ثم انما اضلعت المشايخ فيه ولو عمل في كرم رجل على طبع ان يترك في بنه فلم  
 يترك في يرجع باصره المثل شرط التزويج التزويج ام له اذا علم انه يعلم انه يعمل لهذا الغرض قال له ساذ  
 ظر الذين صال انه يرجع له ان المتأخر انما يتقوم عندنا بالعقد في الخلاصة ويجبر الارب على نفقة امرأته  
 ابنة الغايب وولدها وكذا انتم على نفقة الولد يرجع بها على الارب وكذا الارب على نفقة الارب ثم يرجع بها  
 على زوجة امه وكذا الارب على نفقة المولود واجبه ليرجع بها على الارب وكذا الارب بعد ما غلب الارب الارب  
 اوله بالتحمل في سائر الارب قارب حتى لو كان الارب معروفا لزم واب الارب موسر ان تومر بالنفقة ليرجع  
 على الارب ووزن الحد في قنة الفتاوى **فصل** فيما يتعلق بكتب العتاق ولو قال لعتق  
 هذا فلان او عتق بخله فان هذا في قد يكون في الرضا فلا يعتق ولو قال لعتق هذا فغير  
 مملوك له يعتق الاله ان يدعي بعد ذلك ولو قال لعتق بعد ذلك انا مملوك فصدقه كان مملوكا  
 ثم وكذا لو قال لعتق هذا فغيره لو قال هذا ضابطه في وقفا فله يعتق في التسهيل  
 والامه اعتق المولى على ان ينسحقها فقبلت ثم اعتقت ثم ابنت التزويج فانما تسمى في قيمتها ولو قال  
 لعتق انت بغيره على ان تحب من سنة فقبل عتق للماله فان مات المولى قبل الفدية فلو تيسر قيمته الارب قدر قيمته  
 ما قدم عنه مما وعده عند محض سهم قيمته ما يوفى في الفدية وكذا ان مات العبد بوفد في تركته ما يوفى بها  
 الفدية ولو قال لعتق امة من سنة وانت بغير عتق في ساعته وله في المكاتب الارب في سبعة اشياء  
 اصبحت ان يعتق بالخلية وله ان يبيعه قبل افد الماله خلاف ما لو قال لا يبيعه او اقبض الى الف فقبض

فله من حرة  
 عليه وقال ابو بكر  
 سمع بعد الفدية قبل  
 ادم بغيره ولو قال  
 لامة انت حرة  
 على ان تحب من فلان  
 فقبلت فلان  
 عتقت وعلما ففعل  
 وان لم يوفى  
 القنطرة ما بالعتق والعتق على مال من الزكاة

من كنية

صر له يعتق بالخلية ما لم يقض باليه والثاني لا يعتق ما لم يوفى في المجلس قبل الافتراق والثالث  
 لو مات المولى قبل الافاء بطلت اليمين والرابع لو اوفى في ماله المولى او من كنية قبل التطبيق عتق  
 ويرجع عليه المولى بثلث كماله عصب ماله ان كان واقعه اعتق ويرجع المولى عليه والارب لو اوفى  
 من كنية بعد التعليق لم يرجع المولى عليه والارب لو اوفى في ماله المولى او من كنية قبل التطبيق عتق  
 ولله بالتابع لو ابرق او فط المولى ثلثا له يعتق باء الارب وكذا لو اوفى في ماله المولى او من كنية قبل التطبيق عتق  
 او امر غيره بالافاء فاذا لا يعتق بخلاف المكاتب في جميع فذكر في وجبة الفتاوى مثل بعض اهل  
 العلم عن قال جاريتة اعتقك على ان تحب من سنة قال تفتق ويسى في قيمتها وقال بعضهم ان فدية عمره  
 او عمره بالاشي عليه وان ابنت ان تحب من سنة او عمره تسمى في قيمتها طرية رجل قال ان لم يدخل فله  
 الدار فقبلت صر ومات ولم يعلم انه فذل او لم يدفن حكم بوقوع العتق في البديهة ولو اعتق ويسى  
 في جميع قيمته لصيانة ماله فعلا لضرر عنه وتدبير معاير وان مات يسى في قيمته مدبرا وله يسى في نقصان  
 التدبير لانه عتق مادام حيا والسعاية له بحب للمولى على عتق الارب في الكتابة وبعد الموت اوجب  
 السعاية للمولى على عتقه وفدية طرية قالوا اذا لم يعتق في التدبير من قابل سموية اصبحت فانه  
 له يسى التدبير في قيمته او كان يخرج من الثلث من الوسيط في كتاب الحج اعتق عبدا ثم اقر انه لعله  
 وجدته فلان بغير رفينا او لم حكم بعتقه ولو فطر بعتقه لا يقهر اقران في فطر المييط ولو باع  
 عبدا وامتنى انه اعتقه اذ صر الاصل ثم باع فانه يسمع وعواه وفكر في فطره فانه باع غلاما ثم اوتى

او اقبض



[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, written diagonally across the page.

و ما ينسك الا باذن ربك  
فك ربه و علمه و يول  
يعقوب من الخزانة

نہ بیدار ہو

المؤلفين وعليه القناوي قيمة تامة في مختصر الموطأ **فصل** فيما يتعلق بكتاب المكاتب



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

كاتب إلى مصادره أو قطاف أو بهاس فإن استأنا وحكم فاسد بها أن يكون ملولاه صف الفسخ به رضا القن  
في الجارية والفاضة به رضا موله كان المكتوبة نية بالبيع ابتداء حيث يقبل الفسخ وبالنسبة انتفاء  
حيث لا يقبل الفسخ بعد التمام فبطل بشرط فاسد في صلبه كفساد ركنه له بغيره كما في شرط فاسد في جوهله  
مذموم وكذا في علم في فاسد في البطل فكان في صلبه وأما كونه شرط أن لا يسافر فانه شرط له في صلبه  
أما ليس بركن من شرط له العقد أو لم يكن في صلبه وعلاهما أي بالشهين من كملته التسهيل أن  
المكاتب أو الضم فطاه كان أو عام أو طاله لم يجر فيه الكفاية منه في فدية الجارية في جميع الفتاوى  
و يجوز كتابة جارية الوقف على أن يشترى به لها جارية أخرى في ابن الفتاوى في المكاتب بقرض الف ملولاه  
والف له جنتي وعليه كتابة الف ومات عن الفين بعد ادبدين إلى جنتي له أنه اقوي في حين الموت  
فانه لا يسقط بكل حال ومدين الموت يسقط بالعجز ولا يجب الزكوة في بدل الكفاية ثم بالكفاية لتجمل  
و بسط إذا كان في المكاتب مائة دينار أو ثمانمائة مائة و مريض ثم اق بالف له جنتي ثم  
مات عن الألف والمائة الدينار قضى مدين إلى جنتي أو لا وقضى في المائة الذي يشار الكتابة فان فضل  
بشرط في الكتابة فملولاه الله أن يكون وارثا وبسط و أوقات المكاتب وعلمه مدين بدت بالدين ثم بالكتابة فان  
بدت بالكتابة قبل الدين عتق وبود فذ بالدين ويسمى ملولاه ما قبض استأنا في جميع الفتاوى في قيمة المكا  
تب نصف قيمة قننا في جميع الفتاوى في المكاتب بخاتمة عمدا أو خطأ لزمه ولو قضى عليه بخاتمة فطاه  
فمخرج يدره عند بيع صنفه وعند مهابوه فذ بهما وبيعها فربها ولو اعتق ضمن قضي بها أولا وكذا  
لكن لو صار في ذمة العبد وقد اق بغيره يدره عند بيع صنفه وعند مهابها فيه في فضل المهيط  
**فصل** فيما يتعلق بكتابة الأيمان لو حلف له يسكن بمن الدار ومنه البيت أو بمن المحلة فخره  
غير طالب للمكن وبها يهلك وتعد حنت بسكونه عرفا ولو ضره طالب بالمسكن له حنت له أن هذا القدر  
مثنى حكم العرف قوله هذا مصر وقية أن لو حلف له يسكن بهذا المصر فخره طالب للمكن وبها يهلك  
وتعد فيما لا حنت عند بيع صنفه في ضرره بأكمله ومثاله جمع حنت بولدي و يعتبر عند بيع يوسف

فان كان

تقل لاكثر واعتبر حنت ما ينفد من كفاية قالوا هذا حين وارفق بالثمن من التسهيل ولو اراد الحلف  
بالطلاق وله تطلق امرأته بطلاقها بياض ثم يقول كل امرأة في طالق ثلثا أن فعلته كذا ولا يشوب امرأته في  
التسهيل والتفدي عيان عن اكل مترا في يقصد به البيع والتعصم كذا من التسهيل واليمن على نية الحالف  
لو مطلقا ولو طالما فعلى نية المتخلف وكذا في الماضي مثاله الا قول الله على بيع عين خلقه إذا دفعه إلى فلان  
يعني ببيع يبيع عند الكره أن ما يد ملك غيره فله بكرة وأما في المستقبل فعلى نية الحالف وفي الفتاوى  
أن كان اليمين في الطلاق وكو نية الحالف طالما كان أو مطلقا وعي لم يورث أن كذا إذا دخلت على المعين  
أو الخاطب يتكرر ولله فلا قول كذا أنشرين هذا القوب فيه يدينه في كل دفعه ولو قال نوباليلزم  
لله من فلو لا فلو قال كذا نذ قمت امرأة فطالق فنز وجها وطلقت ثم تزوجها لا تطلق من نذ كل خلاصا  
أما إذا طهرها وقال كذا نذ وجبت حيث يتكرر وكذا لو قال كذا نذ وجبت فلانة فان عادت المرأة إليه بعد  
نذ في لزم حنت عند الثلثة لعله يمكن وجبت فيما قيلت من نذ خلاصة الآية الحالف لما ذكره في القاعدة فان  
كذا إذا دخلت على المعين يتكرر اليمين كما مر وعلى هذا إذا عادت للمرأة إليه في هذه المصلحة ينبغي أن حنت وتطلق  
لأن فلانة عيان على امرأة معينة فينبغي أن يتكرر اليمين فكل منق من الكاتب وأنه اعلم بالصواب في  
التسهيل وإن دخلت ولز في فالت طالق فسكن في الحالف ولز في فطلعت المرأة الدار لحدثة قال بعضهم  
إن كاة اليمين لفيض لحقه في تلك الدار لا ولا له حنت في حجة لأجل الاتم حنت في يمينه وإن لم يكن له نية حنت في قوله  
بيع صنفه وحنت فان فعلت المرأة أتت كانه له فيه وقت اليمين أن كانه الدار في سكر الله أنه ليسكن فيها حنت  
في يمينه وإن ضره تلك الدار عن المتكرر إلا في بعد ليمين يبيع أو يه أو غيره فلو كذا حنت وإن مات له في وصار  
ولز ميراثا الورثة فان فعلت بعد ما صار له الورثة بالقسمه لا حنت وإن دخلت قبل القسمه اختلفوا  
فيه ولا معة أنه لا حنت وإن مات صاحب الدار وعليه ميراثا حنت في يمينه في جميع الفتاوى فاذا انذر بها  
في قرية مقصورة بنفسها كعياق المريض وشيخ الخاتمة أو قراءة القرآن ونحوها والتبجح وغير ذلك لا يصح

بما لا يملكه ولا يملكه  
بما لا يملكه ولا يملكه  
بما لا يملكه ولا يملكه

إذا استعمل الرجل  
على مملوك فابعد  
على ما يؤمر وإن كان  
فلا فابعد على نية  
استعمله وإن كان  
أما إذا كان اليمين ببيع  
بالطلاق فعلى الحالف  
فان كان الحالف يبيع







السور لو شهد رجلان يشرب الخمر ويوجد منه الراية على رجلي الامر كالفاح والمحتجب تحت  
 ولا يغير من القيد ولو قال يعقوب في فانه يعتذر ولا يجب الحد في قوله بيه يوسى ومحمد بن بريق  
 الفعل الى البيل وعلى قوله بيه يوسى لا يكون قاضا وعليه التعزير لانه الحق الشين والمعنوق في المعنى  
 فت في الدين من قينة الفتاوى وشك بسبب التعزير كشم وضرب وكو بها يخلق على الماصل  
 لا يجرى في حقوق العباد مالا او عقوبة من شرع لطايف الاشارة في اواخر كتاب النجاشي قال  
 في نوادر ابن رستم عن محمد بن الزجل شتم الناس ان كان له مرقعة وعظ وان كان دون ذلك حبس  
 وان شق ضرب وجس والمروقة عندي في الدين والصلاح قال في خلاصة الفتاوى سمعت  
 من ثقة ان التعزير ياء هذا الحال برآي القاضي والوالي جاز في جميع ذلك رجل لا يضر الجماعة  
 يجوز تعزير ياء هذا الحال لانه ينال لفظ المصلحة من غايته البيان في شرح الهداية سط عند بيه يوسى  
 التعزير من السلطان ياء هذا الحال جاز ولم يترك كيفة الاخذ واري ان ياء فده فيمكروا وان  
 آتت عن توبتهم يصرها الى ما يري لا يمدى واذا اوجدت الخمر في دار رجل وعليها قوم يجمعون  
 فجلسوا جلوس من يشربها ولم يبرهم احد يشربونها فانهم يعتذرون وكذلك في وجد  
 مع آية في فانه يعتذر تكلم في الصدر الشريف وآية عن اصحابنا انه يهدم البيت  
 عما من اعتاد الفسق وانواع الفساد حتى قالوا الالباء من بالهجوم على بيت الميدين  
 وقيل ليراق العصب ايضا قبل ان يشتد ويقذف بالزيد عما من اعتاد الفسق من الارامل  
 جمع الفتاوى في فصل مسائل الامر بالمعروف في كتاب الخنايان قبل رجل امرأة حرة كما  
 اجنية او امه او عاتقها او متا شهوة او جامعها ومن الفرج يعتذر الفاعل والمفعول  
 ان كان المفعول عاقلا بالغاطا وعاله وان كان صغيرا او صغيرا لا يشترط عليه الجمع الفتاوى

في قوله بيه يوسى لا يكون قاضا وعليه التعزير لانه الحق الشين والمعنوق في المعنى

لجماعات مملوكة يطبق في المطمح مطلقا على عورات المسلمين ويكسر زجاجات الناس بدمية تلك  
 للجماعات يعتز ويمنع اشتد المنع فان لم يمنع زخما المحب كتاب التبرقة وفي الاصل المذيع عليه  
 اذا انكر التبرقة وقال عامة المشايخ الامام يعتز اذا وجد في مكان التهمة بان رآه امام ينفذ مع التراق  
 او جالس مع شربة الخمر لانه لا يشرب داخل عصام بيه يوسى على الولاية فانه يارق فانكر فيل قال البين  
 على المنكر والبيته على المدعي فقال للامير يا ابن ابا السوط فاضرب عنقه اقر وانه بالتبرقة قال عصام  
 سبحانه لانه تعالى ما ريت ظلمي اشد بالعدل منه ثم لها شرايط الحسية والاسرار ابتداء وانتهاء فان ثبت  
 البينة فقيمة واخذ المال من يد صاحبه ما بين فان استيقض صاحبه لا يقطع ومنها ان لا يكون للشارق فيه  
 شركة ولا يثبت ملكه ومنها ان لا يكون ماء فوفاة الدخول فان اذن بالدخول في بيت فسرقت من بيت اخر من  
 تلك الدار اقلعتوا فيه ومنها ان يكون للمسروق منه يد صحيح على المال حتى لا يقطع التارق من التارق ومنها  
 ان يكون للمسروق متعوقا وان لا يوجد منه سارقا في الاصل لانها في ولا يشارع اليه النجا الفاسد وقيمة  
 عشرة وقت التبرقة وفكر الطحاوي ان المعتبر قيمة يعلم القضا الاصل ان تمام التبرقة بيه بعض لوسرقي  
 من الصخر اء وله ما فظ بان سرق من تحت راسه وهو نائم وهو نائم في الصخر اء والمبدي يقطع وان كان سارقا  
 بين يديه اقلعتوا قال الترسبي انه عوفور وع محمد فمن سرق في رجل نوباعليه او قنسوة او من امرأة  
 نائمة مليتها او قنالة من لا يشترط يقطع وان سرق شاة او بقرة من المرعى لا يقطع قال بكر قال الامام فواين  
 نامة الا ان يكون معا في يقطرها قال الباقي وفي المنع لا يقطع وان كان معا راع وع الامام ان كان معا يولي  
 الداعي في يقطرها يقطع وهو المختار لان الراعي يقصد الاعلاف ولا لاسامة لا المفظ ولوللغنم ضمام مائة و  
 بالليل باب فكنس ومفل وسرق من يقطع وفي البقال يشرط الفلق اذا كان اباب مروي وذا الا اذا كان  
 بيتا متروكا في الصحراء ثم الحزنوعان ما يمكن الدخول فيه فان ثبت وادخل به فيه واخذ له يقطع وصر له يكن  
 كاخو رفق هو له فل يديه يقطع قال الطحاوي من ركب كذا في يقطع حتى لو سرق ولبة في اصطلح يقطع ودر في  
 اصطلح له اخو له لا اخر في الزكوة من ماله يودي به ايا فغير فسرقة غنة او غير يقطع لبقاء ملكه قال الكر في في كل ما  
 شذوذها

في قوله بيه يوسى لا يكون قاضا وعليه التعزير لانه الحق الشين والمعنوق في المعنى















العتة للمسلمين قال محمد في الزيادات اذا اخرج قوم من اهل الحرات عما عمار اراضيهم لم يحنى ومضى كما لا يبيع  
ماله بالدين والشفقة عند بيع حنفه ولكن باء مرة بالبيع وعند ما يبيع بالدين والشفقة منهم من قال  
يبع لاجل الخراج عند الكل لان الخراج حق متعلق برقة الارض فيكون كالعبد المديون يتعلق بالدين  
به فكذلكها هنا من قاضي خان في كتاب البس وفي مختصرها يبيع لانه غاصم البس فيقول نقل الامام  
اصحابه فقال من اصاب شيئا فهو له فاصبر رجل جارية لم يخله وطئها ما لم يخرجها الا دار الاسلام  
في قول بيه حنفه وان كانت كتابية وفي البس يبيع ويحرض بالتفعل على القتال بان يقول الامام في اخذ شيئا  
فهو له فاذا اصاب بعد ذلك من الذراريهم والنزائير وغيرهما فهو له ولا خمس فيه من القيمة ولو قسم  
الامام في دار الحرب ونقل سرية او واحد اثبت الملك حتى لو ائتم واخذ من الغنائم شيئا من مصابهم  
او من يسلمهم يضمن القيمة ولا قصاص والدية في ماله القاتل وذكر القرافي ان يجب القصاص ويحرم بالوطئ  
ان قسم الامام خلاف الامة ولا يخل الوطئ منك وتبرؤ فان تاب ولا يرجع في يمينه بعد اقراره وعند محمد  
يخل وطئها اذا ائتمت يمينه وان راي الامام ان يبيع رجل ثم جارية من البس او يبر وجهه ففعل يكون الوطئ  
للمتري وللمتزوج على هذا الخلاف وعند بيه حنفه يكن من اخرجها وفي السقية تنزلها من غنة الفتاوى  
نقل من شرح الزيادات وفي الخطر والاباحة في فتاوى عطاء بن من سئل عن قتل الاعونة والشفقة و  
الظلمة في ايام الغزاة ويحفظون فقال ذلك امتناع ضروري ولورد ولعاد وكان شاهد قال وقد شأنا  
في البس الامام ابا سباع عنه فقال يباع قتلهم ويشاب قاتلهم قال وكان رجلا من فقهاء  
الاعونة يقران كتاب التوحيد فلما اخرجوا يوما اثني عليهما بعض اصحابه فقال نعم لو كان مسلمين قبل  
فيل كين فقال ابو سماع من شرايط الاسلام الشفقة على اهل الاسلام والفرح بفرحهم والاعونة في خلاف  
ذلك وان اردتهم تحقيق ذلك فاسمعوا الوادي السلطان اذ احتج بالاحتياج في مائة الف درهم  
فانقد ومم في يوبين او ثلثة كين بغير الناس قالوا محزونين قال وكيف سأل من جمع الفتاوى  
في كتاب البس الملك المقدسي وتسرق في دار الحرب وكذا اولادها تبعا محيطا من جمع الفتاوى فصل

ما يُطْلَق  
من قِدارِ الاعْوَنَةِ  
٥١

**فصل** فيما يتعلق بالفاظ الكفر أخذ جوحي دعوة للملأ رأس ولد و دعي الأسير الفاسد  
الميل دعوة و امدي اليهم نبا لايكفر وقد كانت واقعة بسريل و يحي ان واحد من جوحي يسره أخذ  
دعوة للملأ رأس ولد و كان كثيرا للمال حسن التعهد بالميل و ينفق على ساجد الميلين فدعي  
الميلين فاجابوه فكتب عالمها إلى شيخ الاسلام التفدي كتب انه لا كفر فيه وان اجابة ولولا اهل  
الذمة سنة و محاربات الحسن بالاحسان سنة ومن باب المروءة والكرام ايضا وصلح الراء سرس من  
شعلا اهل الضلالة لكن الاولي للمسلمين ان لا يوافقوا اهل الذمة على مثل هذه للاحوال لاظهار الفرح  
و التمتع فيكفر للمسلم ان يهدى اليهم في مثل هذه الدعوة لكن لا يكفر في خلاف اهداء البضعة إلى الجوحي  
يوم النير فحيث يكفر وما يهدى الجوحي يوم النير فمن للمعتهم إلى الاشراق وهو كان لهم بهم سوفة  
لا يحل له أخذ ذلك على وجه المرافقة سعم وان أخذ للعلى هذه الوجه لا باشي به والاحترار عنه سعم من  
البرازي ثم ما يكون كفر بالاقتاف بوجوب إيهام العمل ويلزم مراعاة البح ان كان قد بح ويكون وطه  
مع امراته زنا والولد المثول في هذه الحالة ولد الزنا وما يكون كفر اختلاف يوم مرقا بالتجديد  
الثاني وبالتوبة والرجوع عن ذلك احتياطا وما كان خطاء من الفاظ ولا يجب الكفر في أي يوم من  
عاصاه ولا يوم مر بتجديد النكاح ولكن يوم مر بالاستغفار والرجوع عن ذلك ثم اعلم اذا كان في  
في السيلة وجوه يوجب التكفير للتكفير فعلى المفتي ان يحل الوجه الذي ينع التكفير حين الظن بالمسلم  
ثم ان كان نية القائل ذلك فهو سعم وان كانت نية الوجه الذي يوجب الكفر لا ينفع عمل المفتي  
كله على الوجه الذي لا يوجب الكفر بل يوم مر بالتوبة والرجوع عن ذلك و بتجديد النكاح بعد النكاح  
ثم ان أبكمه الشهاد على الوجه العاد لم ينفع ما لم يرجع عما قال لانه بالايمان بكله الشهاد مع  
على وجه العاد لا يرتفع الكفر من النصوص العمادي ونحو ود الكفر توبة من البرازي المكتوبة اذا  
اذا الرد كان ابوالقاسم



التصغار وابونصر الدبوسي بغنيان بعدم وقوع الفرقة حتمًا الباب المعصية ويقع في ظاهر الرواية  
 لكن اختيار المتأخر انما يجبر على الاسلام وعلى النكاح وما يخرج خارجا كانا على هذا فيصير لان حكم باب  
 المعصية يحصل بالجبر على النكاح ولا ضرورة لبقاء النكاح مع المنافاة وهو الردة وبه يقتضي جمع الفتاوى  
 في فصل الفاظ الكفر في كتاب التبر وذكر في سائر مجاميع النوازل يشلح الدين عن حتمي حكم الاسلام  
 تبعًا لابيويه هل يعرض له الاسلام اذا ادرك قال اذا كان عقل الاسلام واعتقد وعمل  
 اعمال المسلمين من الصلوة والصيام فرب بعد البلوغ باق عليه فلا حاجة الى هذا التكليف قبله  
 فان وصف الاسلام بعد البلوغ فقال لا لان عرفته كل يكون دليلًا انه لم يكن مسلمًا قال اذا لم يعرفه كان  
 يعتقد خلاف هذا ومعنى قوله الان عرفته اي تفاصيله وقد كنت يعتقد اجمالًا وذكر بعد هذا  
 بوراق تزوج امرأة مسلمة يعرف ابوها بالاسلام ويعلم انما تعلمت القرآن فلم يلبسها عن حقيقة  
 الاسلام باءس به من مجمع الفتاوى في فصل الفاظ الكفر **فصل** فيما يتعلق بكتاب التقييد  
 اذا وجد التقييد في مكان الاسلام فادعى رجل من اهل الذمة انه ابنه في القياس لا يصح دعواه الله  
 بينة وفي الاستحسان يصدق في الدعوى النسب دون الميراث واذا ادعى مسلم ان التقييد عين  
 فاقام البينة فانه يقتضى له بانما يقبل البينة على رقة لان المتقيد خصم باعتبار اليد وكانت البينة قائمة  
 على خصم وان اقام ذي بينة من اهل الذمة انه ابنه ذكر في الكتاب انه لا يجوز شرعًا ان يثبت على المسلمين قبل اذ به  
 اذا اقام الذي بينة من اهل الذمة انه ابنه واقام مسلم بينة من المسلمين انه عبد فلا يقبل شهادة اهل الذمة  
 في ابطاله المسلم وقال بعضهم اراد به الذي اذا اقام بينة من اهل الذمة ابتداء انه ابنه لا يقبل بينة  
 لان الذي اذا ادعى النسب صح دعواه في حكم النسب من غير بينة ان يكون مسلمًا حكمًا فلا يبطل  
 الحكم بسلامة بينة البينة لان هذه شهادة قامت في حكم الدين على مسلم فلا يقبل وان كان  
 شهوة الذي مسلمين يقتضى له وبصير تبعًا له في الدين من قاض خان امرأة ادعت على رجل

جمل

لقيطًا في يد اخوها ويسعى انه عبد يقبل بينة المرأة وينقض به لولا انما تريد به حق الحفانة ولو ادعت  
 المرأة التقييد انه ابنها قال لا يقبل قولها بلا شهادة اراد به امرأة لها زوج فادعت امرأة انه ابنها  
 من الزوج وانكر الزوج الولادة حال الولادة لا يثبت الابتهاد المقابلة وان لم يكن لها زوج  
 وقالت لصغير هو ابني لا يثبت النسب انه بتهادة رجلين من قاض خان في كتاب التقييد **فصل**  
**فصل** اللقطة وينبغي لللقطة ان يشهد عند رفع اللقطة انه يرفعها لصاحبها فان اشهد كانت  
 اللقطة امانة في يده وان لم يشهد كان غاصبًا في قوله لم يشهد وعلم قوله لا يرفعها في امانة على  
 كل حال اذا لم يكن من قصد الحفظ لنفسه ولا يضمن المتلفط الا بالتعدي عليها او بالمنع عند الطلب  
 هذا اذا امكن ان يشهد فان لم يجد احدًا يشهد عند الترفع او خاف انه لو اشهد عند الترفع يادخذ  
 منه الظالم فترك الاشهاد لا يكون ضامنًا وان وجد من يشهد فلم يشهد حتى جاء من ضمن لا تترك  
 الاشهاد مع القدرة عليه من القاضي خان رجل رفع لقطة واشهد بها رجل وادعى انه له وذكر  
 وزنها وكيفية وعددها وكل علامة كانت لها وادعى ذلك فلم يدفع اليه المتلفط وطلب البينة  
 لا يجبر المتلفط على الدفع اليه وعلى قوله مالك بجبر بالدفع الى المحلة فلو دفعها اليه بالحليلة  
 ثم جاء آخر واقام البينة انها له فان كانت اللقطة قائمة في يد الاولي يادخذها صاحبها  
 منه اذا اقر ولا يثبت على احد وان كانت مأكلة او لم يقدر على اخذها فصاحبها بالخيار  
 ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن الدافع وذكر في الكتاب ان كان المتلفط دفع بقضاء القاضي  
 لاضمان عليه وان كان الدفع بغير قضاء ضمن من القاضي خان وفي جامع الصغير قال لربو القاسم  
 اذا اخذ اللقطة لنفسه ليس له ان يصدق بها على نفسه ولو كان فقيرًا لانه في حكم الفاسد  
 ولكنه يصدق بها على الفقراء من مجمع الفتاوى **فصل** فيما يتعلق بكتاب التقييد  
 قوله ثم اخذ الا بقاء به الى السلطان وذلك لان الاخذ لا يقدر على حفظه بغير عادة فياخذ به



واذا بقى العبد مرة ثانية فلا تحصل الغرض من اخذ فية به بالسلطان او بالفاضل فيجب منعها عن الابن نظر امر له  
 وذلك وهو الذي ذكره من الاتيان بالعبد الابن الى السلطان اختيارا شمس الابنة الشريفة واما  
 جاء الامر وقال اختيارا شمس الابنة للخواص في اخذ بالخيار ان شاء حفظه بنفسه وان شاء دفعه الى الامام  
 لم امره شيئا قال وكذلك الضالة والضاالة الواجد منهما بالخيار كذلك في الوصية قال الحاكم الشهيد في الكافي واذا  
 الرجل بالعبد فاحذ السلطان فيه فادعاه رجل واقام اليه انه عبد قال يتخلف ما بقى  
 ولا يهتبه ثم يدفع اليه ولا يحب ان يادخذ منه كفيلا وان اخذ الفاضل منه كفيلا لم يكن مباحا  
 ولكن ان يادخذ اخذت اليه قال الحاكم منذ رواية حفص ورايت في بعض روايات لابي سليمان  
 قال اخذت اليه يادخذ منه كفيلا فان لم يادخذ منه كفيلا وسعه ذلك وان لم يكن للمدعي ياد  
 العبد انه عبد قال يدفع اليه ويادخذ منه كفيلا وان لم يكن للعبد طالب ان يادخذ ذلك باعه  
 الامام ولما كان من حق من له طالب ويقيم اليه ان العبد عبد فيدفع الثمن ولا ينقص بيع الامام  
 وينفع عليه الامام في مدة جسه من بيت المال ثم يادخذ من صاحبه ان ضرر من ثمنه ان باعه الى  
 هذا لفظ الحاكم في الكافي وقال في الشامل في قسم البسوط اما الخلف فيجوز انما قاله اذا ادعى  
 العبد رواله عن ملكه ويحمل انه قال للاختيار لانه جائز والى عن ملكه والفاضل خصم عن  
 الغايبين واخذ الكفيل للاختيار وان لم يؤخذ جاز لقيام اليه وقال الولي الهادي في فتا  
 واه فان لم يكن للعبد طالب فالفاضل لا يجزى في بيعة لان الفاضل نصب ناظرا وتام النظر في  
 صيانة العين عليه وينفع عليه من بيت المال ويرجع بما انفق على مولاه من غايه البيان في  
 شرح الهداية وان ابق العبد منه اي من الذي اخذ فلا يثبت عليه اي لاشي عليه من الثمن

وإذا بقى العبد مرة ثانية فلا تحصل الغرض من اخذ فية به بالسلطان او بالفاضل فيجب منعها عن الابن نظر امر له  
 وذلك وهو الذي ذكره من الاتيان بالعبد الابن الى السلطان اختيارا شمس الابنة الشريفة واما  
 جاء الامر وقال اختيارا شمس الابنة للخواص في اخذ بالخيار ان شاء حفظه بنفسه وان شاء دفعه الى الامام  
 لم امره شيئا قال وكذلك الضالة والضاالة الواجد منهما بالخيار كذلك في الوصية قال الحاكم الشهيد في الكافي واذا  
 الرجل بالعبد فاحذ السلطان فيه فادعاه رجل واقام اليه انه عبد قال يتخلف ما بقى  
 ولا يهتبه ثم يدفع اليه ولا يحب ان يادخذ منه كفيلا وان اخذ الفاضل منه كفيلا لم يكن مباحا  
 ولكن ان يادخذ اخذت اليه قال الحاكم منذ رواية حفص ورايت في بعض روايات لابي سليمان  
 قال اخذت اليه يادخذ منه كفيلا فان لم يادخذ منه كفيلا وسعه ذلك وان لم يكن للمدعي ياد  
 العبد انه عبد قال يدفع اليه ويادخذ منه كفيلا وان لم يكن للعبد طالب ان يادخذ ذلك باعه  
 الامام ولما كان من حق من له طالب ويقيم اليه ان العبد عبد فيدفع الثمن ولا ينقص بيع الامام  
 وينفع عليه الامام في مدة جسه من بيت المال ثم يادخذ من صاحبه ان ضرر من ثمنه ان باعه الى  
 هذا لفظ الحاكم في الكافي وقال في الشامل في قسم البسوط اما الخلف فيجوز انما قاله اذا ادعى  
 العبد رواله عن ملكه ويحمل انه قال للاختيار لانه جائز والى عن ملكه والفاضل خصم عن  
 الغايبين واخذ الكفيل للاختيار وان لم يؤخذ جاز لقيام اليه وقال الولي الهادي في فتا  
 واه فان لم يكن للعبد طالب فالفاضل لا يجزى في بيعة لان الفاضل نصب ناظرا وتام النظر في  
 صيانة العين عليه وينفع عليه من بيت المال ويرجع بما انفق على مولاه من غايه البيان في  
 شرح الهداية وان ابق العبد منه اي من الذي اخذ فلا يثبت عليه اي لاشي عليه من الثمن

لأنه لا يثبت له انما على تقدير اخذ بالاختيار وفي القيد راد الابن اذا استعمل في الطريق  
 طام فزع ابن من يضمن  
 واما ما ذكره من ان العبد اذا استعمل في الطريق فانه لا يثبت له انما على تقدير اخذ بالاختيار وفي القيد راد الابن اذا استعمل في الطريق  
 طام فزع ابن من يضمن  
 واما ما ذكره من ان العبد اذا استعمل في الطريق فانه لا يثبت له انما على تقدير اخذ بالاختيار وفي القيد راد الابن اذا استعمل في الطريق  
 طام فزع ابن من يضمن

ولو قال تلف مال مولك فالتلف لا يضمن من الاصل راد الابن استعمل في حاجة نفسه في الطريق يضمن  
 فيه ان كان اخذ في المصرا وخارجا منه لكن دون السفر يرضح هكذا ذكر في الاصل وفي البحر دعوى  
 لم ينفذ اذا وجد في المصرا فلا يثبت له ويرضح له في الكبير اكثر ما يرضح في الصغير وان كان الكبير  
 اشتد مما موته قالوا امراده لصغير يقول الابن والة فهو ضاله ويرثه لا يحب من جمع الفتاوي  
**فصل في المنقود** للقاضي بيع ماله المنقود ولا يبرهن المتاع والترقيق والعقار اذا اخذ  
 عليه الفاد وليس بيعها للنفقة عينا لهما ومتى باعها خوف الضياع فصارت دلا على اوداها ليس يعطى  
 النفقة منه بالطريقة وفيه لا يبيعها للنفقة وان فعل نفذ ولو باعها القضاة دينه جاز وكذا  
 لو علم حيوته لكنه لا يرجع من حين في لا يقضي على المنقود لدين غيره وليس للقاضي ان  
 يقضي في ماله المنقود ولا عليه شيء من احكام الموت حتى يبرهن على موته بوع ان للقاضي بوط  
 يد في ماله المنقود ماله في ماله الغايب وذكر شيخ في مثل القاضي لو اخذ ودبعة المنقود  
 تمت هي في يد ودفعها عند ثقه لا باءس به قيم قبل مولانا في موالي لهما فتاب احد فادفع  
 الشريك الآخر كلها الى الراعي هل يضمن نصب كل شريكه اجاب انه يضمن اذ يكتنه حفظها  
 بيد اجرة فلا يبرهن مودع غيره ولو تركه الشريك الغايب في الصحراء ولم يتركها يابى يمكن ان يدفع  
 الامر الى القاضي فنصب قتما ينفذ كذا اجاب وهذا تنصيص على ان للقاضي نصب قيم  
 ليحفظ ماله الغايب عن القاضي ان ينصب عن المنقود وصيا لطلب ديونه عن غيره  
 ولا ينصب عن الغايب ولو نصب القاضي قتما في ماله الغايب غيبة منقطعة له الخصومة  
 في ديونه قبل نعم وقيل لا من جامع الفصولين اذا المالك وترك امولا اهل يودعي

والقاضي يملك المنقود  
 ولا يبرهن المتاع والترقيق والعقار اذا اخذ  
 عليه الفاد وليس بيعها للنفقة عينا لهما ومتى باعها خوف الضياع فصارت دلا على اوداها ليس يعطى  
 النفقة منه بالطريقة وفيه لا يبيعها للنفقة وان فعل نفذ ولو باعها القضاة دينه جاز وكذا  
 لو علم حيوته لكنه لا يرجع من حين في لا يقضي على المنقود لدين غيره وليس للقاضي ان  
 يقضي في ماله المنقود ولا عليه شيء من احكام الموت حتى يبرهن على موته بوع ان للقاضي بوط  
 يد في ماله المنقود ماله في ماله الغايب وذكر شيخ في مثل القاضي لو اخذ ودبعة المنقود  
 تمت هي في يد ودفعها عند ثقه لا باءس به قيم قبل مولانا في موالي لهما فتاب احد فادفع  
 الشريك الآخر كلها الى الراعي هل يضمن نصب كل شريكه اجاب انه يضمن اذ يكتنه حفظها  
 بيد اجرة فلا يبرهن مودع غيره ولو تركه الشريك الغايب في الصحراء ولم يتركها يابى يمكن ان يدفع  
 الامر الى القاضي فنصب قتما ينفذ كذا اجاب وهذا تنصيص على ان للقاضي نصب قيم  
 ليحفظ ماله الغايب عن القاضي ان ينصب عن المنقود وصيا لطلب ديونه عن غيره  
 ولا ينصب عن الغايب ولو نصب القاضي قتما في ماله الغايب غيبة منقطعة له الخصومة  
 في ديونه قبل نعم وقيل لا من جامع الفصولين اذا المالك وترك امولا اهل يودعي

مكاتبه من تركته ينظر ان كان ما ترك المكاتب في خلاف جنس ما عليه لا يودعي  
 فاما ما ذكره من ان العبد اذا استعمل في الطريق فانه لا يثبت له انما على تقدير اخذ بالاختيار وفي القيد راد الابن اذا استعمل في الطريق  
 طام فزع ابن من يضمن  
 واما ما ذكره من ان العبد اذا استعمل في الطريق فانه لا يثبت له انما على تقدير اخذ بالاختيار وفي القيد راد الابن اذا استعمل في الطريق  
 طام فزع ابن من يضمن



ان من ربابه وانكره واليد كونه من ربابه وان يكون له صفاء في هذه الغلة وطلب منه البرهان لا يصح للدعوى  
 ولا البرهان لان الموقوف عليهم لا يملكون الوقف وانما هو منصرف لغلاتها وولاية الدعوى للمستولي  
 لان التصر في يد تدعى ان من ربابه على وجهه وبهرته على ذلك ثم يصرف اليه ما يجب على الشرايط  
 بالخص من الفتاوى والبرازي في آو الفصل الخامس من كتاب الوقف وقف الامام وموته ذن فيم يتوفى  
 حتى ماتا فانه يقط لانه في معنى الغلة وكذا القاضي وقيل لا يقط لانه كاهرة ولو لم يسلّم ولو لم يسلّم  
 وقف في يد سائر فلم ياه فذ لا يقط لانه مات بنظر لواجب المستولي يقط لاوله والامام من جامع  
 قد لا تعود على المتوفى يجوز لفا القاضي لو اسرجلا بايو مجرد لوقف ما بين فمولين فخص لانه  
 وكبر للقاضي بالاستغلاء وليس بما دون في الخصومة فلم يفسر خصومه ولا اذا اذنه القاضي خصومه والماء دون  
 بالاستغلاء ليس بتدعي والمتولي من يال لتصرف في الوقف من جامع الفصولين متوية فويديوس من علي  
 لوقف فبر من الخارج على الملك حكم بالملك للخارج فلو لم يكن المتوة بعد على الوقف لا يبيع لان المتولي  
 صار متفقا عليه مع من يدعي تلقي الوقف من جهة وعند له يوسف يقبل بينه ذ واليه على الوقف  
 ولا يقبل بينه الخارج على الملك كمن ادعى قنا وقال ذ واليد هو ملك وقرته فانه يتفنى بينه ذي اليد  
 وفاقا وبقول القاضى وفيه ادعى ملكا ذ دار بيد متولى بقوله وقفه يد على سبيل كذا وحكم به للمدعي  
 فلو روى متولى لرض على هذا المدعى لوقف على المسجد كذا من على بكون بغير قبيل اذا المتفنى عليه هو  
 زيد لوقف لا مطلق لوقف من جامع الفصولين وقف على نول متولى عليه ظالم لا يمكن اخذ منه فاذن  
 روى وقف في علي ولا عد منهم لانه باع من هذا الظالم وسلم ويؤسر فلم يخلص لانهم ادعوا عليه مع لواقبه لزمه  
 فاذا انكر خلف فاذا انكلى قضى عليه بغيره وكذا لو بشره متولى وكذا الفتوى في غصب عقار الوقف بضمها ان  
 نظر للوقف كان لانه المتدعي في غصب سافر لوقف بغيرها ان نظر للوقف فيشترى بغيره عقارا  
 لو فيكون على بيل للوقف لانه لا يملك كذا لفرس وبما ذله على ان دعوى الوقف من الموقوف على بيل فقط ارض

ما يطلب

هذا هو الوجه في  
 ما يطلب من  
 المستولي من  
 الوقف من  
 الموقوف عليه  
 من الغلة  
 والبرهان  
 لان الموقوف  
 عليهم لا يملكون  
 الوقف

نحو



بيد ربح ان عليهم لانه ملك فبر من قوم لانه وقف عليهم حكم بالوقف فيوقف منه وهذا خبر ان دعوى الموقوف  
 عليه ببيع فذ تدعى الموقوف عليه انه وقف عليه لولتعا به اذ لا يصح وفاقا وبغيره فغيره وبان  
 والاصح انه لا يصح لان له حق في الغلة لا يخرق لايكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه فاعده فاذن  
 اصدىم انه وقف بغيره ان القاضي لا يصح في رواية واحدة وفيه ان سيق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة  
 الوقف وانما يملك المتولي ولو كان الوقف على رجل معين قيل يجوز ان يكون المتولي بغير الملاك القاضي  
 اذا لحق لا بعدد ويتفق بان لا يصح لان حقه اذ الغلة لا تصرف في الوقف ولو غصب الوقف لحد  
 ليس لحد من الوقف الموقوف عليهم خصومة بل اذن القاضي على لا يبيع الدعوى من الموقوف عليه  
 يبيع وبالا قول يفتى والموقوف عليهم لا يملكون اجارة الوقف وقال جولو كان الابوكه للموقوف عليه  
 فان الوقف لا يلزم وبغيره لا يشركه في الغلة في يجوز وهذا الدور واللوانيت واما الا لا في فلو  
 شرط الواقف تقدم العشر والحراج وسائر المثلث فليس للموقوف عليه ان يخرجه ولو لم ولو  
 يشترط يجب ان يجوز ويكون الحراج والموتنة عليه من جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر  
 بر من انه وقف قبل البيع يقبل ويبطل البيع وليس للمثري حبس البيع بتمنه ولا بينه فاقوله  
 للمثري وفيه لو بر من المثري انه كان وقف على كذا لا يقبل لانه ساع في نقض ما تم به ولانه ليس  
 بين خصم في دعوى الوقفية عن الموقوف عليه اقوله الوقف فعل غير المثري وهو يقبل  
 متقبل به فهو متما في فيبغي ان يقبل كما في طلاق وعتاق وقوله ليس خصم له الا يقبل لان المثري  
 يريد الثمن فهو خصم يبيع ودعواه كما في التجريد من جامع الفصولين في الفصل الثالث  
 عشر من المتولي على المثري ان الذلر وقف كذا فاراد المثري ان يبيع بتمنه على بايع فقال بايعه  
 كان كذا لك لكن لما مات الواقف رفع ورثة الامر الى القاضي فحكم ببطلان الوقف فوقع الذلر فلا بد

دالة

هذا هو الوجه في  
 ما يطلب من  
 المستولي من  
 الوقف من  
 الموقوف عليه  
 من الغلة  
 والبرهان  
 لان الموقوف  
 عليهم لا يملكون  
 الوقف



الصفحة موضع الزيادة  
والنفاذ المأزوم والآجال  
والبقعة من الغمطين المأزوم  
مما نزل من أسرار الله



يكون موقوفاً على وجه الوقف الاول فقد وقفت ولم يرد فيه رتبة فقيل بخوجه القاض ثم اتفقوا على  
 انه لم يرد ويضمن المتولي لو فعل لانه يجوز شراء ما يكتفي فيه عمارة الوقف وزيادته  
 الغلة وانما يكون وقفاً على وجه الوقف الاول فهو وقف آخر لان مصلح الوقف الاول  
 لا يرى لانه غلة تصرف الى عمارة نفسه وما فضل يصرف الى عمارة الوقف الاول فعمارة  
 الجميع اجتمع من ماله المسمى فقيل ليس للقيم ان يترى به وذر الوقف ولو فعل ووقف يكون  
 وقفه ويضمن وقيل يجوز له استعماله وبه افتى محمد بن جابر الفصوليين ومن شرط الولاية لنفسه  
 او لغيره جاز والولاية له وان يكن الواقف ايماً نفعاً فللقاض ان ينزع من يده ويؤتيه من يثق به واذا  
 لم ينظر الولاية لاحد يكون الولاية للواقف مادام حياً ونصب القيم له لا الى القاض ولو شرط الولاية  
 لاجنبى بشرط ان لا يخرج من التولية جازية وشرط الاخراج باطل كما وكل بشرط ان لا يعزل وذكرنا  
 محمد بن سير الكبير اذا جعل الواقف ولاية الوقف الى غيره ليس له عزله الا ان يترى له عزله وفي نواهد  
 مسلي عزله يوسف له عزله الا اذا قضى القاضى بولاية ولم يتولى ان يفوض التولية الى غيره في الوقف  
 عند الموت بالوصية وليس للمتولي عزله من الوجهين الفتاوى ولو وقف على اولاد ابنته <sup>في يد غيره</sup>  
 وفي اولاد البنات وابنائهم وفي طاهر التدواية انهم لا يدخلون من وجه الفتاوى ولو قال ارضي  
 من صدقة موقوفة علي تسلي او ذرتي يدخل فيه من كان من ولده ونسبه فخلو قايوم الوقف له  
 الخلف بعده وان كان في نسبه اولاد البنات لا يدخل فيه من الوجهين الفتاوى ولا يجوز وقف البنات  
 في ارض هي عارية وان كانت ملكاً لواقف البنات جاز عند البعض وغيره اذا كان البنات في ارض  
 في ارض وقف جاز على الجهة التي يكون رارض وقفاً عليها في فتاوى طهرية وقف الكراد ار بدون  
 وقف الارض لا يجوز وهو غنيرة وقف البنات بدون الارض والكراد لا يرث بكس في الارض

مطلوب  
نقصه  
یکن

المغاضى

اولی

22

عاطل

وقد عاودوا واولاد  
اولادهم لا ينقص النكاح  
والانثاء ولا يرضى  
اولاد البكوة  
وبينهم وقد عا  
ولده وجعل  
اخره للفقراء  
ولده يرضى الى  
الفقراء لال  
ولادهم ولهم  
جعل للفقراء  
بعد اولادهم ولا  
لا يرضى الى الفقراء  
مادته وانهم اولاد  
اولادهم باقيا وان  
منهم من النكاح  
فقالوا له  
منهم من النكاح

89

[illegible]



والم تدرى فليس لنا  
أنا يدع بعده وكذا  
في ما في الآيات  
منه عليه السلام

[illegible][illegible]



مظفر  
بناد  
وفا  
وغيره

491

مستطوع العبد المذنب

مطابق ذریعہ البیع

عمره ۱۰۰ ساله

مطبعة  
دار الكتب  
بدمشق

مطابق جدول الزمان



ما زابن لا يكون ناجيلا للثمن قبله رجل اشترى شئاً من أرض وقبض آداء ثم بعد  
 منه باع البايع الأرض كلها للمشتري بثمن معلوم ولم يستم الشقص فإراد المشتري ان يبيع من الثمن مكان الشقص  
 الا انه اكثر فعليه بيع الثمن الثاني وانقص البيع الاول وان كانت حصته مثل الثمن الاول  
 فبقي ذلك الشقص البيع الاول المعبر وفي باقي الارض الثمن هو البايع يرفع منه حصته من الشقص  
 رجل باع داراً ببلدة اخرى ولم يسم الا بالنظر ثم استمع المشتري عن آداء الثمن بوجه البايع  
 ان يخرج مع المشتري الى البلد الذي فيه الدار وبعث وكيلاً يقبض الدين ويسم الدار ففوض  
 الهادي ولو باع داراً طريق قد سداً صاهراً قبل ذلك وجعل لها طريقاً آخر ثم باعها بها  
 ففوضها الطريق الثاني والآثار والوصية كالبيع في ان الشرب والطريق لا يدخلان الا بالذكر  
 كمن والتمس والقصد والموقوف في كالأمانة في انهما يدخلا من غير ذكر ولو داراً فيها  
 بيتاً ان كان في الدار يدخل تحت البيع صيقاً كان او كبيراً ولو كان في الدار ومغارة  
 في الدار وقوله بعضهم ان كان صغيراً من الدار يدخل ان كان كبيراً او مثل الدار لا يدخل  
 وقال بعضهم حكم الثمن ومنها اذ باع داراً او خانقاً لا يدخل المفتاح تحت البيع وان كان  
 منفصلاً وقد ذكرنا والغلق يدخل والفعل لا يدخل وان كان على البيت وقت البيع  
 من فصوله **فصل** في بيع الموقوف اذ باع الرجل ماله الغير عندنا يتوقف البيع على  
 اجازة المالك ويترط المصلحة للاجازه قيام العاقدين وقيام المعقود عليه ولا يترط  
 قيام الثمن ان كان الثمن من الموقوف وان كان من الوو في يترط قيامها أيضاً واذا مات  
 المترك المالك لا ينفذ لاجازة الواسث وعند اجازة المالك يملك المشتري مع الزيادة  
 حديث بعد البيع قبل الاجازة ولو عصب جارية فباعها فقطعت يدها لم تجاز المصوب

وكتها

من البيع

منه البيع صحته الاجازة ولو قبلت او ماتت ثم اجاز لا يصح الاجازة وحقوق العقد من قبض  
 الثمن وغيره عند الاجازة يرجع الى العاقد واذا باع قبل الاجازة صحه فله واذا اهلك  
 البيع عند المشتري كان للمالك الخيار ان شاء ضمن البايع قيمة وان شاء ضمن المشتري وعند  
 اختيار تعيين احد منهما برأي الآخر وان ضمن المشتري قيمة بطل البيع وكان المشتري ان يترد  
 الثمن من البايع ان كان نقد وان ضمن البايع قيمة ينفذ بيع البايع ان كان المبيع في ضمان  
 البايع عند التسليم وان لم يكن البيع في ضمان البايع قبل التسليم وستم بعد البيع ثم اختار  
 المالك تضمين المالك لا ينفذ بيع الفضولي ونسأه الفضولي لا يتوقف ويكون شراً لنفسه  
 ويؤى على وجوه اربعة احدها ان يقول البايع بعث هذا لفلان الغائب ويقول الفضولي  
 اشترى لفلان او يقول قبلت لفلان او قاله قبلت ولم يقول ولم يقل لفلان فهذا العقد  
 يتوقف على اجازة الغائب والثاني ان اجاز يكون الشراء لفلان ولم يخرج بطل العقد والثالث  
 ان يقول المالك بعث هذا منك بكذا فقال الفضولي قبلت واشترى ونوي الشراء لفلان فان  
 الشراء ينفذ عليه ولا يتوقف ولو قال الفضولي اشترى هذا لفلان بكذا او قال البايع بعث  
 منك قبل فيه رواية والصحيح انه باطل لا يتوقف ولو قال البايع بعث من فلان بكذا او قال  
 الفضولي اشترى لأجله او قال قبلت لأجله ابتداء المشتري فقال اشترى هذا لفلان فقال البايع  
 بعث لأجله او لم يقل لأجله فانه يتوقف على اجازة الغائب والرابع ان يقول المالك بعث منك  
 هذا بكذا لأجل فلان وقال المشتري اشترى او قبلت او قال اشترى هذا لأجل فلان فقال البايع  
 بعث فانه ينفذ على المشتري ولا يتوقف ولا ولو قال الفضولي اشترى هذا لفلان بكذا على فلان ذلك  
 بالخيار ثلثة ايام لا يتوقف وانما يتوقف شراء الفضولي اذا اشترى بغير خيار رجل اشترى عبداً او شهيداً



آخره ان يشره لفلان وقال للبائع ان يشره لفلان فقال البائع بعت وقال فلان قد مضى  
 ذكرنا ان يشره ان المشتري ان يبيع العبد من فلان لان الشراء وجد نفاذ على العاقد فينفذ عليه فان سئل  
 الى فلان كانه العبد للبائع على المشتري وهو العاقد ويكون تسمي المشتري الى فلان لانه يبيع مستقل  
 جري بين المشتري وبين فلان رجل باع ثوبا لغيره بغير اسم من ابن صغيره دون نفسه ومن عبده  
 وذلك في التجاره وعليه دين اولاد بن عليه ثم اخبره رب الثوب انه باع ثوبه بكذا ولم يبين من باعه  
 فاجاز المالك قال محمد لا يجوز ذلك الا في عبد الذي عليه دين لان الفصولي لو كان وكيله بالبيع  
 لا يجوز بيعه من احد هؤلاء ما خلا عبد الذي عليه دين امرأه جاءه الى رجل الف درهم وقاله  
 اشتر بذهب الدراهم هذه الدار لابني صغير هذا وللصغير ابني فاشترى الرجل الدار واجاز والد صغيره  
 قال محمد الدار للمشتري واجاز اب الصغير باطلا ذكرنا في المتوفى رجل باع عبدا بغير اذن المولى  
 بعرض بعهه سود الدراهم والتم ان يشره ثم اجاز مولى العبد ببيعه والمشتري بالعبد يكون للمشتري  
 وعليه قيمه العبد لماله لان الشراء ذلك الشيء لا يتوقف فلو ان شتر بالنفسه فاضايمه بالعبد  
 باذن المولى فيكون المشتري بالعبد له رجل باع امه بغيره فولدت عند المشتري ثم اجاز المولى البيع  
 كان الولد مع الام للمشتري رجل قال لغيره ان يشره بعتك هذا من نفعي الف درهم ومولى العبد  
 حاضر فقال المولى قد اجرت وسلمت قال محمد جعل كلام المولى بيعا الساعة رجل باع عبدا بغير  
 بغير اذنه فقال المولى قد اجرت واصبت ووقفتم لم يكن كلامه اجازة لبيع وله ان يرد لانه  
 تزكوا وجه الاستدراء وان قبض الثمن يكون اجازة وكذا لو قال كيفيتي مؤنه البيع فاحضت فخران  
 انه جاز لم يكن ذلك اجازة لبيع الا ان محمد قال قوله احضت واصبت اجازة استحسانا اذا ربي جليلين  
 باع الفصولي نصفها فاجاز احد الشريكين نصفها فان ثمة يجوز البيع في نصف الدار لان بيع

المالك

المالك انصرف الى النصف الذي كان له اما بيع الفصولي انصرف الى نصف التابع ولذا واذا اجاز احد  
 صحت اجازته في بيع الدار رجل غصب عبدا وباعه من رجل فاجاز المصوب منه بيع العاصب  
 ولم يعلم ما حال الغصب قال محمد يجوز البيع حتى يعلم انه هالك وهو قول لم يوسف الا قول  
 يرجع وقال البيع الفاسد حتى يعلم ان العبد قايما فان قال المشتري كان العبد متيا يوم الاجازة  
 وقال البائع كان حيا وقت الاجازة كان القول قول البائع نقلته من قاضي خان ومن البيع الموقوف  
 بيع الصبي المحجور الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بعه وشراؤه على اجازة والد وصيه او جده  
 او القاضي وكذا المقنود والصبي المحجور اذا بلغ سفيها يتوقف بعه وشراؤه على اجازة الوصي والقاضي  
 والعبد المحجور اذا باع نبشاً من المولى او ماله وهب له او اشترى نبشاً يتوقف على اجازة الغرماء  
 وقال بعض المشايخ ببيع بغير اذن الغرماء فاسد لان محمد قال في الكتاب ببيع باطل والصحيح انه  
 موقوف ومعنى قوله باطل اي يبطل واذا باع المولى العبد المأذون بغير اذن الغرماء وقبض الثمن  
 فهلك عند من ثم اجاز الغرماء ببيعه صحت اجازتهم وبهلك الثمن على الغرماء وان اجاز البيع ونقص بعضهم  
 بعضهم حفرة العبد والمشتري لا يفتح الاجازة ويبطل البيع ومن الموقوف اذا باع المرفوض مرض  
 الموت من وارثه عيشان ماله ان صح جاز ببيعه وان مات من ذلك المرض ولم يجر الورثة بطل  
 البيع ومنها المرتد اذا باع او اشترى يتوقف ذلك ان قتل على ردة او مات او طلق بدار الحرب  
 بطل تصرفه وان اسلم جاز ونفذ ببيعه ومنها الرهن اذا باع الرهن والاجر اذا باع المساجر  
 يتوقف ذلك على اجازة المرتهن والمساجر في اصح الروايات الا ان المرتهن ملك نقض البيع  
 ويملك الخائن المساجر ويملك الاجازة ولا يملك النقض فان لم يجر المساجر حتى انفسح  
 الاجازة بينهما بعد البيع السابق وكذا المرتهن اذا لم يبيع البيع حتى فذر الرهن بعد البيع

خطيب  
 ببيع  
 المحجور  
 والبدن

عاصم



ولو كانت اجارة طويلة فبأعدها ثم جاء أيام بعد بيع عند أكثر المشايخ وكان للمساخر ان يجد المتاجر ولا  
يستغناء الاجرة المبيعة فان كان المتاجر مما لا يجعل الهلاك فهلك عند المتاجر بعد البيع لا يسقط  
الدين بخلاف الدين وكذا الرجل اذا دفع ارضه مزارعة مدة معلومة على ان يكون البزير من قبل  
الفاعل فزير عمر الفاعل او لم يزرع قبلا صاحب الأرض يرضى بتوقف البيع على اجارة المزارع  
والاجر اذا باع المتاجر ثم باعه ثانيا من رجل آخر فاجاز المتاجر لبيع الاول والثاني فينقذ ببيع  
الاول وبطل الثاني ولو باع الرهن الرهن ثم رهن عند آخر او آخر وذهب وسم او اعاد فاجاز الرهن  
الاول والرهن الثاني والاجارة والهبة فنقذ البيع وبطل ما سواه نقلته من قاضي خان مسائل  
بيع الوفاء على قول من جعل بيعا فاسد الوفاء واجر من غير كانت الاجرة له لانه لو غصب فاجر  
من غير كانت الاجرة له ففهمنا اوله ولو اجر من المالك لا يبيع لان الرد على المالك واجب عليه  
وقدر رد عليه فصول العمادي وهذا على قوله من قال بالفساد وعلى قوله من اجاز صح  
الاجارة من البايع وغير البايع ويكون الاجرة له وغلة الكرم على ما شرط ولو مضى بعد المدة  
فجاء البايع بالثمن بغير المشتري على قبض الثمن والوفاء بما شرط وجب الاجر حسب ما مضى من  
المدة ولو اراد المشتري بتقبض البيع واسترد الثمن له ذلك في حاله لان العقد غير لازم ولكل واحد  
منهما حق النقص والفسخ فصوله عمادي وكان التبدل امام ابو شيعة على هذا وصين قدم  
القاضي على السعدي ثم جاز الى سمرقند استفتي في هذه المسئلة فكتب انه رهن فليس له بيع  
وحكي ان السيد الامام قال قلت للقاضي الامام الحسن الماتريدي قد فاش هذه البياعات  
بين الناس وفيه فساد عظيمه فتواك انه رهن وانا ايضا علم ذلك فالصواب ان يجمع  
الاية والمشايع وينتفع على هذا ويظهر ذلك بين الناس فقال المعبر اليوم فتوانا فقد ظهر  
ذلك بين الناس فمن خالفنا فليزر وليقم دليل فصوله عمادي وذكر في مجموع التوازل

ما حفظ

في البيع

نقص

في

وفي جمع الفتاوى اتفق مشايخنا في هذا الزمان على صحة بيعا على ما كان عليه بعض السلف لانها  
تلقف باللفظ البيع من غير كسر شرط فيه والعبرة للملفوظ ايضا وفي المقصود فان من تزوج امرأة و  
من بيته ان يطلقها بعد ما جاء معها يعني لم يكن بثمنه صح العقد فدل ان العبرة للملفوظ وقد تلقف  
بلفظ البيع دون الزمن فاعتبار اوله الا انه يرد الاشكال على هذا ان البيع اذا احتاج الى العتامة  
فالبايع يعمر ويؤدي خراج العين فالحول ان يفعل ذلك اختيارا لا جبراً حتى لو امتنع عن ذلك  
لا يجبر عليه فكذلك لا يجبر على ترك الوفاء بذلك ايضا ويجعل البيع بائنا ويكون للمشتري حق المطا  
بة في الثمن لا غير فان انتقص البيع بان كان دليلاً فانهدمت لا يجبر البايع على رد الثمن لانه  
لم يرد ببيع جديد وكذا اذا كان البيع عبداً او دابة فهلك عند المشتري قضى الامر ولا شيء  
لواحد منهما على الاخر هذه الجملة من مجموع التوازل فصوله عمادي ان المشتري لم يبرأ ولم يقبضها  
حتى باعها للبايع من غير وثمنها وانفقها انتفى البيع وعليه رد الثمن على الاول فبعض المقبوض بباطل  
امانة عند بعضهم اذ العقد لم يعتبر فبقي القبض باذن المالك وعند البعض مضمون في ضمن  
عند محمد لا عند الا حنفية فصول المقبوض بباطل الصحيح انه مضمون كفاية والمقبوض بغير  
سيد يشله في المشتري ويقيم في غير كغصب وما قبض على سوم الشراء لو لم يكن ثمنه ما نزل الفاسد  
ضمن في المشتري يشله وفي يديه والقرض الفاسد يملك بتقبضه ويضمن ثمنه او قيمته ببيع قد مرناه  
من جامع الفصولين ومن يتبعن التعذر في الفاسد في العقود الفاسد للرد فيه روايتان في  
رواية ينقطع حق المشتري في استرداها عنهما اذا بيع الفاسد مبادلة من كل وجه وفاسد المبادلة  
لان الحق في ابرزها فيما سوى الحد في الاحكام وفي البيع الجائز وفي رد الثمن حكم الانفساخ  
للعقد لا يجب عين ما قبض فكذلك فاسد وفي رواية لا ينقطع وعلى البايع رد عينه باقياً

في البيع  
بطلان البيع بالباطل



ليقض بسبب فاسد والقبض بسبب فاسد معقبة والاصل في المصارفة ما ذكره وجه وهو يتحقق برز العين  
 فليس يتحقق النقض في بيع حرة الاصل لا فيما ينقض بعد الصحة والاول كظهور البيع حراً واتم ولد فتعقبن  
 فيه الثمن في الرد لان هذا القبض حكم الغصب فتعقبن والثاني كهلاك البيع قبل التسليم فالثمن فيه لا يتعقبن  
 في رد آية وهو الاصح لا في تعقبه في فساد التصرف بعد م القبض وبيان والصحح تعقبه كذا فتن من  
 ما مع النصولين آخر الفصل السابع عشر امرأة اشترت ثياباً من انسان ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول  
 زوجه اليك وكان البيع على وجه الرسالة ولاشك لك عني وقال البايع بعثها منك وعليك الثمن فالقوله  
 قوله المرأة وعيا البايع البينة لانها تذكر وجوب الثمن عليها في واقعات حسامة وسئل ابو بكر عن المنا  
 وبين اذا قال احد من ابعت بعثرة وقال الآخر اشترت بثمنه فمضيا على ذلك قال ابو بكر ينظر الى آخرهما  
 كلاماً فيحكم بقوله بوارحي وفي فتاوى القاضي ان البيع الذي يتعارفه اهل سرقته ويستوفيه بيع الوفاء وكذا  
 عن الرداء في الحقيقة رهن والبيع في يد المشتري كالرهن في يد المرمين لا يملك ولا يخل له الانتفاع الا باذن  
 الرأين وهو ضامن لما اكل من ثمنه واستهلك من ثمنه والدين ساقط بهلاكه في يد اذا كان فيه بالدين  
 والبايع اشترى ان اذا قضى الدين اذا فرق عندنا بين وبين الرهن في حق حكم من الاحكام وعليه فتوى  
 السيد الامام ابو نجاشي وفتوى القاضي على السعدى في رايه واكثر من الائمة على هذا وبعض مشايخ  
 سمرقندي قالوا اذا لم يكن الوفاء مشروطاً في البيع جعل هذا بيعاً صحيحاً في حق المشتري حتى يخل له الانتفاع  
 بالمشتري كما يخل له الانتفاع بسله ملكه ويجعل رهنه في حق البايع حتى لا يتمكن المشتري من بيعه وانما  
 مات لا يورث عليه عنه واذا جاء البايع بالمائة يورث المشتري باخذ المائة وبردة البيع عليه ويجوز ان يكون  
 للعقد الواحد مكاناً وانما جعلنا هكذا لخاصة الناس بعضهم في امواله الناس مع صياتهم عن الو  
 حق في الرداء في المحيط في الاوله الفصل الثامن والعشرين بيع الوفاء وهو ان يقول البايع للمشتري  
 بعث منك هذا الثمن بمالك على من الدين على انه من قبضته فهو من الكفاية قال القدوري في مختصره ولكل  
 واحد من البايع والمشتري ولاية في البيع الفاسد وهذا فيما اذا لم يكن البيع متبوضاً لانه لا حكم للبيع

مذهبنا  
 في رد الثمن  
 عند الرداء

في رد الثمن  
 عند الرداء

القدر

الفاسد قبل القبض لانه لا يثبت الملك قبله ويكون النسخ قبل القبض اسماً للحكم وانما اذا كان متبوضاً فان  
 كان الفاسد قوتاً اذلاً في صلب العقد والمراد منه البطلان والمبدل واحد من المتعاقدين بملك فيه بحقه صاحبه  
 عندنا وعندنا لا يورث في بيع حرة صاحبه وبغيره بغيره ينظر في بيع درهم بدرهمين وبيع ثوب بخرقانه  
 الفاسد غير قوي بان كاه ذلك الشرط لا بد من شرط المنفعة لأحد المتعاقدين وسئل ابو بكر عن رجل باع ثوباً  
 ذلك فولاية النسخ لمن له الشرط بحقه صاحبه لانه لا يملك عليه كذا قال في شرح الطحاوي ولكن عبارة في غير  
 هذا وفي الترمذي والاصح جعل هذا قوله في رد واما عندنا فلعل واحد من المتعاقدين النسخ فيما اذا كان  
 الفاسد شرطاً لا بد من الشرط باجل محموله وعمل في الايضاح فقوله وفي قوله في رد منفعة الشرط اذا كانت  
 عاية اليه كان النسخ منه صحيحاً لانه يرد ان يفسد الاجل فيبيع العقد واذا افسد الآخر فبطل العقد لانه  
 كان قادراً على تصحيح العقد وابوصفقه وابو يوسف يقولان بان النسخ صحيح حتى يفسد الشرط فانما الرداء  
 عن العقد ومنه الخيار قادراً على التصحيح بالخذ في ابي كذا في الشرط ولكن الكلام قبل الخذف وهو في الشرط  
 الاجاب اذا وجد من البايع كان المشتري يسيل من القبول ثم البايع لو رجع قبل قبول المشتري صح ولا يقال  
 بان رجوعه يفتن ابطاله حق القبول على المشتري كذلك هي غايه اليه ان اشترى عند القبض به دينه  
 وقضى ضمن قيمته اقر باسقاط الاض الى وقضيه واستهلكه وزرع ربحاً في زيادة وانك المنقر ان وصل  
 فالقوله للمقرع اليمن وان فصل لا يصدق من جامع الفتاوى ولو اشترى ثياباً رغب بذهب او ثياب  
 فضة بنقطة لا يجوز الا اذا علم ما فيه مثل ما يعطى وكذا ان باع بذهب وفضة لا يجوز ولو اشترى  
 ثياباً بذهب بنقطة او الفضة بذهب جاز بعد ان يكون بديلاً وهو بالخيار اذا ارى ما فيه وان لم يخلص  
 ببيع من ثياب الثمن لم يخرجه البيع وسيرة الثمن ولو اشترى ثياباً سلاً لا يجوز ولو اشترى ثياباً خلاف منه  
 جاز ويكون صرفاً ان خلص منه شيء وان لم يخلص منهما او من احد مما اشترى بطل البيع ولو اشترى من عدة  
 الثياب كذا مثلاً لا يجوز ولو اشترى نصفه او ربعه جاز ويكون ما خلص من ثيابها على قدر ملكهما ومنه لا

ابطال



باع متاع الغير باذنه بالذم المأمور واستوفى الثمن ثم قبل ان يدفعه الي صاحب المتاع كسدت الذم المأمور وليس  
 للذم لال على المشتري بسبل محبط انشترى عبدا فذهب عنه قبل القبض لا يستطعن من الثمن من جامع القصور  
 لقامه فان باب استيلاء الكفار في فتاوى ظهر الدين باع مكبلا في سبي ماله او مور وناموا ربه  
 وقال عليه بنكر وبينه فدفع اليه المفتاح ولم يملك ولم يملكه صار المشتري كان قابضا لان الوجه الاول  
 القبض الحقيقي لا يتصور فلا يقدار التخليه مقامه في الوجه الثاني يتصور فيتمام والفصل بينهما اذا كان حال  
 يتدرج على اعلاهما كانت قريبه ولا كانت بعيدة وكل الهبة والصدقة من الواقعات يسلم ابو سليمان عن رجل باع دارا  
 وسلمها الى المشتري وله فيها متاع قليل وكثير قال لا يكون تسليمها حتى يسلمها فارة وكذا لو باع فيها زرع فسلم اليه الارض  
 قال لا يكون تسليمها لانها مشغولة قبل له لو باع دارا وفيها متاع وسلمها وسلم اليه الدار واودعه المتاع قال هو خيار  
 وهو تسليم نوازله انشترى جارية على انه بالخيار فاستخدمها ثم لا يبطل خياره لان الاستمرار حتى ياتي بالامتنان  
 لان الخيار يشترى للمخدة والخدعة لا يقر معلومة للمشتري من غير امتنانه فان الامتنان مما يحتاج اليه الامتنان او  
 خلد به ونال الملك في الجملة فلم يكن الاستغناء به من دليل الاختيار فبقي على خياره هذا اذا كان الاستخدام سيرا  
 واما اذا كان كسرا لم يخرجه من صد الامتنان والاختيار يكون اختيارا للملك وان استعملها ثم اخرجها فان كان  
 في النوع الذي استعملها من الاول كان اختيارا للملك لان المرة الاولى في ذلك النوع غير متناهية اليها للامتنانه لان الامتنان  
 حصل بالحق وان كان في نوع آخر لا يكون اختيارا للملك لان الامتنان في النوع الذي استعملها من نوع آخر متناهية  
 اليه للامتنانه ايضا والاكره على الاستيلاء في المرة الاولى اختيارا للملك من المشتري رجل انشترى عقارا ثم جدد العقد  
 ان كان بالثمن الاول لا يفسخ العقد وان كان بثمان افرسيه ولو كان البيع الاول بثمان ومثل والثاني بثمان حال او غير  
 القلب يفسخ في اقاله خلاصة وقال في الخزانة وقوله بالثمن الاول يعني لو كان الثمن الاول داهم والثاني ذاهبا  
 او على القلب او كان الاول عترة والثاني تسعة او احدى عشر من بيع الفتاوى انشترى بطنه قدس بطنه بجوز  
 وما حدث بعد من البطاينة فيما ملكه لانه بالشراء ملك اصلها وهو البقطين وللبايع جهة ان يارم بالقطع  
 الا اذا استأجر المشتري ارضا او بيتا فيساذن في الترك ويقول له متى رجعت عن الاذن كان ما ذونا

بالحق  
 فيمنع من ان يبيع ما يملكه من غير ان يملكه

يعطيه  
 المقتن

فيستأن

كان ما ذونا

كان ما ذونا في ترك هذا البقطين او الثمن او النزع الى الوقت المذكور باذن جديده في المستقبل و  
 انشترى بالاشترى والراحيين باطل طم مشد في شروطه وفي فتاوى الظهرة انشترى رطبة من البقول  
 او قشاة او ثيابا بنمو ساعة فساعة لا يجوز التصرف وبيع قوائم الخلاق يجوز وان كانت تخولان  
 فمما من الاعلى خلاف التظاير الا الكراث للتعامل وما لا تعامل فيه لا يجوز فيه وانفقوا على انه  
 لا يجوز بيع العشاء والخيار والبارجاء ونحو الانقطة نقطة وكذلك الرطبة لا يجوز بيعها  
 الاخرى حرا الا ما لكافاته خالف فيما عد الرطبة فقال اذا ابتداء اوله يجوز بيعه بجميع اصوله  
 واختلفوا في بيع الاشياء التي يوارى بها غيبها التراب من النبات كالخذر والبصل والكراث و  
 فروع فقال لا حيفه والناسي واحمد رحمهم الله لا يجوز بيع ذلك الا ان يقطع ويشامد وقال  
 المالك يجوز بيع ذلك كله اذا غلظت اصوله ودلت عليه فروعه ونسأ به في كتابه ايضا  
 في البيع في باب الربوا او مجموعا ان لو قال بعتك عبدا في مكانه كذا ولبس له في ذلك المكان الاجرة  
 واحدا من جوز في فتاوى سرقند لصاحب الذم المحيط وذكر في الفتاوى لقاضي ظهر الدين رجل باع كرا  
 في الحنطة ان لم يكن الحنطة في ملكه بطل البيع وان كان في ملكه اقل مما سمي بطل البيع في المعلوم وفيه في الموصوف  
 وان كانت الحنطة في ملكه لكن من نوعين او في موضعين لا يجوز وان كانت من نوع واحد في موضع واحد الا انه  
 لم يفسخ البيع ان تلك الحنطة كن قال بعت منك كرا في الحنطة جاز واذا علم المشتري مكانها كان له الخيار ان  
 نأ واخذ في ذلك المكان بذلك الثمن وان شاء ترك وهذا دليل على انه يعتبر مكان البيع لا مكان البيع  
 وذكر في الفصل الرابع من بيع الفاسد ولو كان بعض الحنطة في السواد وبعض الحنطة في المص  
 لا يجوز ولو كان الكل في المص في موضعين يجوز من غير اشارة خلاصة وان كان في ملك  
 شيئا ولكن لم يكن بتمامه فالبيع في الكل باطل لانه باع الموصوف والمعدوم فيس في بيع الفتاوى

فيمنع

فيمنع



اشترى ثيابا وصار مغبوطا غيبا فاحتشيرة على البايع حكم الفين واليه اشار محمد في كتاب  
 القلم عن العيوب وكان القاضي ابو علي السني يقول في رد وايتان وكان يفتي به رواية الرد فقال  
 بالناس وكان صدر الاسلام ابو اليسر والامام الزرع عزي والقاضي الامام جمال الدين الترمذي  
 يقد موثقتون بان البايع ان كان قال المشتري قيمته متاعي كذا او قال متاعي يساوي  
 كذا فاشترى بها وعلى ذلك ثم طعن خلافا ان للمشتري الرد حكم الغرور وان لم يقل ذلك  
 فليس له الرد وغيرهم من سائر فتننا كانوا لا يفتون بالرد على كل حال والصحيح انه يفتي بالرد  
 اذا وجد الغرور وبدونه لا يفتي وذكر في آخر الفصل الثاني والعشرين من صلب المحيط وادلة الكتب  
 متعارضة وظاهر الجواب للاختصاص للمشتري والله اعلم بحقيقة المسألة رجل اشترى جارية فقالت انا  
 حرة ليس له ان يرد لها لان الحرية لا يثبت بقولها لكن يترجحها احتياطا حتى يكون امره اوامره  
 وعن شذوذ انه اشترى جارية فترجوها وبغول فتمل انها حرة او جري لسان اربابها ما يصح  
**فصل في العيوب** اشترى من آخر غلاما بركة ورث وقال البايع انه ورثه او اصحابه حديثا  
 ضرب فاورمه فاشتراه المشتري على ذلك ثم طهره فقدم فليس له الرد وكذلك اذا قال البايع  
 ان كان قد ما فحو ام على ثم بين انه قد تم ليس له الرد وكذلك اذا اشترى على انه حديث فاذا هو قديم  
 فليس له الرد ووقعت في زماننا مسئلة قد باع واحد من الفقهاء فرسا وقد ظهر باحدى قدس  
 قرصه في اللثام فقال البايع هي فرسة اخرى غير اللثام فاشترى المشتري على ذلك ثم طهر على انه اشترى  
 اللثام فاجاب قاضي خان فظهر للدين المريد غيبا ليس له الرد وقاس على مسئلة الورم وفي صلب  
 الفتاوى اشترى جارية وبها قرصة ولم يعلم المشتري انها عيب فله الرد فهذه المسئلة يفارق مسئلة  
 الورم والصحيح من الجواب في مسئلة الفرسة انه كان هذا غيبا يثبت لا يخفى على الناس ليس له الرد

في رد العيوب  
 في رد العيوب

وفي ضد الرد فيطرح في الفتاوى في فصل العيب اشترى كراما فاكل ثمرها واطلع على عيب او بقر ونسب  
 لغيرها واطلع على عيب قال في الفتاوى ويرجع بنقصان العيب ولا يرد وان رضى به البايع وانه من كل وفي  
 الدنيا ترى لا يملك الرد وان رضى البايع ولا فلا قاله ايضا الا ان يزيد في الثمن شيئا ويرد الحديفة  
 والبقرة على البايع فيكون منزلة بيع جديد في البراري قوله وفي اشترى ثيابا بكذا او بكذا  
 فوجد ببعضه عيبا رد كله قال في الاسلام البر ودي في شرح للمجامع الصغير تغير هذا اذا كان في دعوى  
 واحد لان تميز المعيب من غيره يوجب رد البايع فيصير رد العيب حادث فلا يصح فاذا كان في  
 جملتين فوجد باحدهما عيبا ردا قال الفقيه ابو الثبت الترمذي في شرحه للمجامع الصغير قال  
 بعض المتأخرين معنى هذا المعيب اذا كان مختلطا بالذي لا عيب فيه فليس له ان يرد للمعيب لانه لو تميز المعيب  
 ورد على البايع كان ذلك اضرا بالبايع واما اذا كان المعيب في جواله والجيد في جواله فله ان  
 يرد المعيب خاصة لانه منزلة شئين فتلفين ثم قاله الفقيه ابو الثبت وهذا التاء ويل يصح على قول  
 محمد خاصة واحدي الرقابتين عن ابي يوسف وعلى قوله لا حيفه لا يصح هذا التاء ويل لانه روي عن  
 بن زياد عن ابي حنيفة في الخبر ان رجلا اشترى عبدا لا يميز فوجد بعدل منه عيبا فان كان التمركة من  
 جنس واحد ليس له ان يرد المعيب خاصة لان التمر اذا كان من جنس واحد فهو بمنزلة شئ واحد  
 فليس له ان يرد بعضه دون بعض وتلك الرواية موافقة لما مر من الرواية لانهما من الفخذ الفقيه  
 ونقل الشافعي في الاجناس عن بيع املاة لا ويبشر بن الوليد ولو اشترى زقين من التمر او سلتين من  
 من زعنن او حليين من القطن او الشعير وقد قبض الجميع له رد المعيب الا ان يكون من هذا والاخر على  
 على سواء فاما ان يرد كله او يترك كله وتعد ايضا عن بيع الاصل في خيار الشرط والرؤية

في رد العيوب



ليس له رد بعينه سواء كان ملكيا او معزوا او ليا با وغيره قبل القبض او بعد من غايه البيان اعلم  
 ان من اشترى عبدا ثم باه في اخر ثم وجه المشتري الاخر به عيبا فرده على المشتري الاول ان رد قبل القبض بعينه  
 او برضا فلمشتري الاول ان يرد على بايعه لان الرد بالعيب قبل القبض فيجوز في الاصل في حق الكل حتى  
 لا يتوقف على القضاة كما لم يبيع وان كان المشتري الاخر قبض العبد ثم رد على المشتري الاول فان كان الرد  
 بقضا بينة او بنكوله المشتري الاول او باقراره بالعيب فله ان يرد على بايعه اذا ثبت ان العيب كان بالبيع  
 الاول اما في الرد بالينة فلانه فيجوز في حق الكل لتعذر اعتبار بيعا جديدا لاستغناء الرضا عن المشتري  
 الاول بالبيع والبيع الجديد لا يفتح الا برضا وبهله واذا كان فسخا صار للمال بعد الفسخ كالحال قبل  
 البيع وقبل ان يبيع المشتري اذا وجد به عيبا له رد على البايع الاول كذا مذهبنا وعند محمد لا يملك  
 رد على بايعه ان اقام المشتري الاخر بينة ان كان عند البايع الاول لانه انكر قيام العيب فكيف يدعيه  
 وهو نافي فقلنا قد صار مكذبا شرعا بالقضا بالينة وكذا الرد عليه بنكوله او باقراره فمذهبنا  
 لتعذر اعتبار بيعا جديدا للمالك الاضطرار الى القضا والقاضي يغير رضا المشتري الاول وقال  
 زفر لا يغير فسخ في حق البايع الاول حتى لا يرد عليه لان القاضي يضطر الى القضا وهذا لا خلاف  
 جاء منه باقراره او بنكوله فانقل فعل القاضي اليه لانه فعل للملك ينقل اليه لكونه واذا انتقل  
 اليه صار كانه باشر الفسخ بنفسه قلنا فعل الملك انما ينقل الى الملك اذا صلح اليه للملك كما في  
 في القتل فانه يمكنه ان ياءضه ويقر به عليه والقاضي لا يصح في حق القضا بالفسخ  
 انه لا الفسخ يكون بكلام لا ينقل الى الملك لانه التكليم بلسان الغير لا يتصور ولهذا قلنا

ان المالك على العتق اذا عتق نكاح العتق منه وكان الولاد له واذا لم يعرف العتق بالاقراء في صف  
البيع منعوا اليه لم يصره المشتري الا قوله مبائرا للفتح صيغة وحكما ومعنى العتق بالاقراء  
انه انكر الاقرار فثبت بالينة والردة على البايع النافي لا يكون رد على البايع الا قوله لان بيع الاول  
قائم بنفسه فلم ينفخ النافي فلا في الوكيل اذا رد عليه بالينة او بالكل حيث يكون الرد رد على الموكل  
كله حتى لا يحتاج الى خصوصية الموكل لانقاذ العقد منه وتفقدها وان رد برضا المشتري <sup>بذم</sup>  
الاوله فالمشترى الاول لا يرد على بايعه لان الرد بالعيب بعد القبض بالشرايع جديد في  
حق الثالث ففي حق المتعاقدين ولهذا يثبت رد للشفيع حق الخصومة لانتهاكها للبايع  
الاول بالشها فصار في حقه كان المشتري الاول اشترى مائة ثياب فلا يكون له حق الخصومة مع بايعه  
لان الرد ولا الرجوع بالتقصان والجواب فيما يحدث مثله كالمرض وفيما لا يحدث مثله  
كالاصبع المضمومة في العيب انما يصح بظهور بظهور والظهور قد يكون عينا كالصدع الجدار <sup>يرلق</sup>  
والاصبع صرع والتمزق وقد يكون بقوله طبيب عدي كمرض باطن ولا يشترط العدد ونقطة الشها ولا  
بذم العدالة وقد يكون بقوله حرة عدلية كالجمل وعيون الفروج وقد يكون باقائه اليهود كالسرة  
والآفاق والبقول في الفرائس والجنون فان ثبت كونه في الحال رد ان لم يحدث مثله وكذا فيما يحدث مثله  
ان اقر البايع والاصطف ما حدث قط وفي غير ما يردق وما يابق وما يبال في الفرائس من ذبل لان الجنون  
لا يختلف وغيره يختلف في الصغير والكبير ما تم ولم يختلف البايع على وجود العيب عند المشتري  
ان انكر وجود العيب في يد عند به حينه وعند ما حدث وقد مر والقول للبايع ان انكر صف  
الرد منه كالكاذب الشفي والجنون في الصغير عيب ابدا ومعناه اذا حدث في اشترى تجارية فوجدها لاقيض



لا يسمع خصوصاً ما لم يدع ارتفاع الجبض بسبب الداء والجبل فان ادعى بسبب الحمل فالمرجع فيه قول النصار  
فان قلن هي جارية فخلق البايع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست فخلق لا يبين على البايع وان ادعى  
بسبب الداء فالمرجع فيه قول الاطباء من المسلمين فاذا اخبر عدلان من الاطباء والمعلمين ثبت العيب  
في حق سماع الخصومة وتختلف البايع من ذلك وما لم يثبت العيب في حق سماع الخصومة يقول  
امراة واحدة خلق البايع فان خلق والآردت بكتوله وقول ابو يوسف ان كان قبل القبض بيرة  
بقول النصار في كل ما ينظر اليه الا النسيء وقول محمد في رواية يخلق البايع مع قول النصار قبل  
القبض وبعد ورواية يرد بقول النصار قبل القبض وبعد ما خلا الجبل من المنيّة الصموية  
في الشعر عيب وهو لون بين الاصفر والاحمر والشمط عيب وهو الشيب قبل وقته اشترى غلاما  
اسد فوجده خلوف الحجة له ان فتح الجارية ليس بعيب النكاح عيب في الرجل والمرادة عند الجارية  
عن طلاق رجعي عيب وعن البايع لا اشترى جارية قد ولدت عند البايع لانه او عند اخر  
ولم يعلم المشتري بذلك ان يرقه في الاصح لان تكسر الولدان لا يزول ابداً فمن الولدان عيب مما  
يخلق في الجارية من المنيّة رجل اشترى بقرة على انها حامل فاشترى بالجارية ان شاء ارضها وان شاء  
ردّها كانه اشترى شاة او بقرة فحياها ونهب اللبن ثم علم بعيبها لم يكن له ان يردّها بالعيب ولكن  
يرجع بالنقصان عندها وقال الشافعي يردّها بالجميع الثمن من ثمنها اشترى دابة فوجدها قليلة الاكل  
فهو عيب ولو كانت بطيئة الير يعني كاهل ليس بعيب الا اذا شرط بمحو لا ولو كانت اولا خارجا  
عن القان ليس بعيب وفي الجارية لانها تفقد الفرائش من الفلاصة ويطي الجارية المعيبة وتقبلها  
بشوة او ويطي غير المشتري لمنع الرد بالعيب ويوجب الرجوع بالنقصان من ثمنها اشترى جارية

في الجارية  
اشترى جارية  
اشترى جارية  
اشترى جارية  
اشترى جارية  
اشترى جارية

اشترى جارية  
اشترى جارية  
اشترى جارية  
اشترى جارية  
اشترى جارية

اشترى جارية  
اشترى جارية  
اشترى جارية  
اشترى جارية  
اشترى جارية

على الخلفاء

على انما يصير السيد فاذا كبر ليس له الرد لان المقصود وهو الخدم والكسرة اقد مرهم ذلك في العمادي  
اشترى شاة او بقرامع ولدها تعلم بعيب ثم ارتفع ثمنها الولد كان له الرد ولم يكن رضاء بالعيب وان  
كان اسد الولد اليها وان اشترى المشتري من ثمنها شاة فاكل او اطعم ولده بعد علمه بالعيب كان رضاء بالعيب  
اشترى جارية فوجدها قرة فلما ان داوود تلك القرة كان رضاء بالعيب وان ولدها من عيب حدث فلما  
لا عن القرة لم يكن رضاء بالعيب ولو اشترى العهد بعد ما علم بالعيب فيه روايتان في قنات وقاضيان و  
فيما اشترى جارية وقبضها وهاجم البايع في عيب الجارية ثم ترك للخصومة ابائاً ثم خاضه فقال البايع  
له امسكنا طوله المدة بعد العلم بالعيب فقال المشتري انما امسكنا لانظر هل يزول هذا العيب قال الفضلي  
تلك الخصومة لم يزل لا يكون رضاء بالعيب وله ان يردّها عليه وفي الخزانة اشترى دابة وحمل عليها ثمانية  
وخرب الى السفر فوجدها بالذابة عيباً ولو كان يترك المتاع خاف عليه اللص فامضى السفر هل يكون هذا  
رضاً وقعت المدة بمرقعة عرضت على القاضي الامام فقال لا يكون رضاء وبرد الذابة لان فيه خوف فوت  
المال فتعذر وفي رواية قاله رضي الله عنه اشترى دابة او غلاماً فلم يجد البايع ليرت عليه بالعيب فاطمه واسكه ولم  
يسرف ثم فابده على رضاه فانه يرد على البايع ولو فطر ولو ملكه يرجع بالنقصان العيب من ثمنها  
وذكر في بيع النوازل اشترى جارية وهي ممن قبض فوجدها مرتفعة الجبض في قوله لا يصفى يدعيها كراهي  
بين الثمانية كامل وقال ابو طيع يدعيها ثمانية اشهر وقال ثقيان الثوري يدعيها ثنتين وقال محمد  
ابن عبيد الله وعثمان العمادي وفي قنات والديني اشترى جارية فوجدها ممن لا قبض قال طريق ابنه  
ابن عيب اقرار بايع بائع بالكون او اذنين وجرايين وحصى ديكربا شدة في العمادي اذا ابق العبد  
من يد المشتري ليس له ان يطالب البايع بالثمن قبل اعطى العبد مما لا باق وان كان البايع والمشتري  
اقتد بذلك عمادي مع المذابات قبض المبيع وهو المبيع وراه لم يبطل حقه في الرد والرجوع  
لانه قد يرى ولا يعرف تلك الصفة ولذلك لو نظر الى مكان العيب وراه ولا يعرفه وقد يكون

على الخلفاء



بـ وَرَّمْ فَيَنْظُرُ سَمَاءً أَوْ رَمًّا فَلَا يَعْرِفُهُ فِي أَيِّ نَوْعٍ هُوَ وَأَبْطُنَ أَنَّهُ امْرُؤٌ يَرْجِي بَيْتَهُ عَلَيْهِ فَلَا يَبْطُلُ حَقُّهُ حَتَّى  
يَعْرِفَ حَقِيقَةَ الْعَيْبِ وَيَرْضَى بِهِ مِنَ الْقَبْلِ وَفِي قِتَابِي قَاضِي خَانَ اشْتَرَى فَوْفِيرًا أَوْ قَبْلَهَا بِشَهْرٍ  
ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا لَا يَرْضَاهَا وَلَكِنْ يَرْجِعُ بِتَقْصَانِ الْعَيْبِ إِلَّا إِذَا ضُحِيَ الْبَايَعُ أَنْ يَأْخُذَهَا  
وَلَا يَرْجِعُ التَّقْصَانُ وَلَوْ وَطِئَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ عَلِمَ بِعَيْبٍ فَبَاءَ عَنْهَا بَعْدَ الْعِلْمِ أَوْ قَبْلَهُ لَا يَرْجِعُ بِتَقْصَانِ الْعَيْبِ  
مِنَ الْعُمَادَى وَلَوْ اشْتَرَى تِجَارَةً عِلْمًا أَنَّهُ بَاكِرٌ ثُمَّ قَالَ هِيَ ثَيْبٌ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ الْبَايَعُ مَعَ بَيْنِهِ وَأَنْتَ  
وَطِئَ الْمُشْتَرِي فَعَلِمَ بِالْوُطْئِ فَإِنْ زَالَتْهَا كَمَا عَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِبَاكِرٍ بَلْ لَيْسَتْ فَلَا رَدَّ ط وَالْوُطْئُ يَنْعِي  
الرَّذَى وَهُوَ الْمَذْهَبُ بَيْنَهُ وَالْأَلَرُّ هَكَذَا رُكِبَ أَبُو الْقَاسِمِ وَرَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ  
يَرُدُّهَا بِتَرْهَادَةِ النَّسَاءِ فِي قِتَابِي قَاضِي خَانَ مِنَ الْعُمَادَى وَالْقِيمُ الثَّلَاثُ مِنَ الْعَيْبِ  
الَّتِي مَا لَا يَعْرِفُهَا إِلَّا النَّسَاءُ وَفَهْوَمَا يَكُونُ فِي مَوْضِعٍ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ فَعَلِيَ الْقَاضِي أَنْ يَرِيهِ حَرًّا  
عَدْلًا وَالْإِنْتَانُ أَحْوَجُ فَإِنْ أَجْبَرَتْ أَنْ لَا عَيْبَ بِهَا فَلَا خُصُومَةَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ لَا يَدَّ مِنْ ثُبُوتِ  
الْعَيْبِ حَتَّى يَتَوَجَّهَ لِلْخُصُومَةِ فَقَدْ وَانْ أَجْبَرَتْ بِالْعَيْبِ فَلَا يَرُدُّ بِحَرِّدٍ قَوْلُهَا لِأَنَّ قَوْلَهَا بِالْإِنْفِرَادِ  
لَيْسَ بِمَلْزَمٍ لَكِنْ يَخْلُفُ الْبَايَعُ وَإِنْ تَكَلَّمَ يَرُدُّ عَلَيْهِ وَإِنْ حَلَفَ لِاخْصُومَةِ بَيْنَهُمَا وَعَنْ أَبِي يُونُسَ  
أَنَّهُ يَقْضَى بِالرَّفْعِ بِحَرِّدٍ قَوْلُهَا لِأَنَّ حَرِّدَ قَوْلُهَا حُجَّةٌ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ  
أَنَّ كَانَتْ لِلْخُصُومَةِ قَبْلَ التَّبَضُّعِ الْعَقْدُ بِقَوْلِهَا وَإِنْ كَانَتْ بَعْدَ التَّبَضُّعِ لَا يَنْفِيحُ لِأَنَّ الْخُصُومَةَ  
إِذَا خَالَهَا فِي ضَمَانِ الْبَايَعِ وَقَوْلُهَا بِالْإِنْفِرَادِ هِيَ نَجْحَةٌ مِنَ الْعُمَادَى وَالنَّكَاحُ عَيْبٌ فِي الْخُصُومَةِ  
وَالْعِلَامُ عُمَادَى وَفِي الْفَصْلِ الَّذِي كُلُّ الْبَايَعِ أَوْ قَامَ الْمُشْتَرِي الْبَيْتَ عَلَى مَا أَدْعَى إِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي  
إِذَا قَالَ الْبَايَعُ إِنَّا احْتَفَقْنَا الْمُشْتَرِي بِأَنَّهُ مَارِضٌ بِالْعَيْبِ وَلَا عَرَضَ عَلَى الْبَيْعِ فَخَلَفَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَدْعَى  
عَلَيْهِ امْرَأَةً لَوَاقَرَتْ بِهِ يَلْزَمُهُ وَإِنْ أَفْكَرَ سَخِلَ فِي الْعُمَادَى اشْتَرَى غُلَامًا فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا  
ثُمَّ اسْتَعْمَلَ أَبَا مَافٍ فَلَا رَدَّ وَفِي الذَّاهِلِ لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ لَمَّا تَخَلَّصَ فِيهِ اسْتَعْمَالَ الْعَبْدِ دُونَ

جاریہ

[illegible]











الذي اياه البائع عن الثمن لا يرجع على بائع بالثمن ولا يكون الباعة ان يرجع بعضهم على البعض لتعذر ما  
 القضاء على الذي ابراه من ثمنه في ايد صاحب المحيط البائع الثاني اذ ابراه المشتري عن الثمن ثم استحق لا يرجع  
 المشتري الثاني على البائع لوجود الابرأ وهل يرجع البائع الثاني على بائع اختلف المتأخرون قال  
 بعضهم لا يرجع هذا ايضا وعندى ان لا يرجع على بائع من الفصول العمدى في فصل الخامس  
 عشر في الاستحقاق رجل استحق حماره وقبض المشتري على ابيه التجل فوجد بائع بهر قدي  
 فاقرب بالبيع لكن انكر ان يكون هذا سهل قاضي في اقام البينة ان هذا سهل قاضي في ارا لا يجوز  
 لقاضي سرفند ان يقضي بالثمن على البائع وانما يقضى ان اقام البينة ان قاضي في ارفق للمشتري وقضى  
 وافد الحمار منه وانما يشرط قوله وافد الحمار منه لانه لم يوفد يود ديه الى اجتماع البدل والمبدل في  
 ملك رجل فلو قال البائع في الدفع ان الحمار ربيخ في ملكي للرجوع على و اقام البينة يقبل ان كان  
 الحصة للمشتري ويشرط صفة الحمار قال وقال الامام طه الدين لا يشرط صفة الحمار وكذا في دعوي  
 القرية اذ يرجع المشتري على البائع بالثمن لا يشرط صفة العبد ولا يشرط صفة المشتري عليه في الحمار  
 من خلاصة الفتاوى في فصل الاستحقاق رجل اشترى حارية فولدت عنده فاستحق رجل بنية فانه  
 ياد فدها وولدها ولو اقربتها لرجل لم ياد فدها وكذا رجل كان له فضل وعليه ثمر فاقام  
 رجل البينة ان الثميل له فانه يقضى له بالتخييل والثمار جميعا وهل يشرط القضاء بالولد قال بعضهم  
 لا يشرط وهكذا ذكر في الاقضية وفي المتن وقال صدر الشهيد في جامع الصغولانية في القضاء بالولد  
 ولو كان الولد في ملك رجل آخر يشرط صفة ذلك الرجل من ذلك اذ اولدت عنده ولم تلد منه فان ولد  
 منه واستحق ذكر في الماء دون الكبير والجمع الصغرى ان يقضى عليه قيمة الولد ويرجع على البائع بقيمة الولد  
 ويرجع بريم الخصومة عندنا ولو مات الولد لاشي على المشتري اما قبل واخذ المشتري الدية ثم المشتري القيمة

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

وربهم لا يعزم ثبنا والميراث له ولهم المقف ولو كتب الى اية كعب او وحب برهامة ياد فدها المشتري  
 مع الاكتاب وما وحب له ولا يرجع المشتري على البائع بالكتاب وما وحب له ياد فدها المشتري  
 اشترى حارية فظهر انها حرة وقد مات البائع ولم يترك ثبنا ولا وارث له غير ان البائع المشتري حاضر  
 جعل القاضي عن المبتة بائعا حتى يرجع على مو عليه والقيم يرجع على بائع في المشتري خلاصة وفي  
 فتاوى المشتري اذ اباها من انسان والمشتري الثاني وهو بها من آخر وآخر من آخر فاستحق في حارية  
 من يد رجوع المشتري على البائع بالثمن ولو كان مكان الهبة بيع تام يود فدها منه الثمن ولا يرجع  
 هو على بائع ولو وهبها من رجل لم ياد فدها الموهوب له من آخر فاستحق من يد المشتري فان المشتري  
 الا قوله لا يرجع على بائع حتى يرجع المشتري الثاني على الاول في الزايات ولو اشترى في ثبنا من سلم  
 فاستحق ثبنا من ذتين يقبلها ابو يوسف في حقه لقا بنية اذ الحكم باستحقاقه غير الحكم بغيره ولذا لا يشرط  
 من ان يكون في حكم الحاكم في صورة الاستحقاق طابك بالرجوع على المشتري بالاستحقاق ولا  
 يرجع على المسلم ولهما ان ثبنا منهما على المسلم اذ اظهر ان المسلم باع مالم يملكه لطائفة الانسان  
 وفي الزايات ان لو اشترى المشتري للمشتري او استحق فكل وقضى به للمشتري ثم اذ ان يرجع على بائع  
 له ذلك من خلاصة ولو استحق بالبينة فاراد المشتري ان يرجع عليه بالثمن ولكن البائع الاستحقاق  
 او استحق فكل فاراد ان يرجع على المشتري له ذلك من خلاصة ثم استحق المشتري على المشتري اما يوجب الرجوع  
 بالثمن على البائع اذا ثبت الاستحقاق بالبينة اما اذا ثبت باقرار المشتري او بنكوله عن البينة او باقرار  
 وكيل المشتري بالخصومة او بنكوله لا يوجب الرجوع بالثمن لانه اقرار لا يكون حجة في حقه من الفصول  
 العمدى رجل اشترى ثبنا في حارة واستحق فقصى القاضي بالاستحقاق فوجد المشتري على البائع بالثمن  
 فدفع اليه من غير التزام القاضي اياه فالبائع لا يرجع بالثمن على بائع ولا يشرط ما ذهب وعما ذهب

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق

في فصل الاستحقاق  
 في فصل الاستحقاق











هذا هو الحق  
فيما لا يخفى  
على من نظر  
في هذه المسألة  
باعتبارها  
باعتبارها  
باعتبارها  
باعتبارها

ومن ثم فاذ ذات قيمة الكرم وصار يباي بضعف الثمن او باضعافه بل يوضع به الغلة  
مقدار ما انتفع ام لا فليجاب ان كانت الغلة قايمة في يد المقتضى عليه وقت القضاء وعلم القاضي  
بما ردها الى المقتضى له وهو مبتدع فيما انتفع ولو ملكا او صار يباعن ملكا او جهل القاضي به فلا  
نقص عن محمد وانه اعلم ولو اشترى من آخر ارضا بعرض وتبا بضا ووقفها ثم استحق العرض فالوقف  
جائز وعلى ثمن الارض قيمة الموضع يوم قبضها وانما جاز الوقف لان الارض بدله المتاح وبدله  
المتاح مملوك ملكا فاسد فيصح وقفه ونشأ لو وجد العبد حر ابطال الوقف لان البدله ابي ليس  
مما مملوك فلا يصح وقفه جمع الفتاوى في فصل ما يمنع الرد وما لا يمنع في كتاب البيوع في باب بيع  
**فصل في الاستحلاف** وفي فتاوى قاضي خان اذا اراد المقر استحلاف المقتدر والمشتري والموتور  
لا يستحلف عند ما وعند لير يوسف والثاني في استحلاف واذا اگاه في المسئلة خلافه لير يوسف والشافعي  
يتعوض ذلك الى راي المقتضى والقاضي وان شهد البايع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى ان ذلك  
البيع بليغة وطلب بين المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف فخلق عند جميعهم لان البايع لم يرضها  
قبضا لانه لم يوجد منه الاقرار بالبيع مطلقا والبيع قد يكون بليغة فيصح الدعوى والتحليف وخلق  
بانه ما شرط ان يكون البيع الذي جرى بينكما بليغة قال لير يوسف اربعة اشياء يستحلف القاضي  
لخصم فيها قبل ان يسأل المدعي ذلك احدها التثنيع اذا اطلب من القاضي ان يقضي بالشفعة فخلق  
بانه لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وهو قوله لير يوسف الثاني  
ليع وعند ابن حنبله ومحمد لا يستحلف والثاني البكر اذا بلغت المرأة اذا اشلت من القاضي ان  
يفرض لها الشفعة في مال الزوج الغائب خلفها بالله ما اعطاك نفقتك حين خفي وجب ان  
يكون

هذا هو الحق  
فيما لا يخفى  
على من نظر  
في هذه المسألة  
باعتبارها  
باعتبارها  
باعتبارها  
باعتبارها

هذا هو الحق  
فيما لا يخفى  
على من نظر  
في هذه المسألة  
باعتبارها  
باعتبارها  
باعتبارها  
باعتبارها

هذا هو الحق  
فيما لا يخفى  
على من نظر  
في هذه المسألة  
باعتبارها  
باعتبارها  
باعتبارها  
باعتبارها

يكون سند الشفعة في قولهم جميعا من فصول العاشر عشر اذا ادعى رجل على رجل الف  
وانكر المدعي عليه فخلق بالطلاق على ان لا دين عليه واستحلف القاضي بطلب المدعي ثم اقام المدعي  
شهودا على ان المدعي عليه الف وحكم القاضي به لا يبيع الطلاق كذا في فتاوى قاضي خان يروى  
على دعواه وطلب من القاضي ان يخلق المدعي انه محقق في الدعوى او على ان الشهود صادقين  
او فاقون في الشهادة لا يجيب لانه خلاف الشرع وكذا لو طلب خليفة الشاهد على ان صادق في الشهادة  
لا يجيبه قال علاء خوارزمي رحمه الله لا يخلق من بين فليكن الشاهد فان قوله الشاهد اشهد  
لان لفظ اشهد عندنا وان لم يغلب بالثبوت فاذا اطلب من الشاهد ان يخلق القضاء وقال الشاهد  
فقد خلق ولا يكثر الخلف لانا امرنا بالكرام الشهود وفي التحليف تعطيل الحقوق وان الشاهد اذا علم  
ان القاضي خلقه بالمسوة في حكمه لا امتناع من آداء الشهادة لا يلزم عليه ومن اقدم على الشهادة الباطلة  
يقيم على الخلف ايضا لتزويج الباطل وادام الخلف ورد قاضي شهادته فقط ظم خلافه اليمن من البكراري  
في فصل الثاني من ادب القاضي وفي كل موضع لزمه اذا اقر يستحلف اذا انكر الا في ثلثة مواضع منها الو  
كيل بالشراء اذا اراد الرد بالعيب واداد البايع خليفة فخلق على العلم برضا الموكل لا يخلق والثاني  
ان لو ادعى الامر برضا لا يخلق والثالث ان لو ادعى المديون ابراء الموكل وطلب حين الوكيل بالقبض  
على العلم لا يخلق في شرح لطايفة الانسان وفي الفتاوى الصغرى التحليف بالطلاق والعتاق  
والايمان المغلظ فجوزا كسر ما خفا فان من الضرورة يفتي ان الراي الى القاضي  
فلو خلق القاضي بالطلاق فشكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاءه والبيت الصبي التاجر متخلف  
ان كان ما ذكرنا فاطرب

هذا هو الحق  
فيما لا يخفى  
على من نظر  
في هذه المسألة  
باعتبارها  
باعتبارها  
باعتبارها  
باعتبارها

هذا هو الحق  
فيما لا يخفى  
على من نظر  
في هذه المسألة  
باعتبارها  
باعتبارها  
باعتبارها  
باعتبارها











وان اقام شاهدا واحدا <sup>او قاضي</sup> لا يقضي القاضى المكتوب اليه فان كان الامر كما شهد هو الواحد  
 ردة الكتاب ولا يقضى به من قاضى خان اذ كتب القاضى للمدعى كتابا ثم حضر ببلد المكتوب اليه  
 قبل ان يقضى المكتوب اليه بكتابا كما حضر شاهد الاصل قبل ان يقضى بشهادة الفروع ويجوز  
 للقاضى ان يكتب بعلمه الفاصل في القضاء وفي قولهم جميعا كما يجوز له ان يكتب بشهادة  
 الشهود ولو كان رأى المكتوب له في الف رأى الكاتب فيما كتب لا ينفذ كتابه والمعتبر في هذا <sup>في هذا</sup>  
 المكتوب اليه لا رأى الكاتب من قاضى خان وكتاب القاضى في مصر واحد يقبل ولو آخر  
 احدهما صاحبه لم يقبل قوله ولا يقبل كتاب قاضى بحرية الى قاضى موينه ولا كتب الايراء القاضى  
 الذي قلعت القاضى من الوجه ويجوز كتب القاضى الى قاضى آخر شهد شهوده على حق الناس  
 عند ولا يجوز بالشهادة على الشهادة وذكر الخصم في انه يجوز عند شهادة عدله واحد او شاهدا  
 شاهدا من الوجه كتب القاضى كونه كذا ولم يكتب الى فلان فلاه لا يقبل ولا بد من كتابة اسم  
 الشهود فيه كذا كتابة اسم الاصول في القضاء بشهادة الفروع اذ الكتاب الى المكتوب اليه فقال  
 المدعى عليه انت على هذا الاسم والتسبب فالقول له وعلى الذي اذ الكتاب ان يقيم البيعة ان  
 فلان بن فلان الغلاتنى فان قاله الخصم ان افلاه وفي هذا الى اسم فيم والتمس رجل غري بهذا  
 الاسم والتسبب بقوله القاضى اثبت عني فان اثبت بالبيعة ان دفع الخصم والافلا في النسب  
 المكتوب اليه ينفذ الكتاب على وان المطلق وصيته ان مان المطلق ينتقل الى اهل الكتاب فقدم

لا يقض بكتاب

ج

الطالب

الطالب

الطالب اليه حكم عليه بشهادة اولئك حتى شهد واخضرة الخصم تايب القاضى اذ اسمع البيعة  
 والاقرار وكتب بذلك الى القاضى لا يقضى به المكتوب اليه بل يكلف المدعى الى اعادة البيعة  
 منه غاب المدعى عليه او مات قبل الفضا لا يقضى حتى حضر الغائب او اياه او وارث الميت  
 فيه اذ اقام القاضى مسددا على شدة وحكم به انظر خلافه فالخصومة يوم القبالة على  
 القاضى لانه ليس من اهل الاجتهاد وعلى المدعى لانه اخذ المال بغير حق من زمن الغائب  
 مما اقيم بعد اقامته البيعة باحق قضاء منه وفي نقض هذا الكتاب امر القاضى بحج المدعى عليه  
 قضاء باحق من البيعة القاضى لا يقضى بعلمه في الحدود وفي الخالصته لله تعالى والسرقة و  
 شرب الخمر والاتجار في السكره فانه اذا اتهم به بكتابا يغتر ولا يقضى به في صفوة القضاة  
 والطلاق وحدها فقد اذ اعلم في ولايته يقضى به واذا اعلم في غير ولايته او علم في حالة القضاء  
 ثم عزله ثم اعيد القضاء فعند به حينه لا يقضى بذلك وعند بهما يقضى من الفصول العامة  
 اذ اقضى القاضى للغائب او لم يحضر عليه وليس عنه خصم خافله ذكر عندنا ولو قضى بغيره  
 لكونه جديدا فيه من العامة وركونه شر الطهارة والجامع الفناور القاضى اذا لم  
 يكن جديدا ولكنه قضى بتقليد فيقيم ثم يبين له انه خلاف مذهبه ينفذ وليس بغير نقض وله ان ينفذ  
 بهذا ذكر عن محمد وقال ابو يوسف ما ليس بغيره ان ينفذ ليس له نقض من العامة ولو قضى  
 بخلاف بيع المذنب نفذ قضاؤه وفي جواز بيع ام الولد روايتاه والله اعلم بما لا ينفذ

في هذا

مطلب



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

في المثلثة فاجتفتي فيها فافتاه فقضى بغيره ثم حدث له راي في يرة قضاه ولم يعمل  
بالرأي في الحادث في المستقبل وهو قوله محمد وقال لي ابو يوسف يرة قضاه من العمار  
وفي الجامع الصغير وما اختلف فيه الفتاوى فقضى به القاضي ثم جاء قاضي اورين يؤذنه كرامته  
مطلبه اذا كان في المرقاضية كل منهما في حلة على صفة فوقع الخصومة بين الرجلين احداهما في حلة  
والآخر في حلة والتمس يريده ان تقاسم القاضيه حلة والاخر ياؤه قال ابو يوسف العبرة للمدعى  
وقال محمد بل للمدعى عليه وعليه الفتاوى وكذا لو كان احدهما في اهل العسكر والاخر في اهل  
البلد

A wide-angle photograph of a flat, open landscape, possibly a coastal plain or a large field. The foreground is a uniform, light-colored expanse. In the distance, a thin, dark line of low-lying vegetation or structures stretches across the horizon. The sky above is a pale, uniform color, suggesting an overcast day.

A wide-angle photograph of a flat, open landscape, possibly a coastal plain or a large field. The foreground is a uniform, light-colored expanse. In the distance, a thin, dark line of low-lying vegetation or structures stretches across the horizon. The sky above is a pale, uniform color, suggesting an overcast day.











نسمة الكفاية للشيخ بدر الدين التتاي وتوى اذا شهد الشاهد ان هذا الرجل على الميت الف درهم و  
 شهدوا بشهودهم ثم انما انما شهد بن الشاهد بن الف درهم فمعه قوله به ضعف ومحمد لا يقبل منه  
 الشهاده وعنه قوله به يوسف يقبل منه الشهاده وهي مسلمه فباع الصغير ثم ان محمد ذكر في الجمع  
 القبولان على قوله به ضعف ومحمد لا يقبل منه الشهاده وعنه قوله به يوسف لا يقبل منه وهكذا ذكر  
 الخلاف في السقوط على هذا الوجه وذكر الخصاص في آداب القاضي على قوله به يوسف يقبل منه  
 الشهاده وعنه قوله به لا يقبل منه واختلعت الروايات في التنازع والقصيح ما ذكر في جامع الصغير  
 تاتر فان ولو شهدوا انه اوصى بثلاث ماله للمفقراء واهل بيته فقراء لا يقبل وفي الاجناس  
 في الشهاده على الوصية للمفقراء واهل بيته الشاهد فقراء لا يقبل مطلقا شهد بعض اهل النوبة  
 على باقهم بزيادة الخراج لا يقبل وان كان في خراج كل ارض مينا وان لا خراج للشاهد يقبل  
 وفي فتاوى الشافعي اهل القرية واهل الشكة الغير النافذة شهدوا على قطعة ارض انهم انزلوها  
 او سكتهم لا يقبل وان ناذت ارضي نفسه فحق لا يقبل وان قال لا اذنيك يقبل وكذا وقف في  
 المدينة شهد اهلها وقيل في الشكة النافذة يقبل مطلقا وفي الاجناس شهد يمينان انه اوصى  
 لفقران بن يمين وبهما فغير ان يجوز الشهاده ولا يعطيان شيئا وفيه ايضا شهد انه جعل ارضه  
 ضلعة صدقة لفقران اقراره وبما اقراره ان كانا غنيين او فقيرين يوم شهدا لم يقبل من الزمان  
 الشهاده فيما لا يطلع كالولادة والعيوب الذي لا ينظر اليه الرجل يكتفي بشهادته واجبة حرة مسلمية

مما قبل

مما قبله بالغ ولا يقبل لفظ الشهاده عند مشايخ الواق وعند مشايخنا يترد وعليه اعتمد  
 القدوري وعليه الفتوى والمنع اصح والافصح انه يقبل شهادته رجل واحد فيه ايضا  
 ويحل على وقوع النظر لا قصيد او غير قصيد لتحمل الشهاده كما في الدماء البراري توجب اعادة  
 الغائب برجل فبر من الزوف للاول على انهما امداده ان ادعى الطلاق لا يعززا القاضي  
 من البراري في كتاب الشهاده الموكلة بموذي والغنم مسلم وجار الوكيل بشهود نصاري  
 لم يقبل وان كان الغنم نصرانيا يقبل فان احضر به فذكر غنما مسلما افند بذكر الوكالة شهد  
 نصرانيا على عبيد ماله وفي نصرانية بالبيت لرجل ومولاه مسلم يقبل ارضي انه قضى نصراني  
 واقام بينه نصرانية واحضر مسلما لا يقضي بالوصاية قياسا وبقي استحسانا وهو قولهما  
 وقبل الاستحسان قولهم جميعا اقام بينه نصرانية انه ابن نصرانية مات ابوه لا واحضر غنما  
 مسلما يقدر بالماله ولكن نسبة يقبل استحسانا في قصر المحيط في باب الشهاده على الوكالة وفي المنع  
 كسند نصرانيا على نصرانية انه مات مسلما او ليس له ميراث يجب لا يحيد لا يقبل شهادتهما ولا يجعله  
 مسلما وعنه الشاهد انه لا يقبل في الجوع ويبايعه الموت خلافا لمالومات نصرانية وابن مسلم فبر من  
 الابن المسلم نصراني على انه مات مسلما ويحل الميراث يقبل في صف المالك ويرث منه الابن المسلم  
 واذا قضى به يجعله مسلما ويقضي عليه مسلم باعبد من نصرانية فاستحق نصرانية شهادته نصرانية لا يقضي  
 له لانه قد قضى لرجوعه باليمن على المسلم ولو كان الميراث النصرانية باعده من مقتله وسيم وجه الميراث به عجاوب من

ما قبله بالغ ولا يقبل لفظ الشهاده عند مشايخ الواق وعند مشايخنا يترد وعليه اعتمد

ما قبله بالغ ولا يقبل لفظ الشهاده عند مشايخ الواق وعند مشايخنا يترد وعليه اعتمد



وكان معينا بهذا العيب عند البائع الملم قبل قبض الثمن في بركة على النضر في العيب وليس له ان يترده على  
المسلم حتى يبرهن على العيب عنده ثم يدينه مسلمين وفيه نضر في قال لعبد المسلم انت حر ان  
وقبلت الدار فتمت نضرانية تحت شرط لا يقبل من البراز لا لثباته لفلان عنده في امر ولا علم  
في باطون ثم لم يمد فيه لا يقبل وع اير يوسف انها تقبل وع الامام انها لا تقبل وقال محمد بن  
من البراز واذا شهد قاسمها على فمة فتمت باس بان كل انسا قد اسوة فيجوز جازة ثلثا وتما في  
شهد على اقرار البائع ولم يسمي الثمن ولم يمد يقبض الثمن فالنضر باطل لان صامة القاضي  
لا الغنى لا الغنى بالثمن ولا يمتنع من ذلك ان لم يكن الثمن مسمى وان قال اقر عندنا انه باعها منه واستوفى  
الثمن ولم يسمي الثمن فهو جاز في اجابة ان القضاء بالملك للمدعي وكون القضا بالثمن قد انتهى حكم القضا  
بالتسليم والتمن لان... الحالة انما تدر ثلثا في قضى الما من ثمة ما نفع ع التسليم والتسليم لا يرى  
ان لا حجة في القبض فخرمالة لا يغير خلاف ما يحتاج في القبض واذا اقر باستيفاء فلا حجة من  
التسليم الثمن فخرمالة لا يمنع القاضي من القضاء بحكم الاقرار فاذا لم يقبض الثمن لا يجب على البائع  
تسليم البيع ما لم يصير اليه الثمن فخرمالة الثمن في هذه الحالة لا يمنع القضاء فيوجب اقرار وفي المو  
ضعة جميعا الشابة من الاقرار بالثمن كالتثبت بالمعاينة ولو قال بعهده منه واستوفى الثمن  
اسد تسليمها اليه فكذا ان ثبت بالبينة من الميسر ولو شهد انه باع وقبض الثمن لا يقبل  
عاز

محمد بن الحسن بن محبوب  
في البيع والشراء  
في العيب والشروط  
في القضا والاثبات  
في القضا والاثبات  
في القضا والاثبات

محمد بن الحسن بن محبوب  
في البيع والشراء  
في العيب والشروط  
في القضا والاثبات  
في القضا والاثبات  
في القضا والاثبات

في القضا والاثبات  
في القضا والاثبات  
في القضا والاثبات  
في القضا والاثبات  
في القضا والاثبات

وكان معينا بهذا العيب عند البائع الملم قبل قبض الثمن في بركة على النضر في العيب وليس له ان يترده على  
المسلم حتى يبرهن على العيب عنده ثم يدينه مسلمين وفيه نضر في قال لعبد المسلم انت حر ان  
وقبلت الدار فتمت نضرانية تحت شرط لا يقبل من البراز لا لثباته لفلان عنده في امر ولا علم  
في باطون ثم لم يمد فيه لا يقبل وع اير يوسف انها تقبل وع الامام انها لا تقبل وقال محمد بن  
من البراز واذا شهد قاسمها على فمة فتمت باس بان كل انسا قد اسوة فيجوز جازة ثلثا وتما في  
شهد على اقرار البائع ولم يسمي الثمن ولم يمد يقبض الثمن فالنضر باطل لان صامة القاضي  
لا الغنى لا الغنى بالثمن ولا يمتنع من ذلك ان لم يكن الثمن مسمى وان قال اقر عندنا انه باعها منه واستوفى  
الثمن ولم يسمي الثمن فهو جاز في اجابة ان القضاء بالملك للمدعي وكون القضا بالثمن قد انتهى حكم القضا  
بالتسليم والتمن لان... الحالة انما تدر ثلثا في قضى الما من ثمة ما نفع ع التسليم والتسليم لا يرى  
ان لا حجة في القبض فخرمالة لا يغير خلاف ما يحتاج في القبض واذا اقر باستيفاء فلا حجة من  
التسليم الثمن فخرمالة لا يمنع القاضي من القضاء بحكم الاقرار فاذا لم يقبض الثمن لا يجب على البائع  
تسليم البيع ما لم يصير اليه الثمن فخرمالة الثمن في هذه الحالة لا يمنع القضاء فيوجب اقرار وفي المو  
ضعة جميعا الشابة من الاقرار بالثمن كالتثبت بالمعاينة ولو قال بعهده منه واستوفى الثمن  
اسد تسليمها اليه فكذا ان ثبت بالبينة من الميسر ولو شهد انه باع وقبض الثمن لا يقبل  
عاز

الثبات على الملك من بيع الثمن وفي المحيط اقرى عليه الفاعل يار فتمت انه دفع اليه الف  
ولانه رى باي جهة دفع قيل لا يقبل وقيل يقبل من الثمن والبراز وكذا في جميع القضا  
وقض المحيط ولو شهد على الصلح ولم يتم شيئا وشهدا جميعا انه استوفى جميع ما صار عليه فلو طر  
وكذا لو شهد في الشراء بثمنه لان الساكنة عن تسمية البذل وبما بقي بل ما تمامه الناطقة فلا يق  
المشهور به عندنا بالثمن وصار لو شهدا يقبل شيئا منهما متى ذكر اقبض البذل في حصة المحيط  
للمتبي بالوسط وفي الاقضية شهدوا على البائع بدها ثمن ان شهدوا على قبض الثمن يقبل  
وكذا بين اصددهما وبكت الاخرى البرازي وكذا في الخلاصة كتب على القرضا معنوا على وجه  
يكتبه الا الغائب طلاقا او اقرارا ونظر فام قال لم اعن به ترتيب حكم عليه عليه ومن فيما  
بينه وبين الله تعالى لا قضاء وصار جاز للشاهد ان يمد به عليه ما فيه سؤا وقال له شهد على ما  
فيه والوراة قوم كتب فو كصف على نفسه لرجل ولم يمد بهم به على نفسه لم يكن فذكر لازما والبيع على  
علم ان يمد به لان الكتابة قد يكون للرجل بخلاف الكتابة المرسونة وخط الباعة كالشراء والوافق  
لانه حجة لوجوه العرف الجاري كذا في اواخر فتاوى البرازي شهد ان القاضي قضى له على فله  
بكذا وقال القاضي لم تقضي بدها وثمنها وتقبل عند محمد بن اقرى ان يفي بقوله محمد بن

ظاهر في النضر فضاة زماننا في جامع النصارى في اخر الفصل الاول وفي الاقضية شهدوا على البائع بدها ثمن ان شهدوا على قبض الثمن يقبل  
وكذا بين اصددهما وبكت الاخرى البرازي وكذا في الخلاصة كتب على القرضا معنوا على وجه  
يكتبه الا الغائب طلاقا او اقرارا ونظر فام قال لم اعن به ترتيب حكم عليه عليه ومن فيما  
بينه وبين الله تعالى لا قضاء وصار جاز للشاهد ان يمد به عليه ما فيه سؤا وقال له شهد على ما  
فيه والوراة قوم كتب فو كصف على نفسه لرجل ولم يمد بهم به على نفسه لم يكن فذكر لازما والبيع على  
علم ان يمد به لان الكتابة قد يكون للرجل بخلاف الكتابة المرسونة وخط الباعة كالشراء والوافق  
لانه حجة لوجوه العرف الجاري كذا في اواخر فتاوى البرازي شهد ان القاضي قضى له على فله  
بكذا وقال القاضي لم تقضي بدها وثمنها وتقبل عند محمد بن اقرى ان يفي بقوله محمد بن

وكان معينا بهذا العيب عند البائع الملم قبل قبض الثمن في بركة على النضر في العيب وليس له ان يترده على  
المسلم حتى يبرهن على العيب عنده ثم يدينه مسلمين وفيه نضر في قال لعبد المسلم انت حر ان  
وقبلت الدار فتمت نضرانية تحت شرط لا يقبل من البراز لا لثباته لفلان عنده في امر ولا علم  
في باطون ثم لم يمد فيه لا يقبل وع اير يوسف انها تقبل وع الامام انها لا تقبل وقال محمد بن  
من البراز واذا شهد قاسمها على فمة فتمت باس بان كل انسا قد اسوة فيجوز جازة ثلثا وتما في  
شهد على اقرار البائع ولم يسمي الثمن ولم يمد يقبض الثمن فالنضر باطل لان صامة القاضي  
لا الغنى لا الغنى بالثمن ولا يمتنع من ذلك ان لم يكن الثمن مسمى وان قال اقر عندنا انه باعها منه واستوفى  
الثمن ولم يسمي الثمن فهو جاز في اجابة ان القضاء بالملك للمدعي وكون القضا بالثمن قد انتهى حكم القضا  
بالتسليم والتمن لان... الحالة انما تدر ثلثا في قضى الما من ثمة ما نفع ع التسليم والتسليم لا يرى  
ان لا حجة في القبض فخرمالة لا يغير خلاف ما يحتاج في القبض واذا اقر باستيفاء فلا حجة من  
التسليم الثمن فخرمالة لا يمنع القاضي من القضاء بحكم الاقرار فاذا لم يقبض الثمن لا يجب على البائع  
تسليم البيع ما لم يصير اليه الثمن فخرمالة الثمن في هذه الحالة لا يمنع القضاء فيوجب اقرار وفي المو  
ضعة جميعا الشابة من الاقرار بالثمن كالتثبت بالمعاينة ولو قال بعهده منه واستوفى الثمن  
اسد تسليمها اليه فكذا ان ثبت بالبينة من الميسر ولو شهد انه باع وقبض الثمن لا يقبل  
عاز

وقيل يخلد الشاهد في ما يشاؤه  
اذا اذنا به يعلم لانه انما الناس  
لا يعرفون ان نظار شهد ظاهرا  
للمن كذا سمعت عن  
بعض اشقات جامع القضا

في القضا والاثبات  
في القضا والاثبات  
في القضا والاثبات  
في القضا والاثبات  
في القضا والاثبات







اقرارهم لم يفسدوا المجلس كان بعد الامر فبني بكونه مطلقا ثم دعى كذا في  
 الزجرية وذكر في القصة اقام البينة على ان المدعى قال مدعى انا مبطل في الدعوى  
 او شهودي كذبة او لي مدعى عليه شيء صحيح الدفيع فصول عمادية وان اقر بهذا  
 الا لوارث وكذبة سائر الورثة فلم يفيض القاضي باقرار مدعى شهادته لورثته وان  
 شهادته بعد ما قضى القاضي عليه باقرار لا يقبل شهادته عمادية بل كان لورثته اقرار  
 ثم دعاهما القاضي الى الصلح فاصلى على بعض ثم رجع احد الشاهدين لا يقبل لانه لم يفيض  
 بمرادهما من البينة اذ هو بده وفاتهما انها كانت ابرائة من القصد حال صحتهما  
 واقام بينة واقامت الورثة بينة انها ابرائة في مرض مورثها فبني الصلح اولى وقيل  
 بينة الوارث اولى وذهبت القصة والصغر والمحيط ولواق للورث ثم مات المورث فقال  
 المتقوله اقر في القصة وقالت الورثة في مرض مورثه فالقوله قوله الورثة والبنية بينة المتقوله  
 لوان لم يتم بنية واراد استحقاقهم لم تذكر البينة ولو شهد واعلم انه في هذا البيع وهو بالغ  
 وباللغة لم يبرهن لا يقبل ما لم يبرهن وانما اقر بالبيع وعرف ففاسد بنية ولو قضى القاضي بمراد  
 الذوق في الزجرية فيقضي قضاؤه ولو قضى بمراد الابن او بنته في الاب لا يبرهن في الزجرية  
 لانه عند بيع يوسف خلافا لمحمد ولو قضى القاضي بمراد السادة في هذا وقصاص  
 لانه قضاؤه فليس لانه ان يبطله الا طلب فلك من فانه روى عن شريح وجعاعة

هذا هو الحق  
 في الزجرية  
 في القصة  
 في البيع

ما على هذا من الشك والالتماع

في الزجرية  
 في القصة  
 في البيع

مطلق  
 في الزجرية  
 في القصة  
 في البيع

مطلق  
 في الزجرية  
 في القصة  
 في البيع

هذا ما لا يبرهن

من التابعين رجع انهم يجوزوا ذلك كذا في الفرق لما سمع من العاوي ولو ادعى كذا في  
 قضيته انما في اوابنه وشهدت بانيان على اسم لا يقبل قياسا وفي الاستحسان يقبل  
 لان المبطل لا يحضر ومن موثهم وساكنهم فلو لم يقبل لصانع حكم اقر الموت والو  
 قية فشهدت بالبينة او غيرها لا يقبل خلاف غير بينة عليه ما وبن له من حقه لما  
 البينة شهد واعلم الدوام ولم يبينوا عدالة او غطارقه لا يقبل ولو كان في البلد  
 معروف بنية في شهادتهم اليه ويقبل وان لم يبينوا بمراد بية ام صياقة في الاقل فيه  
 اقر على اقره بياحه مورثه وشهد وان كان له على المبينة من لا يقبل حتى يبرهن وانما  
 وهو عليه من قينة في باب الشهادة على الميت وفي المحيط خلافا وافتى به هان الدين  
 بهذا الجواب مرة ثم رجع عنه بقوله انما يقبل اذ شهد والامان وعليه هذا التمييز  
 منه ذهب متبع عنه وينظر في قوله الشهادة من المحيط البرهان في العرضي انه اقامت بنية  
 ان مولاه قد مات في مرض مورثه وهو عاقل واقامت الورثة بنية انه كان قبله العقار  
 فبني الامة اولى وكذا اذا جاء مع امراة ثم اقام الزوج بنية انه كان مجنونا وقت الخلع واقامت  
 بنية على كونه عاقلا في غير اوكالات مجنونا وقت الخصومة فاقام وليه بنية انه كان مجنونا  
 وقت الخلع والمرأة على ان كان عذرة فبني المرأة او في التفصيل من قينة القاضي في  
 له كين في طريق القاعة فذبح غير انه حدث وزرع صا حبه انه قد تم واقاما البينة

مطلق  
 في الزجرية  
 في القصة  
 في البيع

مطلق  
 في الزجرية  
 في القصة  
 في البيع







فمعه عامه لا يرضى خارجا له كذا من غير ما يرضى به في الولاء والضرب على راسه حرامه خائفه ولاقام  
بنه ولاقام لم يرضى عليه بنه بانه كان طايغا فبنه للطواغيت ولاقام قضى القاضي بنه للالكراه بنه  
فضاؤه لان عرف الخلاف وقضى بناء وعليه الفتوى رضى المشتري ببعاها باا والبايع ببيع الوفاء فالقول  
البايع فان لاقام البنية فالبنه بنه مدعى الوفاء وكذا اذا رضى الاول رضى طوع ولاخر عن كره فبنه للكره  
رواية في الفتاوى والقاسم لذل باب انه لو اتم تعبد شهاده ما لم يرضى عليه وان يظهر اثر التوبة  
وبعض ما كنا قد رواه في بعضهم قدر واهل السنة والتصحيح لانه مفوض رضى رضى القاضي  
في حيط العداة تسقط بناء غير الصلوة عز وفاتها وبشركة الجماعة بغير عند سقطت عدالة عند لطلول  
وعند الترضى لا يسقط حتى يشركه بالثبات المتواليات لاعتادتم ما ليك كل ساعة ويوم سقطت عدالة في حيل  
بما ليس بالغير على التراب لم تقبل شهاده وان لم يشرب عدله جماعة وجرته لثان فالجهره روى حتى احتلم  
لا تقبل شهاده ما لم يرض عنه مية الفتوى وفي القصص واذا اشهد لثان لانه فلا ناطق لمراته والزوج  
عائيب لا تقبل وان شهد عند المرأة حل بها ان تقعد ونزوح بنه ورجل اخر وكذا اذا اشهد عند هارجل  
عدله وفي شهاده القاضي خان ولو شهد عند المرأة واحدة موت زوجها وبه روى وبطلان قوله ليا ما  
حل لها ان ينزوح وفي الترجيح واذا ما غلب الرجل عن المرأة فاجبر عدله لانه زوجها طلقها لثان روى  
عنه فاما ان تقعد ونزوح بنه ورجل اخر وان كان المخبر فاسقا ولو سمع من هذا الرجل رجل اخر حل له ان  
يشهد قال لان هذا باب الدين فيثبت بحج الواحد خلاف للشيخ والشيخ من الفصول العمادي من فصل  
الثالث عشر ويجوز شهاده رجلين لمديونة ما هو من جنس دينه ولو شهد لمديونة بعد موته  
ما لم يقبل شهاده لان الدين لا يعلو بماله لمديون في حيوته ويعلو بعد وفاته من جمع الفتاوى  
ولو شهد شاهدان لانه القاضي قضى لفلان على فلان هكذا وقال القاضي لم يقض شي لا يجوز شهادهما  
وعند محمد تقبل خلاصة **فصل** فيما يتعلق بكتاب الكليات بالبيع اذا باع وسلم ثم لم يرضى بالبيع  
ان لم يرضى قبض الثمن وانشر الموكل والقول قول الموكل مع اليمين واذا حلل براءه المشتري وحل

والنوازل والاصحاب والوفاء والاقرين بما كان في القول قول خذ من البيع البسات في البنية بيع الوفاء. اما ان يغيره اذن في قال العصف او ايضا  
فانما كان في البيع فم ان اعتبر بيبا فان كان في القول قول من يري الهبة او ان يبرأ من ان البنية للاب لا ان يبرأ منه والبيع او اذ اوصى احداهما  
او لا في البنية بل في ان القول قول من يبرأ ببيع فلفظ في قاص فانا

الوكيل مخالف

لو قيل على البتة ولكن لو قيل بدعي علمه بذلك من البراءة والوكيل يقبض الدين وكيل بالخصوص عندنا  
 حنفية هم كالوكيل بدعي الغيب حتى لو أقام المدعي بينة أن صاحب الدين أبراهه واستوفاه قبله بنسبه وقال له  
 لا يكون فلا خصما كالوكيل بالخصوص فلم يكن الزمان مضاهيا كذا في الكتابين أن القبض وباطل الشفعة  
 وكيل بالخصوص اتفاقا وقبضه بالقبض لأن التوكيل بالقبض وبالعمدة للتوكيل يقبض العين لا يكون  
 توكيل بالخصوص وكذا البراءة ● فثبت يقبض الدين لا يقبض الموردة لعلم أن الخلاف فيما إذا وكل الدين  
 أمّا إذا وكل القاضي يقبض دين الغائب لا يكون وكيل بالخصوص اتفاقا كذا في الثانية وقوله ما رآه  
 عليه حنفية لأن قبض الدين حقيقة غير متصورة وإنما يقبض غيبا لأن المقبوض بدل حقه للغير  
 فكان لا توكيل يقبض الدين توكيل يقبض بدله بطريقا لها فمقد ولا يمكن في ذلك إلا باتباع الخصوص نصار  
 كالوكيل بالعمدة وباطل الشفعة والرجوع في المهد فانهم انما يصعدوا ويقبضوا ويقبض العين لا لو قيل يقبض  
 لا يكون وكيل بالبراءة بالخصوص اتفاقا لأن قبض العين ليس بما وليه فأنشأ الرسول من شرع الجمع والبيعة على الوكا  
 أنما يقبض على فمهم ما فصر عندنا فلو قضى بثبوتها في غير خصم أنما يجوز بناء على أن القبض على الغائب ينفذ على  
 الرواية من التسهيل قوله لا تشرى بآرية أو منه بالف متوعد ولو قال لا تشرى بآرية له و منه بالف لا وبالغ  
 في ما أو منه لا ألف مع سلا وبهذه الألف صح من البراءة وكل العبد رجلا أن يشرى نفسه من مولاه فقال لمولاه  
 عبده وكلني أن تشرى بنكر فأنشأه عنه والمال على العبد فلما قال أنشأت منك عبدا بالف ولم يقل أنه أنشأه  
 للعبد يقع الشراء للوكيل والمال عليه ومكره إلا بما لا ينفذ للعبد والوكيل يطالب المال ويرجع به على العبد مع لم  
 بين ذلك لفظ للموعد من غير الفتاوى ومن وجيز الميسوط الوكيل بشر في شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه وإن  
 قال عند العقد لا تشرى لنفسه إلا إذا خالف في قدر الثمن أو منه هذا إذا كان الموكل غائبا وإن كان حاضرا أو صرا  
 للوكيل بأن يشرى نفسه صار شرا لنفسه والوكيل يتكلم في شراءه بملك التزويج لنفسه وفي العيون أنشأت بآرية

لا يكون ولا يبدل باقيد  
بعض الدين لان  
التوكيد بعض العبد  
لا يكون لا يبدل باقيد  
اعطاء اقد باقيد لان  
التوكيد باقيد وفاق  
باقيد التوكيد  
كذلك الله  
غير المحمود فم  
ولا يكون فضا لا  
الرضا

مجلس







ان كان الوكيل غائبا وقت التوكيد ولم يعلم بالتوكيد صحح عن علم كل حال وان كان الوكيل حاضرا وقت التوكيد  
 او غائبا ولكن قد علم بالوكالة ولم يرد ما فان كان له وكالة بالتامس الطالب لا يصح عن حال غيبه الطالب  
 له ويقوم حال حضرته رضي به الطالب او سخط بهذا اذا كان التوكيد يطلب الطالب اما اذا كان يطلب  
 القاضي حال غيبه الطالب فعليه حفره القاضي صحح وان كان الطالب غائبا وان عزل حفره الطالب  
 لم يصح العزل ايضا من الفصول العمدى وعزل العدل في باب المنة لا يصح وان كان حفره المنة  
 ما لم يرض به المنة من العمدى ولو كتب الموكل كتب العزل الى الوكيل فبلغه ان عزله اذا علم بما فيه  
 وكذا اذا ارسل اليه رسولا كائنا من كان عدلا او غير عدل حرا او عبدا كبيرا او صغيرا فقال  
 ان فلانا ارسلني اليك وقال انه عزلني عن الوكالة بعزله وان لم يرسل ولم يكتب اليه لكنه عزله وا  
 شهد والوكيل غائب فانه لا ينعزل والعزل الحكمي لا يحتاج فيه الى علم الوكيل وبعزله عند وجوب  
 علم به الوكيل او لم يعلم نحو ان يوفى الموكل او نحو في العين الماء مور بيعها عن ملكه او يرميها  
 ان عزله علم او لم يعلم من العمدى ولو وكله قبض الدين ثم ان رتب الدين ومعه من الغرم والوكيل لم  
 يعلم ذلك قبضه منه وهلك في ذلك فلا ضمان عليه وللدافع ان ياد خذ به الموكل ولو مات العبد  
 الماء مور بيعة او الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع وقبض الثمن وهلك في يد ضمن ولم يرجع به على  
 الامر ولا تركه ان كان مواليته من العمدى وذكر في وكالة الصغير الوكيل مادام حيا وان كان  
 غائبا لا تستقل الحقوق الى الموكل كذا ذكر في خواص الامم في آخر وديعة الاصل في نكته في حياط  
 للفتوى وفي وكالة الخير الوكيل بالشراء اذا اشترى ما وكل بشرا به وقبضه ثم مات فوجد به عيبا فحق  
 الرجوع لو ارث الوكيل او وصيه وان لم يكن له وارث ولا وصي فحق الرجوع للموكل على روايت الزيادة وفي رواية  
 اخرى القاضي يبيع وصيا فيه وفي رواية اخرى لا اسلام برهان الدين الوكيل بالبيع اذا باع ومات فحق مطالبة  
 المشتري

يكون الورثة او وصيه العمدى الوكيل الوصي اذا رد الوكالة او الوصاية لا يخرج من الوكالة او الوصاية الا يعلم  
 الموكل والموصى وحفره الموكل والموصى ليس بشرط العتق عن الوكيل او الوصي نفسه ما بل الشرط علم  
 الموكل والموصى من الفصول العمدى الوكيل بقضا الدين صرف مال الموكل المدين نفسه ثم قضى دين الموكل  
 من ماله نفسه فمن كان متبرعا عنه وكله بقتل امراته او قتلته او جارية فبرهنه على العتق والطلاق  
 او وكله بقبض دان فبرهنه ذواليد على الشراء من موكل في هذه الصور يتوقف الاحتياط وموط  
 ولا يدفع اليه ويملكه قبض دينه فبرهنه على الايفاء فبرهنه على الايفاء الى موكله تقبل  
 عند بيع حنيفة ربح بخلاف العين ويوقف عند مائة الكل العين والدين سواء من جامع الفوائد  
 في اوائل الفصل الحاشي كرا رشيد الدين في باب الدعوى الوكيل من قتل رجل وكل رجل بايع  
 عين من اعيان ماله فاراد الوكيل ان يثبت الوكالة بالبيع عند القاضي بحيث لو جاء الموكل وانكر لا يلتفت  
 اليه ان كان فله وجه واحد مما ان ستم الوكيل العين الى رجل ثم يدعي انه وكيل في ملكه بالقبض والبيع  
 فتمنع القاضي ذلك منه وباعه بالتسليم اليه فيبيعه والثاني ان يقول هذا ملك فلان ابيعه منك فاذا  
 باعه وقبض منه باع قبض المبيع فيقول المشتري لا قبضه فتركه لانه اخاف ان ينجى المالك ويترك الوكالة  
 ومن ما يكون المتبوض هالك في يدي او يحصل فيه نقصان فيضمن فيقيم الوكيل اليه انه وكيل بالبيع  
 والتسليم ويجبر على القبض ويثبت باقائه اليه ولا يبرح على القبض قلت ووجه ثالث ذكر في هذا الباب  
 ايضا بعد هذه المسائل وحالة الادعوى المشتري رجل ادعى ان الدار التي في يده كانت ملك فلان وكنت وكيله  
 بالبيع وقد بيعت يانتي فقال المدعي عليه بعتي منك ولكني ما كنت وكيلك من فلان ولم يوثقني بالبيع فاقام  
 خصم حتى تقبل هذه اليه وثبت كونه وكيلا بالبيع من الفصول العمدى في الفصل الخامس في الفناء على الغيب  
 ويقتيد شراء الوكيل مثل الثمن وسير الغن دخل تقدم المعوتين قبل كان مده وبهم في العروض ومده يار مده والدين



ووازده في العقار غير بكنة التصرف وقلة ولم يجر فاحصه للتميم كذا في اللطيف في كتاب الوكالة ولو بعث  
 رجلا يستغرضه فافرضه فضايع فيين فلو قال الرسول اقرض المرسل من مرسله ولو قال اقرضني المرسل من  
 رسوله ولما اصل ان التوكيل بالقرض جائز بالاستقراض والرسالة بالاستقراض يجوز ولو اخرج  
 وكجلا وكيل الاستقراض كلامه عن في الرسالة يقع القرض للامر ولو كان في الوكالة بان اضا في  
 نفسه يقع للتوكيل وله منه في امر في جامع الفصولين وان وكل رجلا يبيع عبدا فمعه وكيل  
 عدا وبعد غيرة وبين توكيل قبل غيرة كمد وكل عبيد غير باذن مولاه او صبيعا فلا باذن وليه جاز  
 في الوكيل رجل وكل رجلا يبيع ثوبه فباعه الوكيل تم له على الوكيل دين جاز وصاحب الدين في  
 بحله قصاصا بدنية منزلة ابراء الوكيل المشتري في الثمن وتضمن الوكيل الموكل الثمن على قبض ثوبه  
 توفيقها وان كان الدين للمشتري على الموكل ليس له ان يجعله قصاصا لان ليس للموكل ان يطالب المشتري  
 بالثمن في الواقعات ولو اضا في العقد في بيع اشياء ونحو الموكل يتعين حقوقه لكل  
 من التمسيل الوكيل فادام حيا وان كان غائبا لا ينتقل الحقوق الى الموكل وان مات الوكيل بالبيع في  
 فالحق في ينتقل الى وصية دون الموكل ولو مات ولم يوصى يرفع الامر الى القاضي لتبصير وصيا  
 وقبل ينتقل الى موكله ولاية قبض الثمن من مينة المفتي ولو اشترى الوكيل لموكله جارية فاستولدها الموكل  
 ثم استحق اخذها مع عتقها وقيمة ولدها من المشتري ويجمع هو بالثمن وقيمة الولد على البايع والوف  
 كيل هو الذي في الخصومة في ذلك لان البايع التزم بالعقد صفة السلامة للوكيل الا يرى ان الخصومة  
 في العيب تقع للوكيل مع البايع دون الموكل في الفصول العمدى الوكيل بالبيع اذا رقى عليه البيع بالعيب  
 بشكوه فانه يلزم الموكل واعتبر الرد عليه بشكوه منزله الرد عليه بالنية من دعوى العيب الوكيل بالشراء  
 اذا اشترى ونتم للوكيل فوجد الموكل به عيبا رد على الوكيل ثم الوكيل يردده على البايع من جمع الفاء وليس للموكل  
 للوكيل قبض الدين ان ياد خذ عينا منه لانه عقد معاوضة وقد وكله تبصير حقه لا يجر فلا يمكن الاستبداد

والاغتياض

ومن هذا الوجه ان  
 قالوا ان الاستقراض  
 هو القرض من مرسله  
 قالوا ان الاستقراض  
 هو القرض من مرسله  
 قالوا ان الاستقراض  
 هو القرض من مرسله

والاغتياض عند جمع الفاء والوكيل بالاستقراض ان اضا في الموكل فقال ان فلا في يستغرض سكر كذا وقال اقرضني  
 فلا تاكله كان القرض على الموكل وان لم ينفذ وان لم ينفذ الاستقراض الى الموكل يكون القرض للوكيل جمع الفاء  
 وليس للوكيل بالخصومة ان يبعث في خلاصة وفي وكالة البوط الوكيل بالقبض لا يملك بالقبض ولو اقرض ذلك  
 باطل لا يجوز اقرض عا صاحبه لانه وكيل ينفذ والاقرار ليس بعقد الوكيل بقبض الثمن لا يملك بالقبض  
 كان الفاعل كانه في القرض كان الموكل رجلا بقبض ديون الغائب بالايجاء في مقور شرع الاسلام وفي  
 هذا الموضوع ايضا اقرض على الغائب بثمن ليس للقاضي ان يبيع وكيله عن الغائب لانه ان كان ذلك كلف  
 هذا الوكيل البينة على الغائب في غير وكيل وحكم نفذ لكونه فتمتد فيه جمع الفاء وجوز التوكيل بتفويض الدين  
 وقبضه في غير رضاء الغنم ولا ينعزل به هذا الوكيل موت المطلوب اما ينعزل به موت الطالب فلو قال كنت  
 قبضت حاله حقيق الموكل وسلمته اليه لم ينعزل في الية خلاصة ولو وكله بقبض وبيعة وجعله على ذلك  
 اقرضني عا ان ياد فدا وباه تيه بها جاز وان كان دينام لم يجر الا ان يوفى له وقاية فصوله اشترى وفي  
 لوانة وكل رجلا بقبض وديعه له وجعله على ذلك اقرضني جاز وان وكله بتفويض ديونه او الخصومة  
 وجعله على ذلك لا يجوز الا ان يوفى وقاية معلوما في جمع الفاء والوكيل بالبيع لا يبطل بالتمتع في نفسه  
 بخلاف الوكيل بالشراء ولا يجر على التفويض والاستبداد الا اذا كان وكيل بالاجرة كالتباعد والتمسار والولاية

**فصل فيما يتعلق بكتاب الدعوى** ادعى بالاسباب حب جري بينهما لا يمتنع لانه لا يمتنع سببا بوجه  
 الماله في التزاري ادعى على القبي الماء ذون عينا فالتزاري عليه ولا يلزمه الدين الا بالاقراء وبشبه  
 قال الفقيه هذا قوله نصير اما علمنا فيا فلو ان كتاب الاقراء القبي الماء ذون يملك وبه ناه فله لانه باليمين  
 النكول وهو يملك كالبيع وفي واقعات الناطق بالاسماء عن محمد بن حنفية وبنفس عليه بالنكول وهو منزلة  
 الكبير وذكره في كتابه وانه لا يمين عليه فحور ان يكون المشقة على الاختلاف بناء على ان النكول  
 بذله او اقراء فمذعه بذله وهو لانه حنفية لم يملكه لانه لا يملك البذله وفي جعله اقراء وهو ابو يوسف  
 في هذا الاقراء في النكول لا يملك البذله وفي جعله اقراء وهو ابو يوسف وفي هذا الاقراء في النكول لا يملك البذله

ومن هذا الوجه ان  
 قالوا ان الاستقراض  
 هو القرض من مرسله  
 قالوا ان الاستقراض  
 هو القرض من مرسله  
 قالوا ان الاستقراض  
 هو القرض من مرسله







[illegible][illegible]



مستطاب  
مسلم بن عبد الله  
أقام اليه انه غيبه  
منذ حشر سنة  
أقام الآخر اليه  
انه يكاد من سنة  
حتى اختص به الدار  
فمن وطى في يد  
اما خاتمه

نہ جن ذرا  
وہ لکھ لایا  
م

[illegible]







بل دفعه الى سجنه في العبد اذا اتى بالبائع له يقبل قوله انه حر الى صل به ون البينة وتغيره ثقبيا بل بيع ان يتعد  
 للتيمم الى المتري بغيره اذا سلمه الى المتري له ياد في ويكففت وسكت اما التكويت عند البائع له يكون انقيا  
 واذا ادعى العبد حرية الى صل فالفقه قوله مع اليمين لكن له يمكن للمتري الرجوع بالفن ما لم يصر مقبلا  
 عليه وطريقه ان يدعى الموت انه عبيد واقرة بالزينة ويبيع البينة على رقة واقرة لم العبد يبيع البينة على انه حر  
 الى صل الفقه في الحرية ليس مانع له ان الحرية له يقبل النقض وانما التناقض مانع في موضع يكون قابلا للنقض  
 ونم اقرى انه حر الى صل لم اقرى انه اعتقني فله ان يقبل له انه انكر المالك على نفسه في جميع ال زمان لم اقرى المالك  
 ادعى له عتقا او بالملك على نفسه في بعض ال زمان يقبل ذلك لكن اقرى ان هذا ملك فلان لم اقرى ملكه يقبل  
 كذا هذا ولو اقرى العتق لم اقرى حرية الى صل يسمع له ان العتق له يحمل البطلان وله يحمل النقض فله يكون انما  
 قضي فيه مانعا اذا ادعى عبدا كنت ملكا اسكر وقد اعتقني ابوك له يكون تناقضا ولو اقرى الورثة على غلام  
 انكرت ملكا ابنا اليوم الموت ونحو الوارثون فاقام البينة فاقام العبد بنية انه كثر ملك فلان اقرى  
 واعتقني يقبل بنية العبد وينصب خصما عن الغائب في اثبات الملك ملكه شرط عتقه فنصب خصما عنه  
 في اثبات الملك والعتاق لم اقرى انه كثر عبيد فلان واعتقني وقضي القاضي به ثم اقام آخر البينة الذي عبيد  
 له يقبل له ان ذكر القضاء وقضا على الناس كافة وصار كان الناس حضروا وادعوا والعتق واقام البينة  
 عليهم فانه يقبل كذا هذا ونم اقرى حرية الى صل ولم ينكر له انه حر الى صل له وجد فاجوز ان يكون لانه  
 يجوز ان يكون حر الى صل ويكون رقيقا بان اسود جارية فله يقبل البينة على عتق العبد به ون الدعوى عند  
 حنيفة خلافا لهما ويقبل البينة على عتق الة وطلاق المرأة حصة به ون الدعوى وله يخلع على عتق  
 العبد حصة به ون وهو يخلع على عتق الة وطلاق المرأة به ون الدعوى انما يخلع الة يخلع ونذكر  
 نعم البينة الشرعية ان لا يخلع فينا مل عند الفتوى الشهاقة على حرية الى صل في العبد يقبل وتوعى العبد  
 اذا كانت ام العبد حية له نراه شهاقة على حره ونم الفقه في وقيل يقبل الشهاقة على حرية الى صل في غير الدعوى  
 غير كمال الفصل في الفصول العارضة جارية في يد رجل ادعى انها حرة الى صل فانكرت ان يكون لقوان  
 بالت في وقاله واليه انما اقرت بالزينة فالفقه قوله وبغيره بغيره في باب النسيخ واليمين من ادعى التنازع  
 في امر بين عاتق الواقعت من الوسيط والمحيط في فصل اخر في دعوى العتاق والطلاق من كتاب ادب الناس  
 وفكره في كتابه فتاوى قاضي الامام في الدين اذا بيع العبد وهو حاضر فكسك وفي بعض الروايات فانقاد  
 لبائع والتيمم ثم قال انما حر الى صل له يقبل قوله وكذا في الفصول وفكره في الخلاصة ان جملة النسيب اذا بيع

وهو

المتحور

ما لا يملكه العبد

وهو سكت فلو اقرى انه بالزينة حتى لو ادعى الحرية بعد ذلك له يبيع فلو كان في حقه الطهارة وقيل له ان مع موله فقام  
 يكون اقرى اقرى لواقعي الحرية بعد ذلك له يبيع وعواه وكذا اذا التمس اجرا وهدا او روجه او عتقه فادعى الحرية  
 له يقبل وعواه كذا في الفقه في المنتفع دار فيدرجلين اقرى اخر نعتنا ما عا انما له في اقرى البينة الدعوى او  
 قيد وغاب اقرى بها فادعى على الحاضر كرها في يد وهو النقض ويبرهن عليه له يقبل له ان شهاقة باكثر ما اقرى  
 وفي المحيط سرب بين ذلك بين فحشا ودار بين ثلثي غصب السلطان منه نعتنا وقال غصبت نصيب اهدكم بعينه  
 فكم السلطان باطل والبا في بين الكتل له ان الثاني والبا في من ماله الشركة على الكل وفي المنتفع برهن ان له وللمعا  
 يب عليه الف وكم له بالنقض واستوفاه ثم قدم الغائب ليس له اتباع الفقه بله اعاق البينة وله اتباع الغائب  
 له قوارع بالشركة وفي الزخيرة عليه ومن ثلثة غائب اثنان وحضر الثالث وطلب حقه كبر للديون على المدفع  
 وفي الزخيرة من ماله في حكر على رجلين احدهما حاضر والآخر غائب عند الامام في رواية  
 يقضي على الحاضر وفي رواية عنه علمهما ويكون الحاضر خصما عن الغائب اذا كان الحاضر كفيلا عن الغائب  
 او كان الى صل على الحاضر والغائب كفيلا عنه وكذا اذا كان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه قال الزاوي ينعقد  
 على الغائب اذا كانت الكفالة بالاله مرلة ما يدعي عليه على الكفيل عين ما ثبت عن المكفول عند ثبوت حق الرجوع  
 له بذكر فلو كانت الكفالة بغير من له ينعقد الى الغائب له ان المدعي على الكفيل ليس بسبب لما يدعي على ال صل  
 حتى له يرجع عليه فله يكون خصما قال في الزخيرة وقوله او كان الى صل على الحاضر والغائب كفل عنه في نظر  
 يجوز ان يكون الى صل الى الكفيل كما قيل الكفالة بخلاف ما اذا كان الى صل على الغائب والحاضر كفيلا  
 عنه لانه يجوز ان يكون الى صل الى الكفيل على ال صل فكان في ضرورة وجوب المال على الكفيل وجوبه على  
 ال صل فانتصب خصما وفي قوله يجوز ان يكون الى صل الى الكفيل على ال صل كله فان الكفيل اذا قال كفلت  
 بمالك عازي فاقول الكفيل ان له عازي زيد او انكر زيد ولم يجد الكفيل او باهر له مر والمكفول بنية على انه عازي زيد  
 يجب على الكفيل له على ال صل فلم يكن لزوم المال على الكفيل في ضرورة لزوم المال على ال صل كما لو نقل من الزاوي  
 وفكر محمد باع من رجلين بالغ على ان كلا منهما كفيلا عن صاحبه يمس حكم بالنقض عليه بالصاله ونعتنا  
 بالكفالة فان حضر الغائب قبل الة يتفاد اخذ من الى هذا النصف اصالة له ان الحكم عليه بما حكم على اصلا ايضا  
 والقضا على المكفول عنه قضا على الكفيل وعن ابن سمياعة عن آخر الف وبما عنه كفيلا بالمديون فله ان يطلب ال  
 صل قبل الة الكفيل ويبرهن عليه ان عليه كذا فلا كفيلا بما يمسك حكم بما حكم على ال صل وله حكم به على الكفيل  
 حتى اذا ادعى الكفيل له يتمكن من المطالبة بما قبل ان يعيد برهانه عليه وان الذي الكفيل اوله ويبرهن عليه على نحو ما

نعتنا

فله موت الكفيل  
 في قوله  
 انما هو

فله موت الكفيل  
 في قوله  
 انما هو

فله موت الكفيل







ولم يتبع اليفاء اواله براء وصالح ثم ادعى اليفاء اولا براء له يقبل ولو ادعى اليفاء والبراء وانكر  
فلم يقبل فصالح ثم برهن على اليفاء اواله براء يقبل لعدم التافض وهذا الصلح لم يقع فداء عن  
اليمن اذ لم يبين على المدعي عليه بهذا الوجه فيبطل الصلح اذ ادعى ماله فصالح ثم ظهر انه لا يحل عليه بطل  
الصلح فقط عليه اذ ادعى دارا فالتزاد واليد فصالح على الفاعل ان يسم الدار الذي اليوم برهن ذواليد على  
قبل هذا الصلح اعني قبل الصلح اذ ادعى بطلان الثاني كذا وقال كل صلح بعد صلح والثاني باطل ولو ادعى  
ثم شره بطل اذ ادعى وبطلان الثاني ولو صالح ثم شره اخرجت الشراء وبطلان الصلح اذ ادعى في الصلح الذي  
بمنع البيع ينبغي ان يبطل اذ ادعى له الثاني في الشراء في الصلح في دعوى الزوج واصلا ان  
الشراء الثاني في الصلح اذ ادعى له الثاني في الشراء في الصلح في دعوى الزوج واصلا ان  
الفصولين واذا ادعى رجل ودار رجل دعوى فاقام الذي في يد الدار ثم يدين له صالحا على  
في قرض به منه ودفع اليه فهو جائز وان لم يتبعا ما وقع عليه الصلح في مقبوض وحكم الصلح يسمي في المقبوض  
بالقبض وانما يحتاج الى التسمية فيما يشترط قبض للتحريم في الماله المانعة عن التسليم والتسليم وهذا اليوم  
في المقبوض وتركه التسمية فيه لا يمنع العمل بالشهادة كترك التسمية فيما وقع الصلح عنه وكذلك لو سمي  
احد بمادرايم ولم يسم الاخر شيئا وشهد جميعا انه استوفى جميعا صالحا فهو جائز لان تسمية احدهما  
زيادة في غير محتاج اليها فذكره والتسليم عنه سواء ولو وجد صاحب الدار وادعى الطالب الصلح  
وجاء بشاهدين فشهد احدهما على المدعي وادعى المدعي عليه في جميعا صالحا فهو جائز لان تسمية احدهما  
تسمية البطل لم يقبل الشهادة له في المصالح عليه غير مقبوض فلا يمكن القاض من القضاة مع الجلالة  
من المبسوط ولو ادعى دارا فصالح على غيره معلوم بها جاز حتى لا يسمع بنية بعد ذلك من الوجز  
وفي شرحه الثاني رجل ادعى دارا فانكر المدعي عليه فصالح على نصف تلك الدار ثم وجد المدعي  
بنية واقامها بانه نصف النصف الباقى وبه كان يقع في جميع الفتاوى وهذا رواية ابن سماعة اما في ظاهر  
الرواية لا يسمع دعوى الباقى وله براء خذ في جميع الفتاوى رجل ادعى عينا في تركه ميتة واقام البنية  
ثم ان وارثا اخر غير الذي اقامت عليه البنية صالح المدعي على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار والصلح  
على عشرين فلما طالبه ببطلان الصلح اقم البنية وقال اقم البنية ان مورث ادعى ماله ودعواك  
باطل ولم يقع صحيحا ان كان مدعى اليفاء غير المسلم المصالح يسمع الدفع اما لو ادعى هذا المشاكلة  
هذا المصالح ان يقيم البنية على هذا الدفع له ونعم هذا ذكرنا في الحاشية ان المصالح في آخر كتاب الدعوى

ادعى الف فانكر فصالح على خمسين ثم ان المدعي عليه قال ليس على تسليم الخمسين له انه صالح قبل هذا  
ع ادعى الف منه على مائة واقام البنية بمل بسمع ذكره في فتاوى فاضل طر الترتيب مستند له على انه يسمع  
وصورته اذ ادعى دارا في يد رجل فجاء فصالح على الف درهم على ان يسم الدار الذي اليه ثم ان ادعى  
اليه اقام البنية على صالحه عن الدار باللفظ باللفظ دعواه امضيت الصلح اذ ادعى له البنية و  
بطلت الصلح الثاني كذا ذكر في المتن في كل صلح بعد صلح فالثاني باطل في الفصول العبادي اذ ادعى ثانيا فاقبل  
فصالح على ثم اقام البنية ان المدعي اقر المدعي اقر قبل الصلح انه له حق في هذا النوب له يقبل بنية وكذا  
الصلح والقضاة ما يبين له انه اقر بنية وان اقام البنية ان المدعي اقر بعد الصلح انه لم يكن النوب له بطل  
الصلح لان المدعي باقرار هذا براء على ان الذي اخذه من يد المدعي الصلح اخذه بغير حق اما ان اقران قبل الصلح  
فقد يجوز ان يكون ملكا بعد اقرار قبل الصلح فان كان الفاضل علم ان المدعي اقر قبل الصلح انه له حق له في  
النوب يبطل الصلح وعلم القاض باقرار قبل الصلح من اقراره بعد الصلح في العبادي وفي الزجرين  
ولو ادعى عينا فانكر واعطاه مع الجود او صالح واعطاه ثم اقام البنية على اقرار المدعي انه اقر قبل  
الصلح او قضا الماله انه لم يكن له قبل فلان يبي بطل الصلح والقضاة وان لم يقض القاض عليه صلح لواقام  
هذه البنية بطل الماله عنه وله يقضى عليه شيء من العبادي اذا صالح عن دعوى الدين ثم اقام المدعي على  
عليه المدعي عليه البنية على اليفاء ان كان الصلح في الشراء بسمع دعوى المدعي عليه في هذا الصلح افتداء من بين القضاة  
في اليمن فلا ينقض وكذا الواقف الذين ولم يتبع اليفاء او صالح على شيء ثم ادعى اليفاء وله يقبل ولو ادعى مثلا  
دينا فادعى المدعي عليه اليفاء فلم يقدر فصالح ثم اقام البنية على اليفاء يقبل له انه دعوى اليفاء منه  
دعوى الدين على المدعي وذلك الصلح ما وقع فداء عن اليمن له انه يبين على المدعي في هذا الوجه في العبادي  
ولو صالح المطلق في نفقة عذرا فان كانت عذرا بالثبوت جاز الصلح وان كانت بالحيض لم تجز ادعى  
عليه في البيع بعد قبض المبيع فصور في دعوى الفداء دعوى دائره لم يقع حتى لو وجد بنية بعد الصلح  
يسمع بنية قال محمد للقاضي ان يرد الخصوم مرتين او ثلث ان كان يرد حواله صلح فيما بينهم وان كان  
له يرجو له صلاح بان قالوا له يوبد له بريد الصلح فطلبوا القضاة ففهم على وجهين اذ ادعى ان يكون باطلا وان كان صالحا  
وم القضاة بينا للقاضي وفي هذا الوجه يرد المدعي الى الصلح وان طلبوا القضاة وهكذا ذكر في الحاشية السلام  
خو امردان قال وهو يظهر ما لو ملك الماله في يد الاخر المثلث باين يمكن الترخي عنه فان القاض له يقضى

ادعى الف فانكر فصالح على خمسين ثم ان المدعي عليه قال ليس على تسليم الخمسين له انه صالح قبل هذا  
ع ادعى الف منه على مائة واقام البنية بمل بسمع ذكره في فتاوى فاضل طر الترتيب مستند له على انه يسمع  
وصورته اذ ادعى دارا في يد رجل فجاء فصالح على الف درهم على ان يسم الدار الذي اليه ثم ان ادعى  
اليه اقام البنية على صالحه عن الدار باللفظ باللفظ دعواه امضيت الصلح اذ ادعى له البنية و  
بطلت الصلح الثاني كذا ذكر في المتن في كل صلح بعد صلح فالثاني باطل في الفصول العبادي اذ ادعى ثانيا فاقبل  
فصالح على ثم اقام البنية ان المدعي اقر المدعي اقر قبل الصلح انه له حق في هذا النوب له يقبل بنية وكذا  
الصلح والقضاة ما يبين له انه اقر بنية وان اقام البنية ان المدعي اقر بعد الصلح انه لم يكن النوب له بطل  
الصلح لان المدعي باقرار هذا براء على ان الذي اخذه من يد المدعي الصلح اخذه بغير حق اما ان اقران قبل الصلح  
فقد يجوز ان يكون ملكا بعد اقرار قبل الصلح فان كان الفاضل علم ان المدعي اقر قبل الصلح انه له حق له في  
النوب يبطل الصلح وعلم القاض باقرار قبل الصلح من اقراره بعد الصلح في العبادي وفي الزجرين  
ولو ادعى عينا فانكر واعطاه مع الجود او صالح واعطاه ثم اقام البنية على اقرار المدعي انه اقر قبل  
الصلح او قضا الماله انه لم يكن له قبل فلان يبي بطل الصلح والقضاة وان لم يقض القاض عليه صلح لواقام  
هذه البنية بطل الماله عنه وله يقضى عليه شيء من العبادي اذا صالح عن دعوى الدين ثم اقام المدعي على  
عليه المدعي عليه البنية على اليفاء ان كان الصلح في الشراء بسمع دعوى المدعي عليه في هذا الصلح افتداء من بين القضاة  
في اليمن فلا ينقض وكذا الواقف الذين ولم يتبع اليفاء او صالح على شيء ثم ادعى اليفاء وله يقبل ولو ادعى مثلا  
دينا فادعى المدعي عليه اليفاء فلم يقدر فصالح ثم اقام البنية على اليفاء يقبل له انه دعوى اليفاء منه  
دعوى الدين على المدعي وذلك الصلح ما وقع فداء عن اليمن له انه يبين على المدعي في هذا الوجه في العبادي  
ولو صالح المطلق في نفقة عذرا فان كانت عذرا بالثبوت جاز الصلح وان كانت بالحيض لم تجز ادعى  
عليه في البيع بعد قبض المبيع فصور في دعوى الفداء دعوى دائره لم يقع حتى لو وجد بنية بعد الصلح  
يسمع بنية قال محمد للقاضي ان يرد الخصوم مرتين او ثلث ان كان يرد حواله صلح فيما بينهم وان كان  
له يرجو له صلاح بان قالوا له يوبد له بريد الصلح فطلبوا القضاة ففهم على وجهين اذ ادعى ان يكون باطلا وان كان صالحا  
وم القضاة بينا للقاضي وفي هذا الوجه يرد المدعي الى الصلح وان طلبوا القضاة وهكذا ذكر في الحاشية السلام  
خو امردان قال وهو يظهر ما لو ملك الماله في يد الاخر المثلث باين يمكن الترخي عنه فان القاض له يقضى

ادعى الف فانكر فصالح على خمسين ثم ان المدعي عليه قال ليس على تسليم الخمسين له انه صالح قبل هذا  
ع ادعى الف منه على مائة واقام البنية بمل بسمع ذكره في فتاوى فاضل طر الترتيب مستند له على انه يسمع  
وصورته اذ ادعى دارا في يد رجل فجاء فصالح على الف درهم على ان يسم الدار الذي اليه ثم ان ادعى  
اليه اقام البنية على صالحه عن الدار باللفظ باللفظ دعواه امضيت الصلح اذ ادعى له البنية و  
بطلت الصلح الثاني كذا ذكر في المتن في كل صلح بعد صلح فالثاني باطل في الفصول العبادي اذ ادعى ثانيا فاقبل  
فصالح على ثم اقام البنية ان المدعي اقر المدعي اقر قبل الصلح انه له حق في هذا النوب له يقبل بنية وكذا  
الصلح والقضاة ما يبين له انه اقر بنية وان اقام البنية ان المدعي اقر بعد الصلح انه لم يكن النوب له بطل  
الصلح لان المدعي باقرار هذا براء على ان الذي اخذه من يد المدعي الصلح اخذه بغير حق اما ان اقران قبل الصلح  
فقد يجوز ان يكون ملكا بعد اقرار قبل الصلح فان كان الفاضل علم ان المدعي اقر قبل الصلح انه له حق له في  
النوب يبطل الصلح وعلم القاض باقرار قبل الصلح من اقراره بعد الصلح في العبادي وفي الزجرين  
ولو ادعى عينا فانكر واعطاه مع الجود او صالح واعطاه ثم اقام البنية على اقرار المدعي انه اقر قبل  
الصلح او قضا الماله انه لم يكن له قبل فلان يبي بطل الصلح والقضاة وان لم يقض القاض عليه صلح لواقام  
هذه البنية بطل الماله عنه وله يقضى عليه شيء من العبادي اذا صالح عن دعوى الدين ثم اقام المدعي على  
عليه المدعي عليه البنية على اليفاء ان كان الصلح في الشراء بسمع دعوى المدعي عليه في هذا الصلح افتداء من بين القضاة  
في اليمن فلا ينقض وكذا الواقف الذين ولم يتبع اليفاء او صالح على شيء ثم ادعى اليفاء وله يقبل ولو ادعى مثلا  
دينا فادعى المدعي عليه اليفاء فلم يقدر فصالح ثم اقام البنية على اليفاء يقبل له انه دعوى اليفاء منه  
دعوى الدين على المدعي وذلك الصلح ما وقع فداء عن اليمن له انه يبين على المدعي في هذا الوجه في العبادي  
ولو صالح المطلق في نفقة عذرا فان كانت عذرا بالثبوت جاز الصلح وان كانت بالحيض لم تجز ادعى  
عليه في البيع بعد قبض المبيع فصور في دعوى الفداء دعوى دائره لم يقع حتى لو وجد بنية بعد الصلح  
يسمع بنية قال محمد للقاضي ان يرد الخصوم مرتين او ثلث ان كان يرد حواله صلح فيما بينهم وان كان  
له يرجو له صلاح بان قالوا له يوبد له بريد الصلح فطلبوا القضاة ففهم على وجهين اذ ادعى ان يكون باطلا وان كان صالحا  
وم القضاة بينا للقاضي وفي هذا الوجه يرد المدعي الى الصلح وان طلبوا القضاة وهكذا ذكر في الحاشية السلام  
خو امردان قال وهو يظهر ما لو ملك الماله في يد الاخر المثلث باين يمكن الترخي عنه فان القاض له يقضى



١٠

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

فلا تله  
الانوفان  
لعنه  
الفنان  
يسرا عين  
والا عباد  
وفي الاجازة  
من الاستيعاب  
الوديعه الوضيع  
لما افاد جده  
لما كان في  
لو ان احواله  
في هذه المسئلة







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

كان الـعقاب بكماله لمن يملك وعند ذلك لا يمكن التزوج وجوز الـعقاب وان وقع الـعقاب لشخصين  
فالهـعقاب يكون لهما وعند ذلك يمكن التزوج من احد الجانين فيجمع حوازا للهبة عن قول من يري التزوج  
من احد الجانين مانعا من تسمية الفتاوى وبهذا دار الـعقاب بانه الصغير وفيما ساكن باجر لا يجوز ولو كان بغير  
اجر او كان الساكن هو الواهب جاز له ان يد التاكن باجر ثابتة على الموهوب بصفة المذموم فجمع القبض  
فيمتنع تمام الهبة وفيه ايضا عن ابو يوسف له يجوز للرجل ان يهب له امرأة او متب لزوجه وله جنتي  
ومما ساكنان فيها وكذلك الهبة للولد الكبير ولو وهب له منه الصغير في هذه القصة كما لا يجوز له ان  
الكبير ذكر الحكم التمسيد في المتع مطلقا غير مضاف اما ان يهب دارا له يبن واحد بها صغيرا كبيرا ان  
قبض جازت الهبة وذكر بعد عن ابو يوسف ان الهبة باطلة وهو الصحيح ان الهبة من الصغير تنفذ حال  
مباشرة العقد لقيام قبض الـعقاب تمام قبض والهبة من الكبير جاز في الهبة وكانت الهبة من الصغير  
سابقة فيمكن التزوج قاله الفقهاء الجلية في ذلك انما يسلّم الدار الى الكبير فيجمعانها في قبض الـعقاب  
شرط له فاده المالك في الهبة والقصد في قبض الموهوب له بالـعقاب وصحة قبضه في المجلس وبعد وانما  
عن القبض له يصح قبضه اصلا وان سكت ان قبضه بعد ما اقر قاله يصح وان قبضه حفرة الواهب يصح  
استحسانا ولو وهب دينارا استحسانا له على رجل واحد بقبض جازت الهبة استحسانا ولو وهب له منه الكبير  
في عياله بشرط قبض ابنه وان كان صغيرا جازت وهو قابض له في الدار له يصير قابضا له تنفذ فيها  
وجوز قبض الواهب لغيره كالبطالة والـعقب من الصغير ان كان قريبا غايبة منتظمة والصغير في  
عياله لم يجوز وان كان الـعقاب حاضر او القبي في عياله لم قبل يجوز قبض كل من كان اوز وجا واجبنا  
وذكر الكرخي والحاكم في مختصرانه يجوز قبض ويجوز قبض الزوج من امراءته ان كان ينفق بها بالـعقاب  
وليس للامام القبض من الصغير ويجوز له جنتي اذا كان التسم في حجره وتربيته وان كان الصغير  
يعقل قبض جاز ولو وهب للعبد المحجور عليه والقبض المعبودون المولى والتخلية كما  
يصير قابضا له الهبة وقال ابو يوسف له يصير قابضا ما لم يقبض بيده ولو وهب لرجل ثيابا في  
صندوق متعل ودفع اليها الصندوق لم يكن قبضا وان كان الصندوق مفتوحا كان قبضا من وجوب الاختلاف  
ذكر في الصغير في كتب الهبة بين الذين يربون عليه يصح له ان يهب واذا وهب واذا لم بالقبض قبضه جاز

وذكر في العقب انما ياد من بالقبض جاز ان لو وهب من يربون عليه يصح له ان يهب واذا وهب واذا لم بالقبض قبضه جاز  
القبض الموقوف عليه بين الذين يربون عليه لا يجوز له ان يهب واذا وهب واذا لم بالقبض قبضه جاز  
ولا يتحكم الـعقاب من قبضه في فصل الـعقاب ما في مسأله ابراء الذين يربون عليه الذين يربون عليه  
عليه الذين له يصح ان اذا وهب واذا لم بالقبض قبضه من مئة المتق وان وهب دينارا على رجل واحد له  
القبض قبضه جاز استحسانا وان لم ياد من يربون عليه لم يجوز من يربون عليه ولو وهبت المرأة دارها من زوجها  
وهي ساكنة فيها ولم يات المتع فيما يصح من الوجيز حلق له يهب بشرط العوض ينبغي ان لا تحت حلقا ان لا  
يسع هذا الثوب فوهب بشرط العوض ينبغي ان تحت فيه قالوا ان ابراء من الذين يصح من غير قبضه كالطلاق  
والعتاق ويترد بالرد له ما له حكما وهبت العينة له يصح من غير قبضه وله يودي زكوة العين بالذين لا ت  
الذين انتقص من العين فصار موهبا الكمال التالف من نهيها في باب الـعقاب حق القبض في الهبة لصغيره  
له يعقل او يجوز له يدا ووصى ابنته لرجل ثم وصي جده ثم الـعقاب ثم من يهب القاض فان لم يكن احد منهم  
فلمن في عياله اخ او اخاه او غيرهم ولو قبض له من في عياله مع حضور الـعقاب قبل له يجوز وقيل يجوز وبه  
يقتضى من الهبة رجل قال لا خريعت من هذا الثوب بعثن ووهبت لك العتق فقبل المتبر جاز الشراء دون  
البراءة من الثمن في البراءة تفيد الوجوب والسنة ولم يوجد احد مما قبل قبضه المتبر من ذهب الواقعات رجل  
قال الـعقاب هب لي سرركه وانا اعطيتك فوسا فقلت الـعقادة وهبت لك والزواج ولم يعط ما سئلت لها  
حتى ماتت فالهبة باطلة والمهر على حاله ان الزوجة اذا وهبت من زوجها بشرط ان يعطها ثوبا ولم يعطها عاد  
المهر لها محبط وهب البتة دون الـعقاب جازم وهب احد ثوبين لذي نصيب للمدبون حتى قاله وهبت نصيب  
هذا العبد لك والموهوب له يعلم كم نصيب فيه صحت الهبة منه وهبت من عاده دون الـعقاب وعكسا يجوز منه العبد  
من الزوج يصح وهبت للزوج في حالة الطلق وماتت في النفاس لم يجوز ان يشر دارا فوهب قبل القبض جاز ولو  
وهب له بعد المصوب او المبرهون له يصح م وان وهب شصا مشاعا فالهبة فاسدة وان قيمه وستم جاز له  
تمام بالقبض وعند القيمة له يسوع من العمدى ولو وهب دينارا حنطة او دينا في سمح او سمانا لم يجوز له ان يهب  
الموهوب معدوم ولهذا الواستخرج القاصب ملكه والمعدوم له يكون قابلا للتملك ولو طعن وستم جاز حلقه في  
ما اذا وهب ثوبا لم يقبضه وستم له ان المشاع فكل التملك وانما التملك في القبض وقد تحقق بعد القيمة و

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

وذكر في العقب انما ياد من بالقبض جاز ان لو وهب من يربون عليه يصح له ان يهب واذا وهب واذا لم بالقبض قبضه جاز  
القبض الموقوف عليه بين الذين يربون عليه لا يجوز له ان يهب واذا وهب واذا لم بالقبض قبضه جاز  
ولا يتحكم الـعقاب من قبضه في فصل الـعقاب ما في مسأله ابراء الذين يربون عليه الذين يربون عليه  
عليه الذين له يصح ان اذا وهب واذا لم بالقبض قبضه من مئة المتق وان وهب دينارا على رجل واحد له  
القبض قبضه جاز استحسانا وان لم ياد من يربون عليه لم يجوز من يربون عليه ولو وهبت المرأة دارها من زوجها  
وهي ساكنة فيها ولم يات المتع فيما يصح من الوجيز حلق له يهب بشرط العوض ينبغي ان لا تحت حلقا ان لا  
يسع هذا الثوب فوهب بشرط العوض ينبغي ان تحت فيه قالوا ان ابراء من الذين يصح من غير قبضه كالطلاق  
والعتاق ويترد بالرد له ما له حكما وهبت العينة له يصح من غير قبضه وله يودي زكوة العين بالذين لا ت  
الذين انتقص من العين فصار موهبا الكمال التالف من نهيها في باب الـعقاب حق القبض في الهبة لصغيره  
له يعقل او يجوز له يدا ووصى ابنته لرجل ثم وصي جده ثم الـعقاب ثم من يهب القاض فان لم يكن احد منهم  
فلمن في عياله اخ او اخاه او غيرهم ولو قبض له من في عياله مع حضور الـعقاب قبل له يجوز وقيل يجوز وبه  
يقتضى من الهبة رجل قال لا خريعت من هذا الثوب بعثن ووهبت لك العتق فقبل المتبر جاز الشراء دون  
البراءة من الثمن في البراءة تفيد الوجوب والسنة ولم يوجد احد مما قبل قبضه المتبر من ذهب الواقعات رجل  
قال الـعقاب هب لي سرركه وانا اعطيتك فوسا فقلت الـعقادة وهبت لك والزواج ولم يعط ما سئلت لها  
حتى ماتت فالهبة باطلة والمهر على حاله ان الزوجة اذا وهبت من زوجها بشرط ان يعطها ثوبا ولم يعطها عاد  
المهر لها محبط وهب البتة دون الـعقاب جازم وهب احد ثوبين لذي نصيب للمدبون حتى قاله وهبت نصيب  
هذا العبد لك والموهوب له يعلم كم نصيب فيه صحت الهبة منه وهبت من عاده دون الـعقاب وعكسا يجوز منه العبد  
من الزوج يصح وهبت للزوج في حالة الطلق وماتت في النفاس لم يجوز ان يشر دارا فوهب قبل القبض جاز ولو  
وهب له بعد المصوب او المبرهون له يصح م وان وهب شصا مشاعا فالهبة فاسدة وان قيمه وستم جاز له  
تمام بالقبض وعند القيمة له يسوع من العمدى ولو وهب دينارا حنطة او دينا في سمح او سمانا لم يجوز له ان يهب  
الموهوب معدوم ولهذا الواستخرج القاصب ملكه والمعدوم له يكون قابلا للتملك ولو طعن وستم جاز حلقه في  
ما اذا وهب ثوبا لم يقبضه وستم له ان المشاع فكل التملك وانما التملك في القبض وقد تحقق بعد القيمة و

وذكر في العقب انما ياد من بالقبض جاز ان لو وهب من يربون عليه يصح له ان يهب واذا وهب واذا لم بالقبض قبضه جاز  
القبض الموقوف عليه بين الذين يربون عليه لا يجوز له ان يهب واذا وهب واذا لم بالقبض قبضه جاز  
ولا يتحكم الـعقاب من قبضه في فصل الـعقاب ما في مسأله ابراء الذين يربون عليه الذين يربون عليه  
عليه الذين له يصح ان اذا وهب واذا لم بالقبض قبضه من مئة المتق وان وهب دينارا على رجل واحد له  
القبض قبضه جاز استحسانا وان لم ياد من يربون عليه لم يجوز من يربون عليه ولو وهبت المرأة دارها من زوجها  
وهي ساكنة فيها ولم يات المتع فيما يصح من الوجيز حلق له يهب بشرط العوض ينبغي ان لا تحت حلقا ان لا  
يسع هذا الثوب فوهب بشرط العوض ينبغي ان تحت فيه قالوا ان ابراء من الذين يصح من غير قبضه كالطلاق  
والعتاق ويترد بالرد له ما له حكما وهبت العينة له يصح من غير قبضه وله يودي زكوة العين بالذين لا ت  
الذين انتقص من العين فصار موهبا الكمال التالف من نهيها في باب الـعقاب حق القبض في الهبة لصغيره  
له يعقل او يجوز له يدا ووصى ابنته لرجل ثم وصي جده ثم الـعقاب ثم من يهب القاض فان لم يكن احد منهم  
فلمن في عياله اخ او اخاه او غيرهم ولو قبض له من في عياله مع حضور الـعقاب قبل له يجوز وقيل يجوز وبه  
يقتضى من الهبة رجل قال لا خريعت من هذا الثوب بعثن ووهبت لك العتق فقبل المتبر جاز الشراء دون  
البراءة من الثمن في البراءة تفيد الوجوب والسنة ولم يوجد احد مما قبل قبضه المتبر من ذهب الواقعات رجل  
قال الـعقاب هب لي سرركه وانا اعطيتك فوسا فقلت الـعقادة وهبت لك والزواج ولم يعط ما سئلت لها  
حتى ماتت فالهبة باطلة والمهر على حاله ان الزوجة اذا وهبت من زوجها بشرط ان يعطها ثوبا ولم يعطها عاد  
المهر لها محبط وهب البتة دون الـعقاب جازم وهب احد ثوبين لذي نصيب للمدبون حتى قاله وهبت نصيب  
هذا العبد لك والموهوب له يعلم كم نصيب فيه صحت الهبة منه وهبت من عاده دون الـعقاب وعكسا يجوز منه العبد  
من الزوج يصح وهبت للزوج في حالة الطلق وماتت في النفاس لم يجوز ان يشر دارا فوهب قبل القبض جاز ولو  
وهب له بعد المصوب او المبرهون له يصح م وان وهب شصا مشاعا فالهبة فاسدة وان قيمه وستم جاز له  
تمام بالقبض وعند القيمة له يسوع من العمدى ولو وهب دينارا حنطة او دينا في سمح او سمانا لم يجوز له ان يهب  
الموهوب معدوم ولهذا الواستخرج القاصب ملكه والمعدوم له يكون قابلا للتملك ولو طعن وستم جاز حلقه في  
ما اذا وهب ثوبا لم يقبضه وستم له ان المشاع فكل التملك وانما التملك في القبض وقد تحقق بعد القيمة و



بمختلف ما اذا وهب يث في ضريح او سوقا على قدر غم او فلا اوزر غبا في ارض او تمرا في ثقل او ارضا في ثقل او ثمر  
 و منها حيث لا يجوز لم لو قطع او صلب جاز له ان استاع الجواز للاتصال وذلك يمنع القبض كالشايع فاذا انا  
 فلك ان تصاله يجوز وكلاهما اذا وهب دارا او طرقا اخر فيه متاع الوهب له ان استاع الجواز لقيام  
 بدل الوهب بالشغل فكان الحلل في القبض بالتفرع من الفعولة العمادي وفي فتاوى قاض طهر الذين لو قال  
 لرجلين ومبتك كما هذه الدار لهذا نصفها ولهذا نصفها جاز ولو قال له حد بينهما ومبتك لاد نصفها  
 ولهذا نصفها له يجوز من العمادي اذا وهب المريض شيئا لم يخرج في الثلث بركة الموهوب له ما اذا دعي  
 الثلث من غير ضار وفي البيع بخير المبتري وقد مروى وهب في مرض الموت ولم يسم حتى مات تبطل الهبة  
 لانه المبتري في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتفتقر الى القبض ولم يعط يوجد في الفصول العمادي  
 وهب احد الورثة من الذين للمديون قبل القيمة وفي التركة نقود وعروض صح استحقاقا كالقبض قال مرج  
 وهبة حقيقة من العين لو ارثا او غيره يصح فيما له يحلل القيمة وله يصح فيما جعلها فيه وفي فتاوى امرأة  
 ماتت فان حذفت والدرهما ما ما فبعثت بقر ليذبحها في الماء ثم فذبحته ثم طلب الزوج قيمة البقرة وقالت والدة  
 المرأة كانت هدية ان ذكر الزوج القيمة وامرهم بان يذبحوا ويبيعوا له ان يرجع بالقيمة وان لم يذكر له يرجع  
 وان اختلفا له يرجع ايضا في الخلاص ومن صدق على الانسان فكس المتصدق عليه ثبت الملك فلا يحتاج  
 له قبول له قولاً والهبة فلا يصح ما لم يقبل الموهوب قيلت جامع الفصولين رجل قال له فرجعت هذا  
 العبدى فلان كانت هبة ولو قال لولدى الصغير فلان جاز وله يحتاج الى القبول رجل وهب له ابنه الصغير  
 دارا وهي مشغولة بمحتاج الاب قال ابو نصر جاز ولا يحتاج الى التفرع له ان يشغولة بمحتاج القابض  
 وهو الاب ولو تصدق على ابنه الصغير دارا والاب ساكن فيها له يجوز في قوله له فيه ويجوز في  
 قوله له يورث وعليه الفتوى كما قلنا في الهبة قاض خان وفي نوادر هيثم عن محمد لو قالت المرأة لزوجي  
 جريا وهو مريض ان مت من مرضك فمري تصدقت عليك وانت في حل منه ماتت في مرضه ذلك فهو  
 باطل والمهر على الزوج وعلى هذا اذا كان المال على الاب جنى في يابيع رجل مات فوهبت له امراته مائة  
 جاز له ان الذين عليه ان ان يغني فيصحب الهبة اذا القبول في حال حيوة المديون ليس بشرط الصبي قلنا  
 بعد وفاته من الواقف مريضة وهبت مائة من زوجه لم ماتت قال الفقيه ابو جعفر ان كانت عند الهبة  
 تقوم بحايتها وترجع من غير معين لها على القيام فمنه بمنزلة الصحيح تصح هبة وهكذا في جامع الفتاوى  
 ومنحرج الفصول وفي مسقط سيد الامام عن الفقيه ابو جعفر منع امراته المريضة بقية من الميراث ابويها  
 اله ان تهب مائة فوهبت بعض الميراث لانه انما كالميراث والمكروه جمع الفتاوى ثم العوض المانع ان كان

شیراز  
بکر قیصر  
حضرت امجد  
عبدالحق  
میرزا علی

شروط العقد فكل واحد من المتعاقدين بالمتعاقدين أيضا فهو بمنزلة البيع يردان بالعيب ويجب له النفقة ولو كان العوض متأخر عن العقد ان اضافة الهبة بان قال هذا عوض عن هبتك او كافيتك او جازيتك تصح ويكون العوض هبة يصح به الهبة ويبطلها يبطل الهبة ويتوقف الملك على القبض وله يكون في معنى المأوى فاما ابتداء وله انتهاء فاما اذا لم ينصف العوض الهبة فكل واحد منهما الرجوع فيما وهب في حقن المحيط العوض اذا لم يكن شرط في العقد فهو هبة في نفسه فتوقف الملك على القبض فلا يصح الرجوع وفي حق القول يعتبر هو ضامن بقطبه الرجوع من الايضاح وفي شرح فخص التدوير ولو وهب له به الصغير ارضا وفيما نزع الابد او دارا والى فيها ساكن او فيها متاع وهو غير ساكن له يجوز الهبة وفي المنة في امرأة قالت لزوجها تصدقت بالمال الذي املكه عليك على ان لا تسري علي او قال على ان لا تزوج علي فبذلك تزوج او سري فلا رجوع في الالف من ثمة الفتاوى وذكر في التنازل قال ابو القاسم لو قالت المرأة لزوجي حر اترك نفسي عنك كثير انا فأن مكنته سعي ولو نعتني فقد وهبت هذا الطائيط فمكنت معها لم تطلقها فان ذلك على وجوه احدها ان كانت عتد وعده له هبة فانه لا يجب للزوج ذلك ويبطل الطلاق وثانيها اذا وهبت على شرط ان مكنت معها وسلمت اليه ووعدت ان يكنت معها فالهبة جائز ولا يبطل الطلاق وثالثها ان وهبت له وسلمت اليه ووعدت ان يكنت معها فالهبة جائز ولا يبطلها ورابعها اذا قال وهبت منكرا مكنت معي فهذه هبة فاسد وهي مخاطرة وخاصة ان صامها على ان مكنت معها على تلك الراض هبة على له فالصالح باطل والارض مردودة عليها وقال ابو جعفر لو منع امراته عن زيارتي ابها حتى تهب مهرها منه ففعلت ثم تصح الهبة بآبيع وهبت ولم يرضي لم حتى مات بطلت الهبة له فان الهبة المبرم هبة حقيقة وان كان وصية حتى نفقها الثلث والثلثان فلا يتم بدون القبض بآبيع ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قاضيه من غير بين نقل من قاض خان وهبت من كورة في جمع الفتاوى في كتاب الهبة فقال العبد يجوز له ان يرجع في الهبة وقال الواهب بالثبوت ما دون فاقام العبد اليه على اقرار الواهب انه يجوز يقبل بنية نقل من قاض خان وقال والصدقة كالهبة في جميع



في جمع اجتهادها له تبرع الله به رجوع في اياه المقصود بها التوب وقد حصل وكذا الله

للتغير له المقصود التوب وكذا لو تصدق على عتي لانه قد يطلب منه التوب بان يعينه على  
التفقه لكثرة عياله كذا في شرح المختار له خيار فصل فيما يتعلق بكتب الاجارة  
الاجرة الخاص المتخير للاجر وهذه صفة كاشفة بمعنى الاجرة الخاص هو الذي يسمي له جرة بيلم  
نفسه في المدة عمل او لم يعمل له العقد فيه واقع على المدة ولو ترك بيعها العمل وقال استاجر  
هناك شهر الرعي الغنم يكون ذكره لبيان غرضه لانه مقصود استي خاصا له في تلك المدة له يجوز  
عمله بغيره وانما لو قال استاجر منك لرعى الغنم شرا فله يكون اجرا خاصا له واقوع العمل ان يشترط له بركة  
فمن غير كذا في المحيط وذكر في الثانية رجل اعطى رجلا رعيته في يومين ولم يذكر العمل لم يقصر الاجارة  
فان عمل يوما واستغنى عن العمل في اليوم الثاني لا يجزى العمل الثاني له جارة وان سمي له عملا معلوما  
جازه ويجزى العمل فان فتح الاجارة فعليه اجر مثل ما قضى وبعد ما قضى يوما له يطلب منه  
العمل له تبرا له جارة مطلقا اقله بضمن سواء تولى العين بعلمه او بغيره لانه بعد امانه ومنفعة  
مملوكة فصار هو يابسا ما به في الفعل فلا يضمنه الا اذا تعد الفساد وانكسر المتخير له جرة بالعمل بغير  
الاجرة المتكسر هو الذي لا يسمي له جرة حتى يعمل كالتقاصر سمي متكرا لانه يعمل للمعاملة بين في السعة  
يعنى اذا هلك المتاع في بد او في تملكه بلانعد وعمل فيه لا يضمنه عند بل حيفه وقال يضمنه لكن اذا  
ضمن استاذ لا يرجع على تملكه بما ضمن لانه اجرة خاص في حقه وفي المحيط للحاق فيما اذا كانت  
الاجارة صحيحة وان كانت فاسدة لا يضمن اتفاقا لان العيني يكون امانة ويكون المقصود وهو المنفعة  
مضمونة باجر المثل انما يضمن عند اذا لم يشترط عليه الضمان وان شرط ان يضمن لو هلك عند يضمن  
اتفاقا كذا في الجامع وذكر في الثانية والتمه الفتوى على انه لا يضمن بشرط الضمان او لم يشترط وفي  
الظهور اختيار المتأخرين الصالح على نصف القيمة لهما ان الحفظ مستحق عليه كالعمل اذا لم يكن  
العمل الا به فاذا هلك سبب يملكه الاحتراز عنه يضمنه كالمودع باجر وبه يفتى ولم ان المقبوض امانة  
عند لقبضه باذن المالك فلا يضمنه بل تعد فيه والحفظ مستحق عليه تبعا لانه المتكور في العقد العمل  
لا الحفظ خلاف المودع باجر لان الحفظ صار مقصودا للكون الاجر يقابل به شرح الجمع استاجر دابة

في جمع اجتهادها له تبرع الله به رجوع في اياه المقصود بها التوب وقد حصل وكذا الله

بغدة على ان يكون ما مضى من الاول

الى خيار زرع فاستحق منه الدابة في خوارزم ولم يصدق في امانه استاجر لها ليرجع الراجح عليه  
من التراب في وقتها وفي فاف فان وصى اليتم او متولى الوقف او وقفا او منرا لليتيم بدون اجر المثل  
ذكر القضاة انه لا يصير غاصبا ويلزمه اجر المثل وعليه الفتوى وفي المنة سئل صاحب المحيط عن  
البيع اذا فتح في الاجارة مع المتاجر هل يبعث وهل ينفذ على الوقف قاله ان كانت الاجرة مقبوضة  
لا يبيع ولا يبيع وينفذ على الوقف المتاجر اذا اراد ان يواجره بغيره بالشر اجرة الاولى  
لا يكون شرا لانا لو اعتبرنا غير الا لاسلم اجارة في الدنيا قال نور الائمة سالت سفي لائمة التا  
عن الغاصب بعد المتاجر من الدابة في المنة او في بعضها هل يسقط الاجر قال لا وسالت  
شرف الائمة عن الاجر منع المتاجر من سكنة الدابة التي اجرها بعد ان يسم الدابة اليه حتى مضت المنة  
قال ينبغي ان يجب الاجر في جميع الفتاوى في فصل اعدا برفيع بها الاجارة يتولى المجداد ابا  
منرا لموفقا على المجر فكله المتري ثم غرل هذا المتولي وولي غير فادعى الثاني المنزل على  
المتري ثم غرل وابطل القاضي بيع المتولي وسم الدابة اما المتولي الثاني فعمل المتري الا قوله اجر  
المثل في وقف قاض فان ولو سكن في الوقف بعد المنة المختارة لم يجب له المثل في جميع الفتاوى رئيس القضاة  
السوق او اكثر اهل استاجر وحارسا وكروا الباقي يجوز وبود هذا الاجر في الكل من البرازي وفي التوازه  
في مسائل شي اذا اجردت في الموضع باربعة دراهم على ان يرجع في يوم ذلك فراجع بعد خمسة ايام قال عليه  
درهمان لانه خالفه في الرجوع فعليه اجر الدابة خاصة ولو استاجر بصفحة او كتابا بغيره  
لم يجز فلا اجر عليه اختيار فان استاجر دابة المجرى او المجرى فمما وزعنا ففعلت ضمن قيمتها  
بخلاف الوديعه ولو استاجر دابة لنقل حنطة من مكان الى مكان فليس له ان يركبها في حال الزهارة وان  
ركب فعليه الدابة ضمن لانه استاجرها ليجل له للركوب قال الفقيه ابو الليث وهو القيلس و  
في الاستحسان لا يضمن لانه العادة جرت بين الناس بذلك فصارت كانه اذن له في ذلك في ذلك  
الدلالة وان لم يادفع له في الخلاصة دلال دفع ثوبا الى ظالم لا يمكن استرداده منه واخذ الثمن بغيره

في جمع اجتهادها له تبرع الله به رجوع في اياه المقصود بها التوب وقد حصل وكذا الله



إذا كان الظالم معروفاً بذلك فإنه إذا استاجر ويخرج ثوباً ليعلم به شيئاً أو كتب لغيره غمماً أو استجاراً  
 ليخفف عليه الشيب له يجوز وله أجر من الفتاوى الخاصة استجاراً ليعلم ذلك أو علامة شعراً أو أدباً  
 أو حرفة من الخبائث ونحوها فالكل سواء وإن بين المتباين استجاراً ليعمل هذا العمل يجوز ويصح وينفذ  
 العقد على المتباين حتى يحمي له من تعلم أو لم يتعلم إذا سلم الاستاذ نفسه لذلك أما إذا لم يتنقذ لغيره  
 فاسد حتى لو علم الخبائث أو لم يعلم فلا وكذا يعلم سائر أعمال كالقنط والسجود والاحتساب على هذا  
 فتاوى الخاصة المعروفة بفتاوى الصغرى والنزاع والفساد والحجامة والختان له يصفون بسرائر ذلك  
 ومن معرفة من الفتاوى في فتاوى ابن التليث إذا شرط على الحجام والنزاع العمل على وجهه لا يصرح  
 له ليس في وجهه ذلك ولو شرط على الفصد العمل على وجهه لا يتحقق يصح له في وجهه ذلك من الخاصة  
 أجزائها دون الأجزاء بحسب أن لا يجوز له في معنى المتاع وتمايزه في الزيادة في باب الهبة قبله  
 جناية أم الولد بباين وقال القاضي أبو علي النسفي روي عن أصحابنا عن محمد بن أبي جعفر  
 أجرة البناء وحده فإنه قال استاجر أرضاً يبنى فيها بناءً ثم أجزها من صاحبها استوجب  
 من الأجر حصته البناء فلو لم يجر أجرة البناء وحده لما استوجب حصته من الأجر وكذا يجوز الفساطط  
 وله في ماله وبين ذلك قال وكان أبو نصر يقول له يجوز أجرة البناء دون العروة فما وردت  
 عليه الفساطط فلم يترهها والفرق بينهما أجزاها في ماله أجزاها في غيره مما ينع الزاوية فالأجزاء  
 فاسد هذا إذا كان الزرع لم يدرى بحيث يضره الحصاد أما إذا ادرك بحيث لا يضره الحصاد قال  
 صاهر زان في باب الأجزاء الفاسدة يجب أن يجوز ويؤثر من الحصاد والتسليم وعليه الفتوى كما  
 إذا أجزأ أجزاها في ماله من بيع المتاع وتسليم الأجزاء لا يضره التسليم كذا هنا وقال القاضي لا  
 مأم أبو علي النسفي إذا استاجر شيئاً مشغولاً بامتعة الأجر من نري أن الأجزاء جائزة وتسليم لا يصح  
 حتى وجدت رواية عن محمد بن الأجزاء لا يجوز جعلها كارض في ماله ماله أجزاها في ماله لا يجوز  
 وإن فرغها وتسليمها لا يصح لأن الأجزاء لما وقعت فاسدة لا يجوز إلا الاستباق وذكر الكرخي في جامع

القبض عن محمد انها صريحة في الخاصة في آخر كتاب الاجارة رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام اين اضع  
التياب فقال صاحب الحمام انه موضع فدخل الحمام ثم خرج رجل آخر فذهب بسبابه فصاحب  
الحمام ضامن وان وضع سبابه نزل في صاحب الحمام ولم يقل شيئا وبات المسئلة الى ان هذا على  
وجهين اما ان يكون للحمام نسيابة وهو الذي يغاله له بالفارسية جامك ويكون له نسيابة وهو  
حاضر في الوجه الاخر الضمان على صاحب الحمام وفي الوجه الثاني الضمان على النسيابة دون  
صاحب الحمام الا اذا انقضت على استخاطبة صاحب الحمام بان قال لصاحب الحمام اين اضع النسياب  
فيجب النسياب الضمان على صاحب الحمام وان كان نسيابة وهو صاحب حمامه رجل قال لثياب  
فقط هذا الثوب لا عطيكم ابرك فقال لثياب لا اريد الاخر فاطه فلا اجر له استاجر رجلا  
شرا لا يدخل يوم الجمعة في العقد حكم العرف وفي فتاوى البرهانية استاجر ثيابا مشاهدا  
او سانهة ولم ينكر الليل والنهار ليس له ان يتعمد بالليل في جامع الفتاوى استاجر ابنة  
البائع فعمل لاجر له البقي اذا اجر نفسه لا يجوز فان عمل واستمر في العمل في الاستحباب لا يجب لاجر  
وفي القياس لا من جمع الفتاوى استاجر الوالد ولد يتخذ منه لم يجز ولا يجب له اجر لان ذلك  
فرض عليه وكذا استاجر الزوج امراته لتخدمه في جمع الفتاوى ولو استاجر المرأة زوجها لخدمته  
اولى الغنم جاز له ان يخدمها ولا يخدمها في ظاهر الزاوية وروي ابو عصمة عن ابي حنيفة انه باطل  
وهكذا ذكر الحكم في قصده ولو خدم الزوم الاجرة في حق المحيط استاجر اجيرا ليعمل له كذا ولم يكره  
الاجر يجب اجر المثل في جمع الفتاوى استاجر دالا كل شهر يكره في عمل اجره ثلثين او ثلثة وقبض وقبض  
لاجر ذلك لا يكون لاحد منهما ولاية الفسخ بقدر ما تجل وكان التجمل بينهما دالة العقد في الشهر الثاني  
والثالث في جمع الفتاوى اجر دارة ثم اراد ان ينقض الاجارة وبيع الدار له لا تنقذه له ولعلها فله ذلك  
وفي الاصل انهم منزل الاجر ولم يكن له منزله فاراد ان يسكن هذا المنزل لم يكن له ذلك في جمع الفتاوى  
القبي الماء دون البائع اذا اجر نفسه في انساني للخدمة كاه لا وليا يات ان يسكنها الاجارة لنفع العا وجمع  
الاجرة في الاصل











[illegible]

المقام

و لود اقرضه جسيما مجورا  
 او معصفا و اما في سائر كل  
 البيع او الموقوفه لا  
 يقيد بغيرهما و هو  
 و سواء و البيع من  
 البضائع المجردة و الا و قد  
 له كما لو فرضه و الحكم في  
 الكفاية انما يسهل و يثبت  
 الكثرة و فيه انما كانت

من الكتب و  
ثم تزلج فترى كذا  
نما كان صافيا و  
من الفناء و  
الوصف صافيا  
فأخبرنا

باب ١٠  
في بيان ما  
يجب على  
الملك من  
العدل وال  
البر وال  
الاستقامة  
والصدق  
والأمانة  
والإحسان  
والإفشاء  
والإحسان  
والإفشاء  
والإحسان  
والإفشاء



له بقاء فانه قد راعى القرب وذكر في صلح فناء وى قاضي فان هذا هو الطلاق او بالشرع عليه المكن  
ذلك كراهها من جمع الفتاوى وذكر في التبر الكبير ان محمد بن ابي اسحاق لم يسمع بكراهه اذا كان الماء موردا  
فيها في سنة اذ لم يأت بها امره وذكر في التبر انفسا ومن الناس من جعل امره كراهها وان كان الماء موردا في  
منه حتى لم يفعل فعلم ان هذا فعل محمد بن الفضل العمادي وفي سنة الميعة اذا اقر بالشرع مكرها فاقول  
بالل والمناقض من افي بصحة وسيل لمن بن الزياق الجليل ضرب التارق في بقول مالم يقطع اللج وله يظهر  
العلم من جمع الفتاوى ولو اكره على البيع فوجب حاز ولو اكره على هبة فارتبه بعد ربه وزيد جازة الهبة في حقته  
زيد ويظهر في حقته بعد ان قاضي خان باب مسائل الشيوع حتى اقر انه بالغ وقاسم القبي وان كان  
مراهما جازت حقته ولم يقبل قوله بعد ان كان غير بالغ وان لم يكن مراهما ولم يعلم ان خطه لم يعلم لم يخرج  
حقته ولم يقبل قوله انه بالغ قال صدر الشهيد في واقعات وبهذا المسئلة يتبين ان بعد اثني عشر سنة بشرط  
لغيره الى اقرار بالبلوغ ويصح ان لا يكون بحال له يحتمل سلب يكون بحال يعلم منه وفي فتاوى ظهر التبر  
في هذه المسئلة ان لم يكن مراهما بان كان له يحتمل مسئلة عادة له يصح اقراره بالبلوغ وقيل سنتي عشر سنة له يصح  
اقراره بالبلوغ البتة وبعد ثني عشر سنة ان كان سلب يحتمل عادة يصح من العمادي وفي دعوى قاضي خان امارة  
وهبة من زوجها وقالت انما مسئلة ثم قالت لم اكن مدركة وكذب فيما قلن قالوا ان كانت قد بها اقد المدركات  
في ذلك الوقت او كانت بها علامة المدركات له تصدق انها لم اكن مدركة وان لم يكن كذلك كان القول قولها في  
العمادي في مسائله البلوغ وعلمه من البلوغ في الجارية الحيض والاحتلام والحبل واداء الثلث تسعينين و  
هو المختار والعلامة في الغلام الاحتلام والاحتلام واداء الثلث اثنا عشر سنة في العمادي وفي الهداية و  
عز الدين بن ابي ان الشري اذا لم يعلم بحاله البايع ثم علم انه حتى او جنونا له خيار الفسخ له ان المشتري فضل في العقد  
على ان حقوقه تتعلق بالعاقد فاذا ظهر خلافه يتخير كما اذا اعتنى ان اطلع على عيب من العمادي والقبلي لو طلق  
اسرته او اعتنى عبده او هب ماله له يصح سواد اذ لا ابوه في ذلك ولم ياد ذن وفي مختصر القدر والقبلي والمجون  
له يصح عقد بهما وطله فيها ولا اقرار بهما فان اطلق فيهما فانه من العمادي ثم حكى عن القاضي محمد التمر  
قدي ان مراهما اقر في المجلس بالبلوغ في دعوى كانت له وعليه فقال القاضي ماذا بلغت فكنت فقال له بدت  
البيان فقال له احتلام وقال القاضي وما زاريت بعد ما التقيت فقال الماء فقال له في الماء فخلق فقال النبي

سنة ١٠٠٠  
في سنة ١٠٠٠  
في سنة ١٠٠٠  
في سنة ١٠٠٠  
في سنة ١٠٠٠

يصلح في الاذن  
الحق في ٥

في سنة ١٠٠٠

مطلبه

مطلبه

الدين

له بقاء فانه قد راعى القرب وذكر في صلح فناء وى قاضي فان هذا هو الطلاق او بالشرع عليه المكن  
ذلك كراهها من جمع الفتاوى وذكر في التبر الكبير ان محمد بن ابي اسحاق لم يسمع بكراهه اذا كان الماء موردا  
فيها في سنة اذ لم يأت بها امره وذكر في التبر انفسا ومن الناس من جعل امره كراهها وان كان الماء موردا في  
منه حتى لم يفعل فعلم ان هذا فعل محمد بن الفضل العمادي وفي سنة الميعة اذا اقر بالشرع مكرها فاقول  
بالل والمناقض من افي بصحة وسيل لمن بن الزياق الجليل ضرب التارق في بقول مالم يقطع اللج وله يظهر  
العلم من جمع الفتاوى ولو اكره على البيع فوجب حاز ولو اكره على هبة فارتبه بعد ربه وزيد جازة الهبة في حقته  
زيد ويظهر في حقته بعد ان قاضي خان باب مسائل الشيوع حتى اقر انه بالغ وقاسم القبي وان كان  
مراهما جازت حقته ولم يقبل قوله بعد ان كان غير بالغ وان لم يكن مراهما ولم يعلم ان خطه لم يعلم لم يخرج  
حقته ولم يقبل قوله انه بالغ قال صدر الشهيد في واقعات وبهذا المسئلة يتبين ان بعد اثني عشر سنة بشرط  
لغيره الى اقرار بالبلوغ ويصح ان لا يكون بحال له يحتمل سلب يكون بحال يعلم منه وفي فتاوى ظهر التبر  
في هذه المسئلة ان لم يكن مراهما بان كان له يحتمل مسئلة عادة له يصح اقراره بالبلوغ وقيل سنتي عشر سنة له يصح  
اقراره بالبلوغ البتة وبعد ثني عشر سنة ان كان سلب يحتمل عادة يصح من العمادي وفي دعوى قاضي خان امارة  
وهبة من زوجها وقالت انما مسئلة ثم قالت لم اكن مدركة وكذب فيما قلن قالوا ان كانت قد بها اقد المدركات  
في ذلك الوقت او كانت بها علامة المدركات له تصدق انها لم اكن مدركة وان لم يكن كذلك كان القول قولها في  
العمادي في مسائله البلوغ وعلمه من البلوغ في الجارية الحيض والاحتلام والحبل واداء الثلث تسعينين و  
هو المختار والعلامة في الغلام الاحتلام والاحتلام واداء الثلث اثنا عشر سنة في العمادي وفي الهداية و  
عز الدين بن ابي ان الشري اذا لم يعلم بحاله البايع ثم علم انه حتى او جنونا له خيار الفسخ له ان المشتري فضل في العقد  
على ان حقوقه تتعلق بالعاقد فاذا ظهر خلافه يتخير كما اذا اعتنى ان اطلع على عيب من العمادي والقبلي لو طلق  
اسرته او اعتنى عبده او هب ماله له يصح سواد اذ لا ابوه في ذلك ولم ياد ذن وفي مختصر القدر والقبلي والمجون  
له يصح عقد بهما وطله فيها ولا اقرار بهما فان اطلق فيهما فانه من العمادي ثم حكى عن القاضي محمد التمر  
قدي ان مراهما اقر في المجلس بالبلوغ في دعوى كانت له وعليه فقال القاضي ماذا بلغت فكنت فقال له بدت  
البيان فقال له احتلام وقال القاضي وما زاريت بعد ما التقيت فقال الماء فقال له في الماء فخلق فقال النبي

مطلبه

مطلبه

مطلبه

مطلبه

مطلبه

مطلبه

مطلبه



مطلوب  
صالح بن عبد الله  
عبد المطلب

[illegible][illegible]

المالك لبيبة عن النعمان انما عا كما لو غصب من بيل المالك وفي رواية اذا غصب عبدا وبعه ماله المولى فانه يبرأ  
حتى لو ابق العبد بضمن الغاصب الماله وقيمة العبد وفي الترمذي اذا استخيم عبدا رجل بغير اذنه او قاده اذنه او ساورها  
او حمل عليها شيئا او ذكبتها فهو ضامن غصب في تلك المذمة او غيرها وفي الزهري اذا ركب ذابة غصب فقتلت فمن  
ساقها ولم يسترها فظاهر الرواية وفي رواية الحسين بضمن اذا ساقها في الفصول الهنسية وفي فصل الضمان وان  
في التواتر لو غصب عبدا قارب انفسه القرآن او كان حرة فأنفس الحرة ضمن النعمان فيقوم علما ويقوم وهو له  
فيضمن نقصان ما بينهما من الوجه لو اشترى بجاهية بالذم اتم المصنوعة حل له ويطمأ اليه يتوقف في ملكه المصنوع بطلان  
المكفر فيه باستحقاق الذم اتم ولو اشترى بجاهية من مصنوعة له حل ويطمأ اليه لو اشترى بطل البيع وكان المكفر موقفا  
غير باع للمغاصب له وله ضمن الغاصب منه قيمة الجارية المصنوعة له تملوا كانت قايمة كان للاداة ان يسترها وله  
له اذنه القيمة اذا غابته باله بها باع وغيره واذا اضمنه قيمته يرى الفرع عنها تراعى له يكون للمالك ولاية تضمين الثلث  
له ثم لو رد العين الى اله ولم يرى فكذلك اذا رد القيمة في الفصول غصب من ضمت وجهها ثم رد عليها ان كان العبد عاقلا  
يبرأ وان لم يعقل له براءة ممن غصب سر باع ذابة ثم اعاد عليها طهرها له براءة طهرها ثم اعاد حزنه في الطائفة ليطمأ  
ينظر الى الماء وترك الباب مفتوحا فدخل السارق وسرق بضمن الطمأن في المخلص وفي التمه اذا انقضت في  
وفي اله رضى وطاب تركت فيها امر مسلم حتى حر وفي الذرع يترك له المصداق بام الشئ له ان له نارية معلومة ما اذا اقل

ما اذا غضب ايضا ورسما حيث يوم بالقلع وان كان له نهاية معلومة له ان ابتداء فعله وقع ظلما والظلم يجب وقعه  
 اعداءه له بتدبير من من الغائب رجل غضب طاعة بئسنا اسمي افان في بيتي فانا في غير مضمون عند ظلم اصحابنا  
 اما الشجرة يكون ملكا لصاحبها ام الخوام غضب ساجدة او ضربة واه ظلم في بناءه او اجرة افا دخل في بناءه فعلى الغائب  
 في ذلك كله القيمة وليس للمغضوب منه ان ينقض البناء وباء فهد الساجدة والخب والابرة ولو غضب ساجدة وبني عليها  
 فالمغضوب منه ان ياء فهد الغائب بتعويض البناء وبني معروفه في الهصل وكان الغائب ابو علي التقي يكره في الكرخ  
 انه ذكر في بعض كتبه تفصيلا فقال ان كانت قيمة الساجدة اقل من قيمة البناء ليس لصاحب الساجدة ان ياء فهد الساجدة  
 وان كانت قيمة الساجدة اكثر فله ان ياء فهد الساجدة وذكر الكرخ الساجدة وقال المراد بما ذكر محمد في الهصل هذا وزعم ان هذا  
 هو المذهب قال شيخنا وما ذكر الكرخي قريب من ما يذكر صفقت عن محمد بن ابي الدجاجه بطلعت لود لود انساني  
 ينظر ان كان قيمة اللود لود اكثر من قيمة الدجاجه فخير صاحب البناء فهد الدجاجه وضمن قيمتها وان شاء ترك افه  
 اللود لود وضمن صاحب الدجاجه قيمة اللود لود في جميع الفتاوى في غضب العقار والود والموقوفه كما ان الفتوى

[illegible]



في غيب بناء فوق العرق بالضم ان يجمع الفتاوى بعد بيت نفعنا فانهم لم يذكر بيت جاز فلا ضمان في غيب  
الفتاوى السرقة ولا اذ اهدم الرجل بيت جاز فليكن انما ان شأه في حية الحايطة والنقص للضامن وان شاء  
افد النقص وضمته النقصان وليس له ان يجبره على البناء كما كان له ان الحايطة ليس في ذلك الا انما  
ومذهب بعض العلماء ان الحايطة ان كان جديداً يورثها بدم بالاعادة وان كان عتيقاً يورثها بدم وفيها  
اذا اهدم بطلان غير ثم بناء ان كان المحدث من التراب فبناءه ثانياً التراب على نحو ما كان قد برى عن الظن  
وكذا ان كان المحدث من الخشب وبناءه في قسبه على ما كان قد برى من الضمان وان بناءه في قسبه اقر له  
يسر عن الضمان لان الخشب في نفسه مستفاد وتنه حية لو علم ان الخشب اهدم بدم بدم من الضمان يجمع الفتاوى  
استوفى الملك العبد المصوب وليس الشوب المصوب بغير قابضاً وبيد الغائب او لم يعلم وكذلك  
لو اكل الطعام المصوب علم او لم يجمع الفتاوى وفي الواقع السرقة لصاحب التهمة قاله مساكنا  
في كان له وراهم فيها ضمت فالادان يترى بها طعاماً وكل له الطعام يجب ان يترى اول ما اراد من طعام او  
يكن ولا يبين الدارهم التي فيها ضمت وله بغير العقد اليها ثم ينقد نكر الدارهم الحية ويطلب له المشتري قال شمس  
الائمة الحلواني في هذه المسئلة وجوه وكرهها هذه المسئلة التي في زاوية اثنا عشر بيتاً يعني نكر  
الدراهم وله بغير العقد اليها ولكن ينوي بقلبه ان ينقد من نكر الدراهم وان علم وجب ان يصدق بنية بان ينقد نكر  
الدراهم كما نوى فيه اختلف المشايخ قال بعضهم يطيب وقال بعضهم له قال شمس الائمة الحلواني وهو الاصح  
وان لم يصدق بنية بنية بان لم ينقد من نكر الدراهم يطيب له ان يهود الغريم له ان يهود كما في الحديث ان الله تعالى  
انما يحدث به انفسهم بالمعروف او يتكلموا فيه وجه آخر وهو ان يترى شأه ولا يبين نكر الدراهم وله بغير  
العقد اليها وله ينوي بقلبه ان ينقد منها ثم ينقد منها وفي هذا الوجه هو حلاله طيب قال شمس الائمة هذا ولم  
يعين نكر الدراهم ولم يضيف العقد اليها الا انه يعلم انه ينقد ونوى ان له ينقد منها له يطيب له وانما يطيب اذا  
نوى ان له ينقد منها ولكن في قلبه على واستقر ثم بدله بعد ولكن ان ينقد منها اما اذا نوى ان له ينقد مع علم انه ينقد  
له يطيب له والله اعلم بالفتاوى **فصل في ما يتعلق بكسب الشفعة** واذا علم الشفيع بالبيع الشهد  
في مجلس على علم الطلب في هذا الموضع له بالبيع وان لم يكن بحصة ثم ينقد كلاً لا يتقدم فيه فيما بينه وبين الله  
تعالى لقوله الشفعة لمن واثرها ان طلبها على المسارعة وامكنه الحلف ثم هذا الطلب لما يجب عليه اذا اضره رجلان

اور صل عدله عند لم شفعه وعند بها يجب اذا اضره واقدر كان او عبدا صغيرا كان او كبيرا اذا كان المضرعا  
ولو اضره المشتري بغيره يجب عليه الطلب اتفاقا بين ما كان له ثم خصم فيه والعبدالة غير معتبرة في الموضع كذا  
في التبيين وفي محمد ان له خيارا اما افر المجلس ما لم يشغل ما بدله على الاعراض وهي فتاى الكرخى لانه ملك  
له به فيه ثم التام لكن المشهور في ائتناع الغرض حتى لو قال الواسك بعد علمه او تكلم بلفظ بطل شفعته وفي  
الواقعات الصحيح ان الشفعة ثبت بكل كلام يفهم منه طلبها اسمية كانت او فعلية ثم على البايع ان يتم شفعه على البا  
ان كان المبيع في يد كونه ضمما فيه نقص محمد في الجامع الكبير انه يفتي انه اذا دعا البايع ببعده لم يبيع انما ان له  
قياسا او على المشتري له نه ملك المبيع او عند العقار ينعلق الحق به وبتم هذا طلب التقرير هو ان يقول ان  
فلانا انشركه دارا او هذه الدار وانا شفعيها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها اليه ان فاشهد واما ذكره قاله شيخنا  
سلامه لو علم البيع عند احد هذه الثلثة فطلب واشهد عليه يكفيه فلا حاجة الى طلب الاشهاد نائبا ومن هذه  
الطلب معتد به بالتمكين من الاشارة مع القدرة على احد هذه الثلثة فان ترك الاقرب فهو لاه وطلب الابعد  
في مكان آخر بطلت شفعته ان يكونوا به مبرور محمد انها معتد به في ثلثة ايام وعن الشافعي ان له الطلب في بيع  
عمره وناه من الفورية وبتمى طلب التملك بعد الاشهاد له يستعطا ايا الشفعة عند لم شفعه لانه الحق به تقرره  
لم يقط اليه باسقاط صاحبه بل سانه كما في سائر الحقوق وعليه الفتوى ويستعطا ابو يوسف بشره المالك والمرا  
فعة الى القاضي مع القدرة على ذلك له نه دليله على عرض والتسليم كما في ناه خير الطلبين الى ولين وقد روي محمد بن  
ترك المالك بشركه ان الشراذم الى حاله ومادونه عا حاكم بجمي من غير عذر فبده له نه لو كان بعد ركوض وسفر  
او عدم قايض يردى الشفعة باجواز في ذلك ليعط اتفاقا وفي جامع المنفوعة الى ان الفتوى البيوع على قوله محمد  
لتغير احواله الناس في قصد الاضرار به في البيع ولو قال المشتري بغيره لم يطلب وقاله الشافعي طلبت حين  
علمت بالقوله للشفيع ولو قال علمت يوم كذا او وقت كذا وطلبت وقاله المشتري لم يطلب والقوله للمشتري و  
تظهر هذا اليسر قاله المشتري اشترى الى رض والبايع وبتم في البناء وقاله الشافعي له بل اشترى بها والقوله للمشتري  
من مينة المنع علم الشفع بالبيع في نصف الثمن ولم يدر على الخرج في الاشهاد فاشهد حين اصبه وقاله ابو الليث ان  
امكنه بعد الاشهاد ارضا للثمن ولم يفر ثلثة ايام بطلت شفعته م وجبت الشفعة له ثانيا له يكون تسليما  
م علم الشفع بالبيع فقال له المدة ونحوه بطلت شفعته م قاله الى ما م الكرخى في محضره وما كان في العقار هما











دون الرقبة بطل صفة قبا ساعا صفة السكة وان كان له رقيب الميسل له بطل في كراهه بطله له ان مكر العين  
 له بطل به بطله في قاضيه في صوامع النعم للعتان وان كان الطريق والخشب والشراب في الدار التي  
 بيعت له جنتي تحت له زيم بلكر واجارة فهو عيب وليس للمشتري ان يمنع وان كان باعته له ضياله له انه  
 ليس به زيم من النعم للعتان في اخر فصل الحيطان ميزاب الشرح اما الطريق الا عظم له يعرف حال فادى  
 رجل في المكين انه قد نزل وقاصه في قلعه فقال الذي في يديه الميزاب بل هو قد نزل لم ينزل مياه سطوح  
 يسكن في هذا الميزاب اما الطريق الا عظم من ماء المطر والوضوء تحت ثابت ان كاه الماء سائله يوم اتفق  
 له بعت قاصا صاحب الميزاب بغير مينة يقيمها على سيل الماء له او هو له ولو كان في ابيه على هذه الصفة مات  
 وذكر في يد بايع قبا تلك الدار من بطل الميسل او قال باع منه حقوقه او يدافع فيعفى له بطل هكذا  
 ذكر محمد بن يعقوب في الباب الا فرخ في فتاوى ابي عبد الدين ورايت في بعض كتب النعم الميزاب اذا  
 كان منصوبا في الدار الغير فاختلغا فقال صاحب الميزاب في حق ابراء الماء الهينة وان كان في حاله جريان  
 الماء والقول قوله صاحب الميزاب وقال بعضهم ان كان الميزاب قديما حتى به ابراء الماء كيف ما كان و  
 قد تقدم ان له يخط اقراؤه وراء هذا الوقت كيف كان فيجعل اقص الوقت الذي يحفظ الناس من عدم التميم  
 قال المصدر الشهيد وهذا في غابة الجن هكذا في القصص في العبادي له دار ان ميسل احد هيا على سطح  
 الله في قبا التي عليها الميسل بكل حق له فيما باع الاخرى من آخر فارد المشتري الى قوله ان يمنع المشتري النماء  
 من ايساله الماء على سطحه ليس له ذلك الا ان يكون اشترط عليه وقت البيع انه لم يبيع مكر ميسل الماء في البعت وفي  
 النوازل له دار ان يملكه حقان احدهما عام في قبا الخراب وكان نصب الدار العام في سطح ومطر في  
 الدار الخرابه فارد المشتري ابني الميع قال الفقهاء ابو بكر ان اشترى البايع لنفسه ميسل الماء في الخراب جاز وله طرد  
 النبل له لعدم العرفي وقال الفقهاء ابو الليث ان كان له ميزاب وميسل سطوحه الى هذا الجانب وعرف قدس  
 فيسكن على حاله وان لم يطر وكذا لو كان ميسل سطوحه الى دار رجل وله في ميزاب قد تم فليس لصاحب  
 الدار منع في اله سحان وبه نأخذ واما اصحابنا فافادوا بالقيل وقالوا ليس له ذلك الا ان يبرهن  
 له حق الميسل ولو شهدوا انهم رأوا ميسل الماء فليس هذه بشهادة ولو شهدوا ان ميسل ماء المطر في الدار  
 فمن ماء المطر ولو شهدوا ان ميسل ماء داي للوضوء والغسل والمطر جاز وان لم يبينوا فالقول له ان الدار  
 وان لم يكن له ينسحق صاحب الدار ويحكم بالنكول في فتاوى البرازي في الفصل الثاني في كتاب الشرب

ولو له دار له متقابلين ويقيم الطريق القامة فيمن ظلم فوق الطريق عليهم اقاله تحتان لم يضر بالطريق  
 فلا باء من به وان خاصه احد بعد البناء له اهدى او قبل البناء فله منع ولو اراد ان يتخذ دارا بطلنا  
 له يمنع جاز ان كانت الارض تحت حيلته له ينعدي ضري الماء المجد اذه ولو روضه ينعدي ضري فله منع  
 ولو ان يبنى ويبنى حمت زيج جاز وتنفذ ثم فله ذلك في ظاهر الرواية وجواب المشايخ له منع من  
 التسهيل لو وضع رجل ثوبا في دار رجل فرباه صاحب الدار فافسدت ضمنه لو ادخل ابنه في دار غيره وامر  
 بها صاحب الدار له يضمن ان تلفت لان الدابة في الدار تضر بها فله ان يدفع الضرر به الى خراج اما الثوب  
 في الدار فلا يضر بها فان افرجه انما قام العادي عكره ان يبنى على حايطة نفعه ازديتها كان وليس جاز  
 منعه وان بلغ عنان السماء فيه وفي السبوط صاحب الدار اذ دفع بناءه فاشترى الزرع والشمس على جاره  
 او ثقب جدارا او فتح ابوابا له يمنع وان تضر به الجار له انه تضر في مكره في قاضيه فان اصابه بالنعم ساقه  
 له بناء فيها واصاب الله في البناء فارد والتماسة ان يبنى فيها ويبيع ويبيع بناءه فقال ذوالالباء انكر  
 تسد على الزرع والشمس فلا ادع على رفع البناء فله منع له في ظاهر الرواية له ان ذوالالباء منع عن التفتاح  
 بملكه ولم ينقل عليه ملكا وله منفعة فلا يمنع كرجل له شجرة ينظر بها جاره اذ اذ قلعه له يمنع منه ولو  
 تضر به جاز او رب الشجرة بالقلع يمنع عن التفتاح بملكه في قاصع الفصول ليرجل اشترى شجرة وسط  
 جاز يتوابعه فان جاز حتى يتخذ شجرة بينه وبين جاره ليس له ذلك الا ان يبين له ان يبيع على البناء في ملكه  
 ولو اراد الجار ان يمنع من القصور حتى يتخذ شجرة فان كان له يقع بصره في داره لكن يقع بصره عليهم  
 اذ كانوا على السطح له يمنع عن القصور له ان جاز شاركه في القصر في قاضيه فانه فانه وذكر في باب النجاسات  
 ياتي النوازل في سبل عن رجل كلب وبهوله جاز اليها والحيوان من كلب به ضرر هل خير انه ان له يرضوا به  
 قال ان كان يسكنها في ملكه وله يرسلها في الشكة وله في ملكه غير فليس لغيره ان يمنع في اسكنها وان كان  
 يرسلها في الشكة او في موضع له ملكه هناك والناس يتأذون بها فلم يمنع فان انتفع فيها ونفع والا  
 رفع الحاكم والاصحاب الحجة حتى ينعوا بمنعها منه وذكر في الخلاصة عقيب هذه المسئلة مع هذا الجواب  
 وكذا التجماع والحق في العمل في استحقاق الخلاصة وفي استحقاق الفناوي العناية التي لو كلب يرضعهم  
 له باء من يذبحها فلا تقتل بالضرر في الرجل كره في الطريق الا عظم كلفا او جرحا او ميرايا او به وكانا فلا يجل

الرفعة بالتمتع

الرفعة بالتمتع

اصحابه ساجدة في  
 القصة فاراد وان  
 يبنى فيها ويرفع  
 البناء ومنعه  
 ان قد فحار  
 سيرة على  
 الشمس والديك  
 له الرقع  
 كذا في  
 نكاح النوازل

الرفعة بالتمتع

الرفعة بالتمتع

الرفعة بالتمتع



وكان في هذا  
منه انما كان  
الشيء انما كان  
الشيء انما كان  
الشيء انما كان

فلما جعل في عرض الناس ان يشترع ذلك كله ويدخل في الرجل من عرض الناس الكافر وان كانت هذه الاشياء  
قدية له يكون له حديق الرفع وان كان له يدري حالها فانما يجعل صديقه هذا هو الاصل اما يكون في هذه  
الاشياء على طريق القامة وله يعرف حاله يجعل حديثا حتى كان له امام حق الرفع وما كان في السكة غير  
نافذة في هذه الاشياء اذ لم يعرف حاله يجعل قديما جمع الفتاوى مثل ابو بكر بن الوهم قديما بحري منه في  
نيرة في سكة غير نافذة قال يوم من يومه ولا عبرة للقدية والحديث في هذا جمع الفتاوى وفي دعوى المحبط  
اذا حصل الرجل في داره بشي او هو تبايفه بدار جاره فانه يمنع من ذلك جمع الفتاوى وهذا القديم ان له يحفظ  
اقراره وراه هذا الوقت كيف كان يجعل اقصى الوقت التي يحفظه الناس هذا القديم ويبنى عليه امر العادى  
**فصل** فيما يتعلق بكتاب المزارعة واذا اخذ الرجل الارض ليزرعها بدينار ثم بدأ لرب الارض  
ان يشركه الزرع فليس له ان يمنع المزارعة وان دفع شيئا للمعاملة ثم بدأ للمعامل ان يترك العمل لم يكن له  
ذلك وكذا ان بدأ لصاحب الشجر ان يعمل بنفسه ونحوه في العامل منه لم يكن له ذلك الا بقدر الدين او يكون  
العامل سارقا يخاف عليه تكلمة الفتاوى اكار تركه السقي حتى قد الزرع ضمن الزرع اى نصيب رب الارض  
رض ويحترق قيمته يوم تركه السقي وان لم يكن له قيمته يومئذ يقوم الارض من روعه فيضمن الفضل خلا  
وما اذا منع الماء من ارض رجل حتى هلك زرع عطف حيث له يضمن له في غير سقي عليه زرع اذ  
كان بقدر المالك في يد الله كاربعت الا السقي فضلا يضمن هو وله الراعى والبقر المتعاد والمتاجر على هذا  
ضريبة الزوايا في الماشي في هذا فيقضى بهذا ان المودع يحفظ بقرة بالبعث الى الترس فكذلك بقرة الودعة  
ولو ترك البقر في فضاء اختلف الماشي فيه قاله ويعنى بانه له يضمن جمع الفتاوى **فصل** فيما  
يتعلق بكتاب الكراهية وله يجوز قوله المسلم ان في اطالة الله تعالى الله اذا غنى اطالة بعبادة الاسلام اوله  
داء الجزية له في دعاء له بالسلام او لمنفعة المسلمين وفي الترس له باس برقة سلام اهل الزمة والنهي عن  
البدنية الله اذا كان محتاجا اليه فله باس بها ايضا ولكن يكره مصاحمتهم وفي شرع الطمى اوى يكره البدنية  
له الرد ولكن له بريد على عيكم في البرازي وفي اخذ السلطان مالا حراما فحق الخصومة في الله فله لصاحب  
الحق مع السلطان ومع القاضى ان لم يخلط السلطان وبعد الخلط يكون مع السلطان عند الامام في البرازي  
ويكس السعيد له ان الثمن حق العاقد وتقدر على يكون اليه وله ينبغي له امام ان يتعرض له الله اذا كان فيه ضرر للقاء

ولو اقر الكافر  
الزور في غير الفعل  
اتماس لم يفت  
ولو اقر غير  
شعرا فافت  
ولو ترك الزرع حتى  
اصابت افة من  
احسن الدواب فحق  
ضمن ان كان حاضرا  
دفع ولم يدفع ولا  
يعنى لو لم يكن دفع  
ولذلك لا تضمن  
لو امكنه طرده و  
الا لا فالحاصل  
انه في كل موضع  
تسكن الحفنة مع  
الحانة ضمن لا يرد  
به غيره فتاوى  
مستقلة باب  
المزارعة  
والقائمة

باب في  
الزراعة  
باب في  
الزراعة  
باب في  
الزراعة

وكان في هذا  
منه انما كان  
الشيء انما كان  
الشيء انما كان  
الشيء انما كان

بان يسع قريبا من مائة الف درهم فحينئذ منع منه ويعد له الشعب عشرون اهلا البيرة وفي الهداية في باع منهم  
ما قدر له امام صوته له غير يمكن على البيع وفي المحط وشي من المختار البايع اذا خاف ان يفرضه ان نقص  
في سعره له يخل ما باعه له في بيع المكن والحلية فيه ان يقول له يبيع ما يحب في باي شي باعه يخل ولو اطلق  
اهل البلد على سيرة الجبن والتم وشي في ذلك فالمشترى اذا وجد البيع باقساما منه ان يرجع على البايع بالعملة  
له ان المعروف كالشروط كذا في الشين في شر المحبط صلى الرغائب المعروفة اوله ليلة جمعة من رجب  
هل هي سنة او فضيلة ام بدعة الجواب هي بدعة فيكون منكرا استد انكار شقلا على منكر فيفتن  
تركها والاعراض عنها وانارها على فاعليها وعلى في الله من روقه انك منع الناس منها فاعليها فانه  
راع وكذا راع مشويع رعيته وقد صنف العلماء كتابا في انكارها وزعموها وتسفيها فاعليها ولا يعتبر بكثرة  
الفاعلين لها في كثر البلدان ولا يكونها مذكرة في قوة القلوب او احياء علوم الدين ونحوها فانها  
بدعة باطلة وقد صرح ان النبي صم قال من احدث في ديننا ما ليس منه فهو ردة وفي القصص في انهم قال  
من عمل عملا ليس له امرنا فهو ردة وفي صحيح مسلم انه صم بركة ضلالة وقد امر الله تعالى عند التنازع بالتر  
جوع المكتابة وان تنازعتم في شئ فمنه الله والرسول ولم ياء من اتباع الى اهلية ولا بالاغتراب فاعليها  
المخطفين وانه اعلم بالصواب منقول في فتاوى الشيخ محمد بن النوري الشافعي واجتمع به العلماء على كراهية هذه  
الصلوة المبدعة التي تسمى الرغائب قال الله واضعها وحذر عنها فانها بدعة منكرو في البيع التي هي ضلالة  
وجرمالة وفيها منكرات ظاهرة وقد صنف جماعة من الائمة عتقات في تحريمها وتفصيل بطلانها وبيان  
وذلك بل فيحرمها وبطلانها وتفصيل فاعليها في لاخصي وانه اعلم في شرع المسلم للامام شيخ محمد بن النوري  
رجل من غنى وبغلي الماء ووضع الماء في القدر في غير شرق البطن ثم اخبر بعد ذلك وطلع له يخل اكله والبط  
والدجاج وجميع الطيور كذلك في الايضاح وفي فتاوى ان التليث نواة لرجل ذهب بها الزرع الا كرم غير  
فتت منها الشجرة نسبت في النواة بعد ما ذهب الخوصه فصار هذا والاولة سواء في الفصول العبادية وفي  
التنديد يجوز للعليل شرب البول والدم والميتة للتداوي اذا اخبر طبيب مسلم ان شفاة فيه ولم يجد من  
الباح ما يقوم مقامه وان قاله الطبيب شغل شفاك به فيه وجرمان وهل يجوز شرب العليل في التداوي فيه  
وجوان كذا ترك الامام التمران وذكر في الزخيرة وما قال الصدر الشهيد بان الاستشفاء بالحرام فهو غير جاز

ما حرم  
وعنه جماعة من  
لقد قالوا ان  
في الان لا يشرب  
لكن في كذا في  
لم يشرب قبل طهنت  
الماء في الا  
لا تشرب ولا يشرب  
فمنه يشرب  
الدواء في  
بعض من جازم الفتاوى

باب في  
الزراعة  
باب في  
الزراعة  
باب في  
الزراعة



على اطلاقه وان الاستفتاء انما لا يجوز اذا لم يقين فيه شفاء اما اذا علم فيه شفاء وليس له ووايه غيره  
 بخبر الاستفتاء به ومعنى قوله انما لا يجوز ان الله لم يجعل في شفاءكم فيما قرع عليكم بمثل ان عبد الله قال  
 ذلك في داء عرفه دواء غير المحرم له في شفاء بالجلد في الحرام ويجوز ان يقال تنكشف الحمة عند الحاجة فلا  
 يكون الشفاء بالحرام وانما يكون بالجلد في الكفاية شرع الهداية الفقهاء اذا استلوا شفاء الناس في المجلس قال  
 بعضهم لا يجوز لهم ذلك لانهم كتبوا بالعلم والطاعة وهذا لا يجوز سواء استلوا انفسهم او غيرهم من اهل الفتا  
 وفي الكبرية اتخذ عبد الله دواء من اهل البيت فهو كمن يتبع الفتاوى في كتب الخطر والاباحة النظر جازين عند الفرو  
 في ذلك فذكر الحائض في الحائض له في الحائض سنة وهو في حلة الفطرة في حق الزكوة ولا يمكن تركه وهو  
 مكروه في حق النساء حتى لو انصفت المرأة عن الحائض لا يجبر الرجل بحرقه كروى عن الاسلام ابو اليسر في ان المحرم  
 لو اسلم قبل فاته يحن ونيطر الحائض المأثورة لانه في فطرة الاسلام والنظر في حاله الضرورة جازين في جمع الفتاوى  
 في كتاب الخطر والاباحة الكذب حلال لاجل حقه وادفع العلم عن نفسه كالشفيع يعلم بالبيع في صوفي الليل  
 حيث لا يمكن الاستشهاد فاذا اجمع شهوده ويقوله علمه الان وكذا الصغير يبلغ في صوفي الليل ويختار نفسه في  
 النزول في جمع الفتاوى ولو اجمروا له في الزنا فهو حرام وانما اخذ المهر حرام عند منما وعند من حنف فاذ  
 اخذت بغير عقد بان زينة بائنة اعطاهما شيئا فهو حرام وانما استأجرها بالزينة بائنة اعطاهما مهرًا وما شرط لها  
 فلا بأس بالحل ذلك في الاجارة الفاسدة مسك باع فمرا واخذ ثمنها وعليه من يكره لصاحب الدين ان  
 ياد فذمه وانما المغنى والتأجيل والغزاة اذا اخذ والماله هل يبايع له ان كان من غير شرط يبايع وان كان من غير  
 له يبايع في حقه المحيط ويمنع منه بالذراهم المقصود لا يحل للمغنى ان يقبضه اذا علم به ثم ان ثمن المهر حرام المهر  
 وكذا كبريت المغنية حتى قال بعض مشايخنا المغنية كالمغصوب له يحل اخذه وعلى هذا قالوا لو ملك رجل وبسطة طم  
 من بيع البارى والظلم او اخذ الرشوة ان تفرغ الورثة عن ذلك فهو او يورثه ونرا على اربابهم ان عرفهم وان لم  
 يعرفهم تصدقوا بالان يسأل الكلب الحبب التصديق اذا تقوى الرد كذا ذكر الامام المجهول في الحاشية مع  
 الصغير في زينة شرع الهداية السلطان للخبازين يبيعوا عنه انما يدرهم من ذلك الخبازين في ان يتقص  
 ضرب السلطان لا يحل له اكله لانه في معنى الملك والحلية في ذلك ان يقول المشتري الخبازين يبيع من الخبز كما  
 تحت فيصح البيع ويحل الاكل ولو اشترى عشرة انما يملك السلطان ثم قال البايع اجرت ذلك جاز

سئل لا يجوز  
 لو ان الغنم  
 البقرة

سئل لا يجوز  
 ان ياكل

سئل لا يجوز  
 الزنا

وهو

وحله الاكل لان الملك لو رضى بفتح البيع واقعت حاشية في الفتاوى النظرية في كتب الكبرية  
 هذه رجل كان في بيته فاخذته الزلزلة لا الغزاة الغنم بل يتجرب لغزاة النج عن الحاشية المائل  
 اذا وقع الزلزلة في ارض فله بدخلها فيها واذا وقع وانتم فيها فله خروجها والنزول العذاب والمراه  
 الوباء ههنا وذكر الطحاوي في شكل الآثار زوايد فقال انه اذا كان حاله لو دخل وانشأ به وقع  
 عند انه ابتدأ بدخله ولو خرج في حيا وقع عند انه لم يخرج وجه فله بدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاد  
 في فاما اذا كان يعلم ان كل شيء بقدر الله وان لا يصير الا ما كتب الله له فلا بأس بان يدخل ويخرج  
 يجمع الفتاوى اسامة بن زيد اتفق على الرواية عنه اذا سمعتم الطاعون بارض فله بدخلها واذا وقع  
 بارض وانتم بها فلا تخرجوا منها قيل على النبي في قوله لفتنة على الناس بان يظنوا ان هلكه القيام  
 انما حصل بعد ومه وسلامة الفتاوى كانت بغير ان لا تخافه ان يصيبه غير المبرور قال النووي  
 المنع هو الخروج للغزاة وانما الخروج بسفل آخر فلا بأس به لما جاء في رواية لا تخرجوا  
 فمرا منه في شرح المثار في النظا في لفظ في روى مسلم عن ابي هريرة ومن ملك في الطاعون  
 فهو شهيد هذا الجار والمجرور حاله او يكون في يمينه بقاء اليه كقوله عم دخل امرأه النار في  
 جزر بطرا ان شذها قال النووي الطاعون فروج في شرح مع لبيب في الاباء والاصابع وفي  
 سائر الابدان يسود ما حولها او يخرج او يخرج وما الاوباء بلذ والقصر فقبل هو الطاعون والصحيح  
 الذي قاله المحققون انه مرض يكثر في الناس ويكون نوعا واحدا في شرح المثار في النظا والمناجزة  
 ههنا بين الما فربن على المشاعة وهي ان يخرجوا نفاقهم عما قدر عدد الرفقة ولو ذاموا النساء  
 قدر واعليه لتفاوتهم في الاكل وانه جاز فان الله اباح في الحلة البتة في هذا اول ما ادب في  
 الحقة في طهارات النصب قال ابو يوسف رايته على له حنف نقاب فينكح وسجرا او يوصي في الفتا  
 في كل الخطر والاباحة ومن الرجلين الجانب وفي ذلك الجانب مصحح قال القاضي الامام ان لم  
 يكن لا يكره وكذا اذا كان المصحح معلقا في ويد وهو من الرجل لا يذلل الجانب قال لا يكره

الملتقط

في فتاوى

في فتاوى



لأنه ليس لما روي المصنف لأن رجلا غازی والمصنف في الأعلى المصحف إذا كان خلقا أو صار بحال  
لا يقرأ فيه وخيف أن يضع يجعل في خرقه طاهرة ويدفن له أن المسلم يدفن فيه فكذا المصحف كيدا  
يقع على النجاسة القراءة في الأسباج جازية وفي المصحف احتبالي لأن النجاسة كانتا بقرآن و  
في المصحف هو الذي فيه جمع القرآن جمع الفتاوى في الخطر والله باع رجل أكل متكئا تكلموا فيه قال  
بعضهم يكن ذلك الصحيح أنه لا يكره لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل متكئا جمع الفتاوى قال محمد  
في الأصل لو أكل المسلم داره ذق ليسكنها فإن شرب فيها الخمر أو عذب فيها الصليب لم يلحق المسلم شيء  
من ذلك لأن المعصية في قصد المتاجر دون قصد رب الدار فله أن يعم عليه وذكر الإمام الشافعي  
حتى في باب الإجارة الفاسدة وهو كمن باع جارية ممن لا يشربها في غلها لم يلحقه البايع ثم  
شيء من فعل المشتري وكذلك قالوا فيمن باع غلاما من فاسق يقصد الفاحشة به من الهداية باب  
الكراهية وفي فتاوى الشافعي قتل الأعونة والسعاة والظلم في أيام العترة مباح وقوله السيد الإمام  
ابو شجاع يناب قائلهم وكان ينبغي بكفر الأعونة قال وليس هذا اختيارا شافعي ولا ينبغي  
بكفر مع جمع الفتاوى في الخطر والاباحة وفي الأحقاق في قوله تعالى ادعواكم إلى عبادة الله وار  
فعوا إليه حواكم تفرعها وضيعة التصارعة الذلة وضيعة لا يدخل الزيادة أنه لا يجب المعتدين  
أي المتكرين الذين يدعون غير الله وما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم سمعهم يكفرون ويهتلون رافعي أصواتهم  
فقال أيها الناس ارتعوا أي كفوا عنكم ستم تدعون أصم وله غايبا أنكم تدعون شيئا فربما  
أنه معكم فقل أنه لم يكن رفع الصوت هناك معكم فقد روي أن ذلك في عرات ولعل رفع الصوت  
حتى يبلأ وللرب صدقة ولذا ذكرني في الخبر في المغازي فاما رفع الصوت بالزكج كجائز في الأذان والنج  
والخطبة يوم الجمعة وغير ذلك وفي تفسير الثعلبي في هذه الآية أنه لا يجب المعتدين والمجرم بالدعاء في الاعتداء  
فهذا منه دليل على كراهة وفي الكواشي أنه لا يجب المعتدين أي الخارجين بالذكج جمع الفتاوى نقل فتاوى  
**فصل** فيما يتعلق بكتاب الشرب إذا كان لرجل نهر في أرض رجل أو ميزاب في دار رجل واختلفا  
في ذلك واختلفا صاحب الأرض والداريوت صفه فتاوى قوله وعلى المدعى البينة أنه لم يحو الليل بأجر الماء

في ذلك واختلفا صاحب الأرض والداريوت صفه فتاوى قوله وعلى المدعى البينة أنه لم يحو الليل بأجر الماء

فيه إلا إذا كان الماء جاريا فإنما كان الخصومة في القول قوله صاحب المال في الخلاصة وفي ابن الفنا وفي فصل  
في الرهن قبض المهرين صفه ثم هكذا الرهن عند ولم يمنع من قبضه وقيمة مثل الدين رد ما قبض في  
الوجيز الرهن بالدين قبض وكذا يصحون بقيمة حتى لم يكن للمهرين أن يمتدده شيئا منه بقضاء الدين  
من الوجيز ولو قبض المهرين دينه أو بعضه من رهنه أو غيره أو شري بالدين عينا أو صارا عنه على شيء  
أو أحاله الرهن من رهنه بدنه على آخر ثم هلك رهنه مع هلك الدين ورد ما قبض المهرين أو في  
أحسن كله ما يقع في الدين كبسعى من مائة في ثلثي النصف لا يجوز في ذلك الوفاق الرهن ولم يرد الر  
من على وجه الفسخ على الرهن فله حصة ما لم يقبض الدين أو يبرأه قال الرهن لا يفسخ بالمناقضة  
بمجرد القول حتى لا يكون للرهن حق الاحتياز بغير رضا المهرين بعد المناقضة كما قبل المناقضة فصار  
وجود هذه المناقضة وعدمها سواء فيبقى مضمونا ما يقع له القبض والدين إذا الرهن أنما يثبت بالقبض  
والقبض فيبقى ما يقع القبض فلو هلك في يد بعد الفسخ قبل الرد يقطع الدين بقدره ولو قضى فله كل  
الرهن قبل الرد إذا الرهن ما أدى أذيتان أن الأداء وقع الاستيفاء من التبريل وإذا قبض المهرين دينه  
كان عليه رد الرهن فإن لم يبيع الرهن حتى لو هلك الرهن عند يهلك الرهن ويجب على المهرين  
رد ما قبض من قاضيه ولو قضاه البعض فلا يجوز كل الرهن حتى ينوف البقية اعتبارا بالرجوع  
البيع فإن قضاه الدين قبله سلم الرهن لأنه زاله المانع من التبريل لوصول الحق للمستهقة فلو يهلك  
قبل التبريل يمتد الرهن ما قبضه لأنه صار متوفيا عند الهلاك بالقبض التام وكان الثاني استيفاء  
فيجب حرده من الهداية لو قضى القاضيه يجوز رهن المشاع بنفسه قضاؤه كذا ذكر في شرط الرهن  
بوتنه فانه قاله إذا وقع الرهن مشاعا ينبغي أن يلحق حكم الحاكم حتى يصح من الهداية إذا سطر العقد  
على بيع الرهن فامتنع بغير الرهن فإن امتنع باع القاضيه بالاجماع من الخاص في أمرب القاضيه وفي فتاوى  
قاضي طبرليس للمهرين أن يسافر بالرهن وفي فتاوى قاضيه خا أن هذا عند سم وعلى هذا المودعة  
وفي الفتاوى المهرين لو سافر بالرهن أو استقل في البلد لم يضمن وكذا العدة الذي في دين الرهن قال  
عماد الدين في فصوله المذكورة في العدة في ما ذكر في فتاوى القاضيه قوله تعالى أن ما ذكر في  
العدة قوله أنه ضيف وما ذكره قوله فلا شك أنه جامع للتصويل يسل رجل رهن عند آخر

في ذلك واختلفا صاحب الأرض والداريوت صفه فتاوى قوله وعلى المدعى البينة أنه لم يحو الليل بأجر الماء

وذكر ما يقع في  
الوفاء من فتوى  
الاشد وشد  
الراحم إذا استأجر  
جبر الرهن من المهر  
نفس لا يجبر على عليه  
بمعه الإجارة  
نظم بياضه إلى  
فأما استأجر من  
المشتر لا يلزم  
الاجور من الجند  
عن استأجر دار  
إجارة صحبة وقبضا  
عما لا يجردها منه  
بعد ذلك بقدر معلوم  
فانما يقع من الإجارة  
في الدين







[illegible][illegible]



في ثمار فصيح وسقط ضمن الة موكنا لكر لو امر عبد الغير بكسر الخطب او جعل اخر ضمن ما تولد منه ولو وقع  
الشدح الما الضي فقتل الضي نفسه او غير له بضمن الذافي باله اجماع خلاصة قيات اذا وجد الرجل قتلا  
له خلو التمان وجد في غير الملك كالمقات او في الملك في الخلو في ملك خاص كالدار والمان او ملك عام  
كالجملة اما اذا وجد في غير الملك فدمه هدر ولا قساة فيه ان كان ماله لا يسمع الصوت في ماله هدر  
وان كان ماله يسمع فقتل القوي اليه اما اذا وجد في ملك الخاص نحو ان وجد قتيلا في دار رجل فقتل  
قتله القاتل بالدية بخلافه وليا من رجل منهم فقتل كل منهم بالدية ما قتلته ولا علمت له قاتله فان  
لم يتم اهل الجملة فخصت كزيت الايمان عليهم ولو وجد في غير عظيم كثر الماء وله ملك له حيد فدمه هدر  
وان كان مربوطا على شط وهو ليس بملك له حيد فدمه هدر ان كان ماله لا يسمع الصوت في المصير الة مصير  
ولو كان يسمع فقتل القوي اليه وان كان الشط ملكا كان خاصا فهو للدار وان كان عام فموا للجملة  
وان كان في نهر صغير يقوم من وفيه بحري به الماء او كان مربوطا في جانب فقتل عاقله ارباب النهر والنهر  
الصغير ما يتغير قيمه بالشفة واذا وجد القتل في الملك في معروفه وتنام الشرح في المزانة بخص اخص  
الصلح رتو الكرمي في تحفة ان العفو في القاتل افضل رجل قتل عهده وله وليان فصالح احد هما القاتل  
من الدية على من القاتل في نصيبه خمس وعشرين الفا وللآخر نصف الدية خمسة الة في وعي بخص  
الصلح على اكثر في الدية باطل وجب لكل واحد منهما نصف الدية والرواية المشهورة هي الة ولي خلاف  
قتل الخطاء حتى لا يجوز الصلح منه باكثر من جنس الدية قبل قضاء القاض بنوع اخر منه ويجوز بغير جنس  
وان كان اكثر وكذا يجوز جنسه اذا كان بعد ما قضى القاض بنوع اخر منه فقتل في الخلة منه في كتب التمان اذا  
وجد القتل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته ووا اهل الجملة له في يد فصار كما اذا كان في  
دار وكذا اذا قيدها او اكبها فان اجمعوا فعليه لة ان القتل في ايديهم فصار كما اذا وجد في دارهم  
قال فان مرت دابة بين قريتين وعليها قتل فهو على اقربهما ماله والكتب عم ان يقتل وجد بين قريتين  
بين فامران بزرع وعمر رخصا لة ملكيب والصلح عن مع العمد وكذا الابرء عنه ولم يتركوه التنا ببا  
الصلح اذ ليس بينهما فرق كثير فان الولي اذا قال للقاتل عهدا ابراءت وتمتد على ان له بغير في هذه  
البلد مثلا وصالح منه عليه مع الابرء والصلح ولا يغير الشرط في شرح عذر الاحكام لمولا اخصر  
رحمة الله عليه وجد قتل في مسجد فالحكمة والقائمة على اهلها ولو وجد في دار الوقف او في ارض  
الوقف فان كانت ارباب معلومين فالقائمة والدية عليهم وان كان الوقف للمسجد فهو كما لو وجد  
في المسجد منه المتع رجل حرج فقال فلان قتلني واقام وارثه البيت على رجل اخر انه قتل لاقتل  
لينة تاتار خان في اخر كتب الحيات في الفصل الثاني والعشرين في المتفرقات ولو قال المقتول  
لا وليا لة ان زيد لم يجر حرجه ولم يقتلني فقتل ثم اقام هذه الاولياء على ان جرحه وقتله زيد لاقتل

في ثمار فصيح وسقط ضمن الة موكنا لكر لو امر عبد الغير بكسر الخطب او جعل اخر ضمن ما تولد منه ولو وقع  
الشدح الما الضي فقتل الضي نفسه او غير له بضمن الذافي باله اجماع خلاصة قيات اذا وجد الرجل قتلا  
له خلو التمان وجد في غير الملك كالمقات او في الملك في الخلو في ملك خاص كالدار والمان او ملك عام  
كالجملة اما اذا وجد في غير الملك فدمه هدر ولا قساة فيه ان كان ماله لا يسمع الصوت في ماله هدر  
وان كان ماله يسمع فقتل القوي اليه اما اذا وجد في ملك الخاص نحو ان وجد قتيلا في دار رجل فقتل  
قتله القاتل بالدية بخلافه وليا من رجل منهم فقتل كل منهم بالدية ما قتلته ولا علمت له قاتله فان  
لم يتم اهل الجملة فخصت كزيت الايمان عليهم ولو وجد في غير عظيم كثر الماء وله ملك له حيد فدمه هدر  
وان كان مربوطا على شط وهو ليس بملك له حيد فدمه هدر ان كان ماله لا يسمع الصوت في المصير الة مصير  
ولو كان يسمع فقتل القوي اليه وان كان الشط ملكا كان خاصا فهو للدار وان كان عام فموا للجملة  
وان كان في نهر صغير يقوم من وفيه بحري به الماء او كان مربوطا في جانب فقتل عاقله ارباب النهر والنهر  
الصغير ما يتغير قيمه بالشفة واذا وجد القتل في الملك في معروفه وتنام الشرح في المزانة بخص اخص  
الصلح رتو الكرمي في تحفة ان العفو في القاتل افضل رجل قتل عهده وله وليان فصالح احد هما القاتل  
من الدية على من القاتل في نصيبه خمس وعشرين الفا وللآخر نصف الدية خمسة الة في وعي بخص  
الصلح على اكثر في الدية باطل وجب لكل واحد منهما نصف الدية والرواية المشهورة هي الة ولي خلاف  
قتل الخطاء حتى لا يجوز الصلح منه باكثر من جنس الدية قبل قضاء القاض بنوع اخر منه ويجوز بغير جنس  
وان كان اكثر وكذا يجوز جنسه اذا كان بعد ما قضى القاض بنوع اخر منه فقتل في الخلة منه في كتب التمان اذا  
وجد القتل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته ووا اهل الجملة له في يد فصار كما اذا كان في  
دار وكذا اذا قيدها او اكبها فان اجمعوا فعليه لة ان القتل في ايديهم فصار كما اذا وجد في دارهم  
قال فان مرت دابة بين قريتين وعليها قتل فهو على اقربهما ماله والكتب عم ان يقتل وجد بين قريتين  
بين فامران بزرع وعمر رخصا لة ملكيب والصلح عن مع العمد وكذا الابرء عنه ولم يتركوه التنا ببا  
الصلح اذ ليس بينهما فرق كثير فان الولي اذا قال للقاتل عهدا ابراءت وتمتد على ان له بغير في هذه  
البلد مثلا وصالح منه عليه مع الابرء والصلح ولا يغير الشرط في شرح عذر الاحكام لمولا اخصر  
رحمة الله عليه وجد قتل في مسجد فالحكمة والقائمة على اهلها ولو وجد في دار الوقف او في ارض  
الوقف فان كانت ارباب معلومين فالقائمة والدية عليهم وان كان الوقف للمسجد فهو كما لو وجد  
في المسجد منه المتع رجل حرج فقال فلان قتلني واقام وارثه البيت على رجل اخر انه قتل لاقتل  
لينة تاتار خان في اخر كتب الحيات في الفصل الثاني والعشرين في المتفرقات ولو قال المقتول  
لا وليا لة ان زيد لم يجر حرجه ولم يقتلني فقتل ثم اقام هذه الاولياء على ان جرحه وقتله زيد لاقتل

في ثمار فصيح وسقط ضمن الة موكنا لكر لو امر عبد الغير بكسر الخطب او جعل اخر ضمن ما تولد منه ولو وقع  
الشدح الما الضي فقتل الضي نفسه او غير له بضمن الذافي باله اجماع خلاصة قيات اذا وجد الرجل قتلا  
له خلو التمان وجد في غير الملك كالمقات او في الملك في الخلو في ملك خاص كالدار والمان او ملك عام  
كالجملة اما اذا وجد في غير الملك فدمه هدر ولا قساة فيه ان كان ماله لا يسمع الصوت في ماله هدر  
وان كان ماله يسمع فقتل القوي اليه اما اذا وجد في ملك الخاص نحو ان وجد قتيلا في دار رجل فقتل  
قتله القاتل بالدية بخلافه وليا من رجل منهم فقتل كل منهم بالدية ما قتلته ولا علمت له قاتله فان  
لم يتم اهل الجملة فخصت كزيت الايمان عليهم ولو وجد في غير عظيم كثر الماء وله ملك له حيد فدمه هدر  
وان كان مربوطا على شط وهو ليس بملك له حيد فدمه هدر ان كان ماله لا يسمع الصوت في المصير الة مصير  
ولو كان يسمع فقتل القوي اليه وان كان الشط ملكا كان خاصا فهو للدار وان كان عام فموا للجملة  
وان كان في نهر صغير يقوم من وفيه بحري به الماء او كان مربوطا في جانب فقتل عاقله ارباب النهر والنهر  
الصغير ما يتغير قيمه بالشفة واذا وجد القتل في الملك في معروفه وتنام الشرح في المزانة بخص اخص  
الصلح رتو الكرمي في تحفة ان العفو في القاتل افضل رجل قتل عهده وله وليان فصالح احد هما القاتل  
من الدية على من القاتل في نصيبه خمس وعشرين الفا وللآخر نصف الدية خمسة الة في وعي بخص  
الصلح على اكثر في الدية باطل وجب لكل واحد منهما نصف الدية والرواية المشهورة هي الة ولي خلاف  
قتل الخطاء حتى لا يجوز الصلح منه باكثر من جنس الدية قبل قضاء القاض بنوع اخر منه ويجوز بغير جنس  
وان كان اكثر وكذا يجوز جنسه اذا كان بعد ما قضى القاض بنوع اخر منه فقتل في الخلة منه في كتب التمان اذا  
وجد القتل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته ووا اهل الجملة له في يد فصار كما اذا كان في  
دار وكذا اذا قيدها او اكبها فان اجمعوا فعليه لة ان القتل في ايديهم فصار كما اذا وجد في دارهم  
قال فان مرت دابة بين قريتين وعليها قتل فهو على اقربهما ماله والكتب عم ان يقتل وجد بين قريتين  
بين فامران بزرع وعمر رخصا لة ملكيب والصلح عن مع العمد وكذا الابرء عنه ولم يتركوه التنا ببا  
الصلح اذ ليس بينهما فرق كثير فان الولي اذا قال للقاتل عهدا ابراءت وتمتد على ان له بغير في هذه  
البلد مثلا وصالح منه عليه مع الابرء والصلح ولا يغير الشرط في شرح عذر الاحكام لمولا اخصر  
رحمة الله عليه وجد قتل في مسجد فالحكمة والقائمة على اهلها ولو وجد في دار الوقف او في ارض  
الوقف فان كانت ارباب معلومين فالقائمة والدية عليهم وان كان الوقف للمسجد فهو كما لو وجد  
في المسجد منه المتع رجل حرج فقال فلان قتلني واقام وارثه البيت على رجل اخر انه قتل لاقتل  
لينة تاتار خان في اخر كتب الحيات في الفصل الثاني والعشرين في المتفرقات ولو قال المقتول  
لا وليا لة ان زيد لم يجر حرجه ولم يقتلني فقتل ثم اقام هذه الاولياء على ان جرحه وقتله زيد لاقتل

كتاب المتفرقات

هذه البينة لان القصاص حق الميت ومالك بن شهر بن قيس في القتا وي قتل وجد في حلة فادعى ولياؤه  
قتله على اهل الجملة ثم ادعى اهل الجملة على رجل غير اهل الجملة واقاموا البينة بسقط الدية عن اهل الجملة  
نقل تاتار خان **فصل** فيما يتعلق بكتاب الوصية وذكر في بيع شرح الطحاوي واما  
وصية الاخ والام والعم فلم يمان بيعوا المنقول او غيره لقضاء دين الميت والباية يصير ميراثا للصغير  
ثم ينظر ان كان الصغير للصغير انما صار او وصية الاب او وصية وصية والجد اب الاب فليس لوصية الهم  
ولاية التصرف فيما تركه الامة وان لم يكن واحد مما ذكرنا فله الحفظ وبيع المنقول في الحفظ وليس  
له ان يبيع العقار وليس له ولاية الشراء على سبيل التجارة الا الشراء ما لا بد للصغير منه من نفقة او كفو  
وما استناد الصغير من ماله غير ميراث امة فليس لوصية الامة ولاية التصرف فيه منقولا كان او غير  
منقوله في فصول العمادي رجل مات فقال رجل لرجل انك واوصي اليك ولي عليه من فالك  
الا بقاء واقرب الا بصاء واكثر الدين لا يمين عليه عند ماله وكذا لو ادعى رجل على رجل ان فلانا  
ملك بملك حقوقه وكالعامته ولي على ماله كذا فهو والوصي سواء في بيع القتا وي ورك في وصايا  
المتع اذا دفع الوصية لا يتيم ماله بعد البلوغ فانه لا يملك الا من عاقله ان قبض منه جمع ما كان في يد من تركه  
والد عنده من قليل ولا كثير الا وقد استغناه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصية شيئا وقال هو في تركه  
والدي واقام البينة قبلت بنية وكذا لو اقر الوارث ان قد سرق ما تركه والد من الدين على الناس  
ادعى على رجل دين الوالد يسمع دعواه في وصايا المتع اذا ابلغ الورثة ان مورثهم اوصى بوصايا ولا  
يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اجرنا ما اوصى به لم نحن وانما يجوز اذ اجاز وابعد العلم ولو اقر الوصية  
انه استوفى جمع ما كان للميت على الناس ثم ادعى على رجل دين الميت يسمع دعواه كما لو اقر به الوارث  
ثم ادعى على رجل دين الميت من قاض خان مرض اوصى بوصايا ثم يرضى من مرضه فوصايا باقية ان لم يقل  
اذا مات من مرضه هذا تاتار خان اذا قال اوصيت فلانا ثلث ماله وهو الذي درهم فاذا الثلث اكثر من الة  
فله كل الثلث وفي الثانية بالغا ماله وفي ثالثة بالغا درهم في محمد اذا قال اوصيت لفلان بجمع نصيب  
من هذه الدار وهو الثلث فاذا اهو نصيبه من الدار النصف فله النصف كله وفي الثانية ان خرج النصف  
من ثلث ماله في تاتار خان وفي النوال اذا قال اوصيت لفلان بالي درهم وهو عشر ماله فلم يكن الا لفلان  
كان له العشر قل او اكثر ولو قال اوصيت بجمع ماله هذا الكيس وهو الذي درهم فاذا فيه العاقل في كل ما  
له ان كان يخرج من ثلث ماله ولا ملك في الكيس نال او جواهر وغيرهما في له وفي الظهيرة ولنا قوله

في ثمار فصيح وسقط ضمن الة موكنا لكر لو امر عبد الغير بكسر الخطب او جعل اخر ضمن ما تولد منه ولو وقع  
الشدح الما الضي فقتل الضي نفسه او غير له بضمن الذافي باله اجماع خلاصة قيات اذا وجد الرجل قتلا  
له خلو التمان وجد في غير الملك كالمقات او في الملك في الخلو في ملك خاص كالدار والمان او ملك عام  
كالجملة اما اذا وجد في غير الملك فدمه هدر ولا قساة فيه ان كان ماله لا يسمع الصوت في ماله هدر  
وان كان ماله يسمع فقتل القوي اليه اما اذا وجد في ملك الخاص نحو ان وجد قتيلا في دار رجل فقتل  
قتله القاتل بالدية بخلافه وليا من رجل منهم فقتل كل منهم بالدية ما قتلته ولا علمت له قاتله فان  
لم يتم اهل الجملة فخصت كزيت الايمان عليهم ولو وجد في غير عظيم كثر الماء وله ملك له حيد فدمه هدر  
وان كان مربوطا على شط وهو ليس بملك له حيد فدمه هدر ان كان ماله لا يسمع الصوت في المصير الة مصير  
ولو كان يسمع فقتل القوي اليه وان كان الشط ملكا كان خاصا فهو للدار وان كان عام فموا للجملة  
وان كان في نهر صغير يقوم من وفيه بحري به الماء او كان مربوطا في جانب فقتل عاقله ارباب النهر والنهر  
الصغير ما يتغير قيمه بالشفة واذا وجد القتل في الملك في معروفه وتنام الشرح في المزانة بخص اخص  
الصلح رتو الكرمي في تحفة ان العفو في القاتل افضل رجل قتل عهده وله وليان فصالح احد هما القاتل  
من الدية على من القاتل في نصيبه خمس وعشرين الفا وللآخر نصف الدية خمسة الة في وعي بخص  
الصلح على اكثر في الدية باطل وجب لكل واحد منهما نصف الدية والرواية المشهورة هي الة ولي خلاف  
قتل الخطاء حتى لا يجوز الصلح منه باكثر من جنس الدية قبل قضاء القاض بنوع اخر منه ويجوز بغير جنس  
وان كان اكثر وكذا يجوز جنسه اذا كان بعد ما قضى القاض بنوع اخر منه فقتل في الخلة منه في كتب التمان اذا  
وجد القتل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته ووا اهل الجملة له في يد فصار كما اذا كان في  
دار وكذا اذا قيدها او اكبها فان اجمعوا فعليه لة ان القتل في ايديهم فصار كما اذا وجد في دارهم  
قال فان مرت دابة بين قريتين وعليها قتل فهو على اقربهما ماله والكتب عم ان يقتل وجد بين قريتين  
بين فامران بزرع وعمر رخصا لة ملكيب والصلح عن مع العمد وكذا الابرء عنه ولم يتركوه التنا ببا  
الصلح اذ ليس بينهما فرق كثير فان الولي اذا قال للقاتل عهدا ابراءت وتمتد على ان له بغير في هذه  
البلد مثلا وصالح منه عليه مع الابرء والصلح ولا يغير الشرط في شرح عذر الاحكام لمولا اخصر  
رحمة الله عليه وجد قتل في مسجد فالحكمة والقائمة على اهلها ولو وجد في دار الوقف او في ارض  
الوقف فان كانت ارباب معلومين فالقائمة والدية عليهم وان كان الوقف للمسجد فهو كما لو وجد  
في المسجد منه المتع رجل حرج فقال فلان قتلني واقام وارثه البيت على رجل اخر انه قتل لاقتل  
لينة تاتار خان في اخر كتب الحيات في الفصل الثاني والعشرين في المتفرقات ولو قال المقتول  
لا وليا لة ان زيد لم يجر حرجه ولم يقتلني فقتل ثم اقام هذه الاولياء على ان جرحه وقتله زيد لاقتل



وهو لا في تارة خان عامل السلطان اوصى بان يعطى الفقراء كذا وكذا من ماله قال ابو القاسم اذا علم انه ماله  
غير لا اجل خذ وان علم انه فتلط بما لجاز اخذ وان لم يعلم جاز ايضا حتى يتبين انه ماله غيره وقال  
الفقيه ان كان فتلط في قول له يوسف و محمد وهو على مكر صا صبه لا يجوز اخذ فلا وجه الا الرد  
على صا صبه وفي قول له يوسف وفي قول له غيره ملكه بالخلط فجوز اخذ ان كان في ماله الميت وفاء  
بمقدار ما يرضاه خصما و تارة خان وفي النواز له سئل عن رجل كان له على اخر من فقاه الطالب اذا  
مت فانما يرى في ذلك التبرك بجوز ويكون وقية في الطالب الى المطلوب اذا مات واذا قال ان مت فانت  
برئ من ذلك قال بطل وهو خاطا وهو بمنزلة قوله ان دخلت النار فانت بري عليك من تارة خان  
اذا قال الرجل اعتقت عبدي وبهم فلان وفلان وفلان وله عبيد سواهم عتق الجمع وروى بشير بن ابوب  
عنه انه حنف اذا قال اوصيت لفلان غنمي وبهي مائة تشاة فاذا هي اكثر فلم اكل ولو قال اوصيت لغنمي و  
هي وله غنم غير هاهنا القياس مثل ذلك لاجتماع الغلط في التعيين وكذا اسمانا وجعل هذه الغنم  
التي سماها بغيرها قال الحاكم ابو الفضل ذكر في الاصل ان له الغنم كذا تارة خان وفي فتاوى ابوالثعلب  
اذا قال اوصيت لبي كذا او لقسمة كذا انقص تحت اذ حاز وهو لم يمتها واصلا حرا وبه اخذ ابن مقار  
قال الحسن بن زياد اذا لم يتم مرتبة وله اصله حرا فالوصية باطله وقد روي ذكره على واحد عن اصحابنا  
وعليه الفتوى تارة خان رجل اوصى الى رجل وجعل غير مشرفا عليه ذكر الناطق انهما وصيان  
كانه قال جعلتكم وصيين ولا ينفرد احد منهما كما لا ينفرد احد الوصيين وقال شيخ الامام محمد بن  
الفضل يكون الوصية او لم يسكن الماله ولا يكون المشرف وصيا وان كونه مشرفا ان لا يجوز تصرف الوصية الا  
بعلم من قاض خان ولا يملك الوصية اقراض ماله اليتيم فان اقراض كان ضامنا والقاض يملكه القراض وا  
خلف للمشاخ في اله ب لا خلة في الروايتين عن ابي حنيفة والقاضي ان اله بمنزلة الوصية له بمنزلة  
القاض ولو اخذ الوصية ماله اليتيم فرضا لنفسه لا يجوز ويكون دين عليه وعي محمد ليس للوصي ان يشترط  
في ماله اليتيم في قوله ابو حنيفة قال محمد واما انا ارجو ان لو فعل ذلك فهو قاذر على القضاء لا بأس به  
من قاض خان مريض اقرب لفلان عالى كذا ثم قال وان جاء احد وادعى علي مائة درهم لا ضمانا  
فاعطوه ما ادعى ثم قال ان لم يقبل فاعطوه ما ادعى برئ فلان لرجل معلوم قال ابو نصر وصية با  
عطائه هذا فاسد ولا يعطى الا بالبينه صحيح قال ما ادعى فلان بن فلان في الماله الذي في يد فلان  
صادق ومك قال ابو القاسم ان لم يثبت من فلان دعوى في شيء معلوم لا يلزم بهذا القول شيء  
وان سبق منه دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت له قال الفقيه ابو الليث ذكر في الكتاب مريض قال

الفلان

وهو لا في تارة خان عامل السلطان اوصى بان يعطى الفقراء كذا وكذا من ماله قال ابو القاسم اذا علم انه ماله غير لا اجل خذ وان علم انه فتلط بما لجاز اخذ وان لم يعلم جاز ايضا حتى يتبين انه ماله غيره وقال الفقيه ان كان فتلط في قول له يوسف و محمد وهو على مكر صا صبه لا يجوز اخذ فلا وجه الا الرد على صا صبه وفي قول له يوسف وفي قول له غيره ملكه بالخلط فجوز اخذ ان كان في ماله الميت وفاء بمقدار ما يرضاه خصما و تارة خان وفي النواز له سئل عن رجل كان له على اخر من فقاه الطالب اذا مت فانما يرى في ذلك التبرك بجوز ويكون وقية في الطالب الى المطلوب اذا مات واذا قال ان مت فانت بري من ذلك قال بطل وهو خاطا وهو بمنزلة قوله ان دخلت النار فانت بري عليك من تارة خان اذا قال الرجل اعتقت عبدي وبهم فلان وفلان وفلان وله عبيد سواهم عتق الجمع وروى بشير بن ابوب عنه انه حنف اذا قال اوصيت لفلان غنمي وبهي مائة تشاة فاذا هي اكثر فلم اكل ولو قال اوصيت لغنمي وهي وله غنم غير هاهنا القياس مثل ذلك لاجتماع الغلط في التعيين وكذا اسمانا وجعل هذه الغنم التي سماها بغيرها قال الحاكم ابو الفضل ذكر في الاصل ان له الغنم كذا تارة خان وفي فتاوى ابوالثعلب اذا قال اوصيت لبي كذا او لقسمة كذا انقص تحت اذ حاز وهو لم يمتها واصلا حرا وبه اخذ ابن مقار قال الحسن بن زياد اذا لم يتم مرتبة وله اصله حرا فالوصية باطله وقد روي ذكره على واحد عن اصحابنا وعليه الفتوى تارة خان رجل اوصى الى رجل وجعل غير مشرفا عليه ذكر الناطق انهما وصيان كانه قال جعلتكم وصيين ولا ينفرد احد منهما كما لا ينفرد احد الوصيين وقال شيخ الامام محمد بن الفضل يكون الوصية او لم يسكن الماله ولا يكون المشرف وصيا وان كونه مشرفا ان لا يجوز تصرف الوصية الا بعلم من قاض خان ولا يملك الوصية اقراض ماله اليتيم فان اقراض كان ضامنا والقاض يملكه القراض وا خلف للمشاخ في اله ب لا خلة في الروايتين عن ابي حنيفة والقاضي ان اله بمنزلة الوصية له بمنزلة القاض ولو اخذ الوصية ماله اليتيم فرضا لنفسه لا يجوز ويكون دين عليه وعي محمد ليس للوصي ان يشترط في ماله اليتيم في قوله ابو حنيفة قال محمد واما انا ارجو ان لو فعل ذلك فهو قاذر على القضاء لا بأس به من قاض خان مريض اقرب لفلان عالى كذا ثم قال وان جاء احد وادعى علي مائة درهم لا ضمانا فاعطوه ما ادعى ثم قال ان لم يقبل فاعطوه ما ادعى برئ فلان لرجل معلوم قال ابو نصر وصية با عطائه هذا فاسد ولا يعطى الا بالبينه صحيح قال ما ادعى فلان بن فلان في الماله الذي في يد فلان صادق ومك قال ابو القاسم ان لم يثبت من فلان دعوى في شيء معلوم لا يلزم بهذا القول شيء وان سبق منه دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت له قال الفقيه ابو الليث ذكر في الكتاب مريض قال

فلان على حق فصدت قوه فانه يصدق ما التثت ولو قال فهو صادق فله رواية فيه عن اصحابنا ويصح ان يكون الوصية كما قال ابو القاسم قاض خان وصي اله ب اذ ابايع شيئا من تركته اله ب فهو على وجهين احدهما ان له يكون على الميت دين ولا اوصى به بوصية والثاني ان يكون على الميت دين او اوصى بوصية في الوصية قوله قال في الكتاب للوصية ان يبيع كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة صغارا اما يبيع ما سوى العقار يحتاج الى الحفظ وعن يكون حفظ الثمن ايسر ويبيع العقار ايضا في قول الكتاب قال الشيخ الامام محمد بن اله يمة الحلواني ما قاله في الكتاب قول السلف اما قوله المتأخرين لا يجوز للوصية بيع العقار لانه يربط احد بهما ان يرغب اله ثمن في شراؤها بضعف قيمتها ويحتاج الى الصغر انتم بالفقير او يكون على الميت دين لا وفاء له الا بشئها او يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها الى من العقار او يكون بيع العقار بغير التيمم بان كاهه فخرجها وموت شرا بدين على غلته او كان العقار خائرا او دارا يريد ان ينقص ويتبدى الى الخراب فان وقعت الحاجة الى الصغر اذ اخرجها فان كان التركة مع العقار عرض يبيع ما سوى العقار فان كانت الحاجة له تندفع ما سوى العقار في بيع العقار بمثل القيمة او بغيره بغير ولا يجوز بيع الوصية بغير فاحس له يتغيب الناس في مثل وكذا لو اشترى الوصية شيئا لليتيم لا يجوز شراؤه لليتيم بغير فاحس هذا كانت الورثة كلهم صغارا وان كان الكل كبارا وهم حضور لا يجوز بيع الوصية شيئا من التركة اله بامرهم فان الكبار رغبا لا يجوز بيع الوصية في العقار ويجوز باجازه الكل لان الوصية بملك حفظ ماله الغائب ويبيع العروض يكون من الحفظ اما العقار فحفوظة بنفسها الا ان يكون العقار لغيره يملكه لولم يبيع في يصير العقار بمنزلة العروض وان كانت الورثة كلهم كبارا بعضهم غايب والباقى او واحد منهم غايب والباقي حضور فان الوصية يملكه الجاهل له بل الحفظ عند الكل واذا جاز بغيره في نصيب الغائب عند الكل جاز بغيره في نصيب الغائب هذا اذا لم يكن في التركة دين وان كان عليه دين يتصرف في التركة للوصية ان يبيع التركة عروضا كان او عقارا فان كان الدين قليلا لا يتصرف في التركة مكر الوصية يبيع بقدر الدين عند الكل واذا مكر ذلك فليكن يبيع الباقي عنده حنف وعندهما لا يملك وكذلك لو كان في التركة وصية مرسلة فان الوصية يملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية عند الكل واذا مكر بيع البعض يملك بيع الباقي عنده حنف ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة عروض فان الوصية يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويبيع الباقي فاذا ابايع الكل جاز بغيره في الكل عند جماع لا يجوز بغيره في نصيب الكبار والاصل عند انه حنف اذا ثبت للوصية بيع بعض التركة ثبت له وله التركة

في بيع الوصية  
منها ما لا يبيع  
بغيره  
انما حنف

ولا يجوز لارث الوصية  
بيع ما لا يبيع من  
الوصية لانه حنف  
حنيفة كما لا يبيع  
من الا حنف  
عنده حنف  
العقار

جاء بغيره في نصيب



هذا هو الوجه الثاني في بيان صحة الوصية  
 في الميراث وهو ان الوصية لا تكون نافذة  
 الا في الثلث من الميراث

من قاضي خان ولو قضى الوصية دون ثلث ماله لبيح له يجوز ولو فعل له ب ذلك جاز له ان الوصية لا يمكن ان يشرى بها الميراث  
 له ان الوصية لا يمكن ان يشرى بها الميراث لثلاثة اشياء اولها ان يملك من قاضي خان والوصية له يملك ان يراه عن ثم الميت ولا ان  
 يشرى بها ولو يشرى به جله اذا لم يكن الدين واجبا بعقد فان كان واجبا بعقد صح الخط والتجمل والابراء  
 في قوله له حنفية ومحمد يكون ضمانا وعند ابو يوسف لا يبيح ذلك وله يكون ضمانا من قاضي خان وصية ان يشرى  
 لنفسه شيئا من ماله الميت ان لم يكن للميت وارث لاصغر وله يبيح جاز ولو ان يشرى ماله الميراث لنفسه ان كان جازا  
 للميت جاز وكذا اذا باع ماله الميراث جاز ان كان جازا للميت وهذا قول ابو حنيفة اما على قول محمد اذا باع ماله  
 له من الميراث او يشرى ماله الميراث لنفسه لا يجوز على كل حال وعمر ابو يوسف فيه رواية ان كاه بقوله قول محمد  
 قال محمد ثم رجع له قوله له حنفية فترشس اليه الترخيص في قوله اذا اشترى الوصية ماله الميراث لنفسه  
 ما يباي وي عشرة بخرم عشرة يكون خيرا للميت وان باع ماله الميراث لنفسه ما يباي وي عشرة بخرم عشرة بخرم  
 عشرة يكون خيرا للميت وهذه ثلث مسائل احدها هذه المسئلة الثانية ان يشرى ماله اذا اشترى ماله ولد القبر  
 لنفسه او باع ماله من ولد القبر فان كان ثلث الولد جاز وله يشرى ولا يجوز وان لم يكن ثلث الولد جاز ولا  
 يشرى ان يكون خيرا للولد الثالث الوكيل بالبيع والشراء اذا اشترى لنفسه ماله الميراث او باع ماله الميراث  
 للموكل لا يجوز عند جميع ائمة سواء كان او شتر الموكل والوكيل قاض خاؤه وان اقر الوصية والاب بقبض  
 بدله الكتابة صح اقرارهما اذا كانت الكتبة ثابتة بالبيعة او كان القاض يعلم بها وان عرفت الكتبة با  
 قرا رهما بان قال القاض الوصية او له بكتبت واذى الى البدل لا يصدق في لانه اقرار بالعتق ولو ان  
 الكاتب ادى الماله الى الوصية بعد ما اذنت له البيعة ولا يعتق اذ ادى وكذلك للاب ولا يجوز  
 للوصية ان يكتب اذا كانت الورثة كبارا غيبا حضورا لان الاب لا يملك ذلك وكذا الوصية وكذا اذا كان  
 بعضهم صغيرا ولم يرض الكبار بذلك لان الكبار حق الفسخ ولو كان كبارا فكتابه بعض الشرا كاد كاه  
 للباقي حق الفسخ وقيل على قوله له حنفية يجوز كتابة الوصية في جميع العبد كما لو باع الوصية عقارا اشترى  
 شرا كابين الكبار والقضا ربيح البيع في الكل عند ابو حنيفة والاصح هو الفرق بين الكتابة وبين البيع  
 من قاضي خان وصية باع عقارا ليقض به دين الميت وفي بيع ماله ما يبيح به لقضاء الدين قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل جاز هذا البيع له في تمام الوصية مقام الوصية مقام الوصية رجل اوصى بثلث ماله  
 وخلق صنوف من العقارات فباع الوصية من العقار صنفا للوصية قالوا لو اذنت له ان يرضوا الا ان يبيع  
 في كل شئ الثلث مما يمكن بيع الثلث منه قاضي خان وصية انفذ الوصية من ماله نفعه قالوا ان كان الوصية  
 وارث الميت يرضع في تركه الميت والاصح فلا يرضع وقيل ان كانت الوصية للعباد يرضع لان لها مطالبات

جهة العباد

هذا هو الوجه الثالث في بيان صحة الوصية  
 في الميراث وهو ان الوصية لا تكون نافذة  
 الا في الثلث من الميراث

هذا هو الوجه الرابع في بيان صحة الوصية  
 في الميراث وهو ان الوصية لا تكون نافذة  
 الا في الثلث من الميراث

جهة العباد وكان لقضاء الدين وان كانت الوصية لغيره يرضع وقيل له ان يرضع في تركه على كل حال  
 وعليه الفتوى وهو ان الوكيل بالشراء اذا اقرى الثمن من ماله نفعه كان له ان يرضع من قاضي خان وصية باع  
 ضيقة للميت من ماله يعلم ان له يقدر على اداء الثمن قال ابو القاسم ان البيع يرضع رغبة فالتق  
 يوه جل المتري لثلاثة ايام فان اود الثمن والاصح ان يرضع البيع وقيل باع شيئا من ماله الميراث ثم طلب منه با  
 بالشر مما باع فان القاض يرضع الى اهل البصر ان اخبره انسان من اهل البصر انه ماله ان باع بغيره  
 وان قيمته ذلك فاه القاض طمحه له يكتف الا ان يرضع وان كان في الميراث يشرى بالشر وفي التوفيق باقل  
 له ينقص بيع الوصية له جل تلك الزيادة بل يرضع الى اهل البصر وله ماله فان اجتمع رجلان منهم على بيع  
 يوه خذ بقوله ما هذا قوله محمد اما قوله له الواحد يكتفي كما في تركته ونحوه وعلى هذا فيم الو  
 قوا اذا اجر مستغل الوصية ثم جاز ويبيد في الميراث من قاضي خان وصية باع تركه الميت لعله نفاذ و  
 صية الميت تجزى الميراث الشراء فخلقه الوصية فخلقه الوصية يعلم ان كاذب في بيعة فان القاض يقول للو  
 صية ان كنت صاذا فافقد فصح البيع بينكما فيموز ذلك وان كان تعليقا بالخط والمباحث في  
 فتح الحاكم له ان الوصية لو علم على ترك ذلك كان فسخا لانه لا قاله فيلزم الوصية كما لو تقايله  
 صفة فاذا فسخ القاض لم يكن اقاله فلا يلزم الوصية من قاضي خان وصية ادى دينه على الميت  
 اخلفوا في ان القاض هل يخرجه الماله من يد قاضيه فانه يخرجه اليه ان يدعي عسا انه في حقه القاض  
 القاض من يد وقال بعضهم اذا لم يكن له بيعة على الدين فان القاض يخرجه من الوصاية وقال القاض  
 انه ليس بقوله له القاض اما ان يراه عن الدين الذي تدعي او يقيم البيعة عليه ستون الدين والاصح  
 اخرجه عن الوصاية فان لم يقره عن الوصاية وعن محمد بن سلم ان الوصية اذا ادعى دينه على  
 على الميت وليس له بيعة فان القاض يرضع له عن الوصاية فان كان له بيعة فان القاض يرضع للميت وصية  
 وصية حتى يقيم المدعي البيعة ثم القاض بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك الناز وصية وصار له ولخارجا  
 نحو الوصاية وان شاء ما عاد له قوله الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الحنفية ان القاض يعمل  
 للميت وصية مقدار الدين الذي يدعي خاصة وله يخرجه الوصية عن الوصاية وبه اخذ المشايخ و  
 عليه الفتوى من قاضي خان وصية اخذ ماله يبيح في حصره وانفق الماله على نفسه ثم وضع له مثل ما انفق  
 فانه له ببراءة حتى يكبر الميراث فرفع اليه الماله من قاضي خان رجل اوصى بان يخدم عبده والدين سنة بعد  
 موته ثم بعته قال ابو نصر ان كان الوصية للاب واللام فالوصية بالامة له ان لو جازت بتوبان في الخدمة  
 فيكون وصية الامة بالزوجة على قدر ميراثها فيبطل وان اوصى بذلك لو ارشيت بتوبان في الميراث جاز و

هذا هو الوجه الخامس في بيان صحة الوصية  
 في الميراث وهو ان الوصية لا تكون نافذة  
 الا في الثلث من الميراث







من وصفه  
الغلام

الى قويم نفعه وله  
النفعه العباد  
ثلاثة بمجانا وبمجيد  
يعتق العبد كله  
ثم اوصيه بثلاث  
تباع فيها ثم هي  
على البيت وله كذا  
وله عهد على  
عن الميت الخله  
اولام ولد نفسه او مدي  
نفسه حاز الملك الحاننا ولواحه  
لعبد الفن او لاهنه الفنة صح صح

ينفذ ما في وصية الأب قال هو القبول له ثم ذكر في فناء ويذكر أن نحب القاضيه وصية اليتيم فهو كوصية الأب  
 لكن الأب إذا نصب وصية في نوع يكون عاماً بخلاف القاضيه فيه الوصية حرام لا غنى له الوصية حق  
 القوام فلا يجوز كله إلا للفقراء كذا في أصول الفقه أنه حرام زجر ولو اشترى الكفن بما له نفسه ونفذ القاضيه  
 من ماله نفسه كان له أن يجمع من ماله الميت وكذا الوارث والوصي من الأصول إلا شر وثني وللوصي بيع  
 عمر وض الميت لقضاء ديونه من غير حرفة الغرماء وإن لم يكن عليه دين وكان في الورثة صغاراً كان لبيع  
 العقار مع حفظه كذا إذا راي ذلك مصلح في قوله لبي حنيفه فإن كان كلهم كباراً لم يكن لبيع العقار  
 بكلمة ماله وترك ضياءاً وعليه دين فأرادت الورثة أن يقضوا دينه بقي لهم الضياء فالتقوا على  
 ذلك وتعملوا قضاء دين الميت وأنفذ الوصايا من أموالهم فلهم فكل وإن لم ينفقوا واختلفوا فلو  
 أن ينفذ الوصايا ويقضى الدين من ماله الميت وله يسلط إلى قولهم وهو الفلاني فلان فإذا التفت الشرف قال  
 له الثلث بالغا ما بلغ قال وكذلك لو قاله أوصيت له نصيب من هذه الدار وهو التمس فاذ أن نصيب  
 النصف فهو له أن يخرج من الثلث من العاды رجل مريض قال ادفعوا هذه الدار وهذه السبيل إلى  
 فلان ولم يقل فاتها له وله قاله في وصية قال هذا باطل لأن هذا ليس بأقرار وله وصية من العاды أن نصيب  
 الدين على الميت محضه الوارث أو الوصية يجوز وإن لم يكن في بينهما شيء من التركة كما في الثلث من الغا  
 ية وهو التمس من أخذ ماله الميت عند الظهور فانه قاله الوارث لم يصل إلى من ميراثه فانه صدقه  
 المدعى فلا شيء له وإن كذب وقال له بل وصل إليه كذا من الماله فبلغ على البتات فانه حلف لا شيء عليه  
 وإن نكل لزمه القضاء من العاды وفي فناء ويذكر الدين إذا لم يكن التركة مستغرقة بالدين قد فعت  
 العورثة كرامة التركة إلى واحد من الورثة يقضى الدين الذي كان على الميت فأخذ منهم وقضى الدين  
 صحيح ويكون سبباً منهم بحصص من بقدر الدين فإن الورثة لو دفعوا تلك الضبعة إلى اجنبي يقضى الدين  
 فإنه يكون سبباً منه كالأهمل ولو كانت التركة مستغرقة بالدين له يكون لهم هذه العاды من العاды  
 ذكر في الدين أن في التركة المستغرقة الخصم في إثبات الدين إنما هو الوارث لأنه خلق الميت وصيحه الميت  
 وصيحه البينة عليه لكن لا يخلو لأنه لو نكل لا ينفذ أقواله على الغرماء وذكر أيضاً أنه الوارث لو قرأ  
 هذا العين كان وديعة عندنا في حنيفه وصدة الغرماء وكذلك بالقول فهو الوارث لأنه قائم مقام  
 الموت قيل هذا إذا لم يكن التركة مستغرقة أما إذا كانت التركة مستغرقة فأقر الوارث بوجوب تعيين

والوصية حرام للأغنياء  
لأن الوصية حق الفقراء  
لا يجوز لأهل المال المتقار  
ولا يجوز للوارث أن  
يأكله أو أن يكون  
مستحقا له لعدم  
البنية في الوصية  
للوارث والأمر  
للقائل في الفساق  
محمد قند

الوباء ما اضلح  
 اليه من حال الميت  
 من العاود من غير  
 القام من العالم المتقل  
 المريض فغير  
 او صبت بكذا وكذا  
 والنار براسه ان نعم  
 لا يبع وصيته ان يلقا  
 عليه الاستغفار فيصر  
 كان خوس وعز ان  
 ان ملك الحدة كذا القنة  
 من العاود من غير  
 قال او صبت ملت  
 حالي فهو النوصح



له نسأله يفتح فان اقرض فلان وصدة الغرماء او كثر بوه وقالوا هي الميتة او قالوا لا ندري لمن هي فان  
العين للغرماء له المذعي الوديعة لانه الدين المستغرق يمنع ملك الوارث وكان اقوالا في ملك الغير فلا يفتح ولا يعمل  
تصدية الورثة لانه لم يملك لهم في الشركة وانما لهم حق استيفاء الدين في الشركة ولو وجد الوارث كونه و  
ديعة فاراد مذي الوديعة استحقاقه لا يمين عليه لعدم النافذ في كونه وكذا الجواب في المضاربة والبض  
عة والعارية والهباء والتمس في العا دى رجل وعليه دين محض يبيع ماله او كثر فاذى رجل على الميت  
دينا عن اقامة البينة قاله ابو نصر ليس له ان يتخلف اصحاب الدين او الورثة وان كانت له بينة ينفقها  
على الوصية وان لم يكن للميت وصية جعل القاض رجل وصيا فان كان في ماله الميت فضل على الديونة كان له ان يتخلف  
الوارث في قاض خان في كتب الوصية ولو ان رجلا اوصى للقاض بثلث ماله واوصى الى رجل لم يحز قضاء القاض  
لذلك الميت بشئ من الاشياء له تارة نصيبا فيما يقضى به للميت من العا دى ص ومن اقرض على الميت على بينة  
مالا وحقا في الحقوق وقدم وصيه الذي ليس بوارث الى الحاكم فليس له ان يخلفه له ان يمين لرجلا لثكوله  
والثكوله بذله او اقرار وليس للوصي اطلاق في حق الصغير ذلك فيه الوصية اذا اشترى الطعام والكسوة  
لليتيم ثم افاق التيمم ويرجع به من ماله من العا دى التمسار اذا اخلط ماله انسانا بماله الغير لا يمين والوصية  
اذا مات بماله يضمن ولو اخلط بماله يضمن والاب اذا مات بماله يضمن وقيل له يضمن كالوصية والقاض  
اذا اوصى امواله لثاني في بيته وماله وله يدري ابن الماله وان لم يمين ضمن له له نه مودع ولو اوصى القاض  
الى قوم نفع وله يدري ابن في موضع له يضمن له نه المودع عن من العا دى اقرار الوصية على الميت بدین او  
عين او وصية باطل الوصية اذا اصاب عن حق الميت او عن حق الصغير رجل فان كان المذعي عليه نفقا  
بالماله او عليه بينة او كان قضى عليه بذلك له يجوز صلح الوصية على حق من الحق وان لم يكن كذلك يجوز من  
العا دى وان كان القاض عن دين على الميت او على الميتة او على الميتة دين على الميت او على اليتيم فان كانت  
المتنحية بينة كان للمذعي بينة على حقه او كان القاض قضى له حقه جاز صلح الوصية له نه اسقاط بعض الحق وان لم  
يكن للمذعي بينة وله قضى القاض بذلك له يجوز صلح الوصية له نه انه في ماله من القاض خان وعن انه نص  
الديونة اذا باع القاض او الوصية براء اليتيم وقبض الثمن وصرفه الى حابة نفع ثم ان الوصية ينفع على  
اليتيم ويطع مع سائر عياله على قدر الدين لليتيم عليه قاله هذه كبيرة له في استحقاق ماله اليتيم وله يقطع من

خط 200  
عدد 1

بإذن  
مجلس  
العلماء

عاطفہ  
عاطفہ  
عاطفہ

میرزا محمد علی  
بدر البدر  
الغنی بالله  
مکمل

من الذين بهذا الطعام نارا خان وعنده بقية التبريد وقبض باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غنا واقام  
بنيته واقام المشتري بيته ان قبضة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبنيته الغني اولى من قبضة الغنا وى طلب  
من القاضي نصب الوصية للصغير فالاصح انه يجيبه الى ذلك ويشترط حصة الصغير عند نصب الوصية للثلاث  
اليه سلم اوصيه بان يجعل انصاف مقبرة المسلمين او خان التمان او سقاية للعامة او اوصيه بان يصره الى الكفا  
مودة للمسلمين او صغير يورثهم فالوصية باطلة في قوله ابو حنيفة وقوله محمد جازية ولو اوصيه بنتك ما لم يحم  
وعين المسجد او لم يعين في باطلة في قوله ابو يوسف جازية في قوله محمد ولو اوصيه بان ينصف ثلثه على  
المسجد جازية في قوله ما قاضي خان اربعة اوصية الى زوجته بان يكفها ما من مهرها الذي لها عليه فالوصية  
باطلة ولو اوصيه بان يكف في ثوب كذا او يدفن في موضع كذا فالوصية في تعيين الكفن وموضع القبر با  
طلة ولو اوصيه بان يدفن في شيخ او بفعل يذاه ويتقيد رجله في باطلة في جمع الغنا وى اوصيه بان يغفر في  
مقبرة اوصيه بان كذا يغفر فلان الزاهد يراعي شرطه ان لم يكتب في التركة مودنة الخ والوصية بالقرارة على  
قبر باطلة قاله في قنا وى ظاهرا لكن هذا اذا لم يعين القارة اما اذا عينه ينبغي ان يجوز عا وجه الطلعة  
دون الهبة في جمع الغنا وى التبت اذا اوصيه ان يصر عليه فلان كانت الوصية باطلة وركز نوادر ابن رستم انها  
جازية وبوجه مرفله ان يصر عليه والغنوى على الاله قوله تجنس ولو اوصيه لعبد بذرهم ستمائة اذينة  
من مال متي لم تجنس كما لو وهب له في حاله حيوة ولو اوصيه له ببعض رقبة عتق ذلك القدر ويسعى  
في الباقي في قوله ابو حنيفة منزلة ما لو وهب له ببعض رقبة في حيوة ولو اوصيه له كلها عتق من الثلث  
فكل ما لو وهب رقبة او تصدق بها عليه يعتق من الثلث ولو اوصيه له بنتك ما لم جاز له ان هذه الو  
صية تنبأ وله ثلث رقبة من ماله وبصير حرا عند ماله وعند ابن حنيفة منزلة المكاتب فيصح الوصية  
له بالماله فاذا بقى من الثلث شئ اكمل له ذلك من رقبة واعطى ما فضل على ذلك ان كان في الماله فضل وان  
كان في قبضة فضل على الثلث يسعى فيه للورثة بعد موته في جمع الغنا وى وفي الخلة صدقة اله ما من الفصل  
اذا كانت الورثة صغارا فترك الوصية لفضل وهكذا روي عن ابو يوسف وان كانوا بالغين فقراء ولا  
يستغنون بثلث التركة فترك الوصية لفضل وان كانوا اغنياء ويستغنون بالثلثين فالوصية اولى وقد ر  
اله استغناء عن اب حنيفة اذا ترك لكل واحد من الورثة اربعة اهل في ورثهم دون الوصية وعن الامام الفضل  
عنه الافي وفي الموضع الذي اراد ان يوصيه ينبغي ان يبدأ بالقرابة وان كانوا اغنياء باليراث في جمع الغنا وى

مجلس

الروح اذا فزع  
من الجسد لم يبق  
منه الا الروح  
والجسد اذا فزع  
من الروح لم يبق  
منه الا الروح  
والروح اذا فزع  
من الجسد لم يبق  
منه الا الروح

في كتاب الوصايا  
في فصل تعرف القاص  
والاب ١٩ في فاضل الوص  
واحد اعراف النعمة  
في الغناء بغير قضاء  
الامانة ان كان بقضاء  
لا يفتقر ان اشارة  
في الامانة الملك في  
في كتاب  
في السعد

خطبہ ستر لالہ

وہملا

[illegible]

الرفيع

الكتاب

في المصنف



بالرجوع وقت النفاق فلم ان يرجع عليه فلو كان النفع ابا لم يرجع ط في الوصية اختلافاً منه ولودع  
الوصية الماله الى القبي قبل ان يتكلم الرشد وتلفه ضمن الوصية فحق الفناوى اذا كان في التركة ديناً او  
حق يعلم وله بينة على ذلك ما زاد يضيع الوصية يومع عند من له الدين من جنس الدين او يبيع شيئاً منه  
بجنس الدين ثم يقوله للمورثة خاصمو انتم في استرداد الوديعة والثمن من مينة الفناوى الوصية لو اشترى  
ماله اليتيم لنفسه بمثل القيمة او يبيع بسرا لا يجوز به جماع وبالكثير من قيمة يجوز له عند محمد في الفناوى  
الصغير اذا اشترى ماله اليتيم لنفسه يجوز اذا كان خيراً لليتيم وتغير القيمة ان يشتري ما يساوى عشرة مثله  
عشر قصاً عدداً ويبيع منه ماله نفسه ما يساوى ثلث عشرة مثله فهو خير وبها فقهها له بما كلفه وبه  
يفتح فصوله عمادى قاله ولذا تقدم الرجل الى القضاة فادعى عنده ان الحق رجلاً اوصى اليه وذكر ان  
له بينة على ذلك واراد ان يثبت الوصية فادى القاضى له سبع مائة مائة الا يحضره القاضى له ان بينة الماهوال  
على خصم جاهد والخصم في ذلك التوارى او رجل للميت عليه دين او قبل صف او رجل له قبل الميت  
حق او رجل اوصى اليه بوصية وفي الغنم الذي له قبل الميت وبنا اختلافاً العلماء وقاله بعد تعليل  
المثلية وتفصيلها كما ينبغي واذا ثبت الوصية وصية وفيما يقع في كتب الوصية اقوال الميت له ناس شيئاً  
وصاياها شيئاً له فوام مختلفين ووصايا في ابواب البر فاحضر واحداً من الغرماء او الموصى لهما  
قبل له اعيد البينة وحذف كماله ما كان في ابواب البر فان القاضى ينفذ ذلك وقاله ابو يوسف له اكن  
احداً منهم اعادوا التهموم بل كلما حضر واحد منهم قضيت كفته ولم يذكر قوله محمد وذكر الشيخ الهمام  
نحو الآية ابو بكر محمد بن سميل الترفى في شرح قوله مع قوله ابو يوسف وقاله بعد تعليل القولين  
اختلاف الوصايا في ابواب البر له ان ينفذ كفه الميت والوصية انتخب خصماً مع الميت فكان قبوله البينة كفه  
للخصم في خلط مولانا محمد الدين العجناق في شرح ادب القاضى لله امام الخصاف للوصية ان يخلط طعامه  
بطعام اليتيم ويأكل منه بالمعروف في فصوله عمادى اختلف الوصية واليتيم بعد بلوغه فقاله القبي ثبت  
عقارى في صفوى فاقض لكن يغبى فاحش وقاله الوصية بل بعته بمثل القيمة له يكون القول له في باع  
الوصية في التركة شيئاً فقال في الورثة باسم يغبى فاحش وقاله المشتري بل بعده فالقول قوله ادعى قد ودا  
في يد اذنا من جهة ابيه فاقام فواليد البينة انه اشترى بها من وصية بمثل القيمة واقام البينة المدعى بنية ان قيمته

بسم الله الرحمن الرحيم

الذين هم من طعام  
الذي هو من طعام

عمر طلقه امرانه روي

دشت سوادکانت

محطة اول في المرحض وكذا  
محطات في القلعة برشوا

الجزء 2 وان اياها  
ان بان في الفروع

مرضه و ما تفتي  
في العدة لم يدر

انما بالاسماء الحديثة  
انما بالاسماء الحديثة

لایزال و لایریش ایفنا

مات في غار

۹ رشته خند ناوان  
مات ۱۰۰۰

العقود المبرمة  
تاريخ ١٩٢٠

٢٠٠٠

الف



۱۳۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

من الواضح  
في الواضح

من بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة للعلماء

۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

والموصى ان يوكل ببيع ماله اليتم ويوكل في تفضيل ديون الميت وامواله ويشترط لليتم ماله ويبيع له ويوكل ببيع ماله وقال ابو حنيفة يورثه ويبيع له ان كان له ماله فيه وذكر للفاضل الامام جلاله  
التيتم في سبعة اشهر اذا اكبر القصار واراد وان يأسوا وصيتهم ما انفعه عليهم ينظر واهل النفق  
عليهم بالمعروف في ام له وطلبوا من الفاضل ان يجاسبه كان للفاضل ولهم ان يطالبوا بالحق لكن له بحسب  
بالحق لو اتفق والقول قوله في الخبر وفيما النفق وفيما النفق بالمعروف ولم يشترط له ان يمين  
من جهة الميت او من جهة الفاضل والقول قوله لا يمين مع اليمين فيما فعل من الفصوله الا بشرط  
وشترط الوصي اذا النفق التركة على القصار حتى ثبت التركة ولم يثبت منها شيء ثم جاء عن محمد وادع  
على الميت ديناً واثبت بالبينة عند الفاضل وقضى الفاضل بذلك هل لهذا الغريم ان يضمن  
يقول ان النفق عليهم بامر الفاضل فله ضمان على الوصي وان اتفق بغير امر فعليه الضمان لان  
الدين يمتنع على الميراث احد الورثة حال غيبة الآخر اخذ دعوى من التركة وكل الناس ثم قدم  
الباقون واجازوا ما مضى ثم ارادوا ان يضمن ما اتفق لهم ذلك لان الله قال لا يتوقف صحة الحق  
الا بحاثة اليه يرى ان من اتفق ماله انسان ثم قال المالك رضى ما صنعت او اجرت له بسره في التركة  
في اوائل كتب الدعوى الوصي اذا اتفق الوصايا من ماله نفسه يرجع في التركة على كل حال سواء  
كان فيه وارث او لم يكن والوصية قربة او غيرها فجمع الفنا وي اذا اتفق الوارث الميت من ماله نفسه  
يرجع والى قضتي له يرجع فجمع الفنا وي ثبت من على الميت كان للوصي ان يبيع من ماله نفسه  
ويرجع كذا الوارث ويصدق انه قضى ليرجع وكذا اذا شرا المكنن واجرة الفيل والبقير ويرجع اذا  
فعل ذلك من ماله نفسه فجمع الفنا وي كفن الميت غير الوارث من ماله كالتعميع وجوده في له ليرجع  
في التركة الميت بغير الوارث فله رجوع له اشهد على الرجوع ام له ولو كفن الوصي والوارث من  
ماله نفسه ليرجع كان له ان يرجع ولو اراد الوارث ان يباين يكتف للميت فكف ان من ليرجع عليه  
يرجع كما في النفق في بنائ داري وهو اختيار شمس الاسلام وذكر الشافعي ان له ان يرجع له ان من  
عشر له من الفاضل فجمع الفنا وي وله يقبل بنية الوصايا الا تحضر الفهم وهو الوارث او غير يمين الميت

وینا لجنه یقین لانه  
وینا اوی اینه وارنه  
بوارنه وارنه وارنه  
ولوفال انالست  
کجه لارنه  
لیجه مالایین  
اذا حال الحار  
وعلیه الفکر  
نقل من جامع  
الوصیه والحدیث  
الوصیه والحدیث  
وینا لجنه یقین لانه  
وینا اوی اینه وارنه  
بوارنه وارنه وارنه  
ولوفال انالست  
کجه لارنه  
لیجه مالایین  
اذا حال الحار  
وعلیه الفکر  
نقل من جامع  
الوصیه والحدیث  
الوصیه والحدیث

بہار علی اور علیہ السلام



المؤلفون اذ اذ  
لو جل معيشة  
الكرامة ولولا ان  
فرا بسبب الحانة  
تبرها من الجدة  
فان قيل من قاضي

۹۲  
 مکتبہ اسلامیہ  
 لاہور  
 ۱۳۴۰ھ  
 ۱۹۲۰ء

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

१०८

عند  
الملك

قال ابن حجر رحمه الله تعالى في كتابه قداء وجميع راس كل قواد

نور و مبین جهان در پنج ضربه صاعقه بانی جوده صفی قدر ابد بر قلبش بود و در کرم سحر

طوبى سورى اوله عييده  
چون كه اوله عياده خايع  
ليكن الله تصفيه سرف  
نصق نيد رويت والا نفاق  
بوسونده هم بوسون اولاطوه  
اوله عياده خايع  
ليكن الله تصفيه سرف  
نصق نيد رويت والا نفاق  
بوسونده هم بوسون اولاطوه

فان قيل اولي بوضوح العلم والعصاة والسبع حارب بغير دليل والعقله  
 اما نحن انما علم به فضايلهم هم توفيق سحر مختار فيقولون في جهل غفلة في كركس سكا حان الان غدا ورجع مرسا

نوعایس اوله بالکلیتکر : بجه قرنک طوقیله غدره : قورناتی کرا جقون بیس : و نیانقین یوش و ده سس :

صحتک باشی جوده صفت محمد

ابد بر خیزد و سوزد و حقد  
 سخی که تیرد و حقد  
 و سخی که تیرد و حقد  
 و سخی که تیرد و حقد

در این میان سخن چاه او گویید چاه و کوه حص تابویر است به کله در چاه بیلان الی این سخن الیه بسم الله تعالی  
 اینجاست که ایله جوده تخار و نانه طوت یوری الی اینجاست که تخار ایله کلش اولوش چونکه لازم در اطاعت حق

امیر اولو بدرخون که در سن ۱۰۰ سالگی عالمه در مراغه ارشد. قوه نبای و ماضی و الحاق  
 امیر من اوزر که عیادت این هم امور معاش و کسبه کاره. صاعقله اولو بدرخون

علاج الكوليرا والاسهال والقيء والصداع والحمى والتهاب الكبد والتهاب المرارة والتهاب البنكرياس والتهاب الغدة الكظرية والتهاب الغدة الدرقية والتهاب الغدة النخامية والتهاب الغدة الكظرية والتهاب الغدة الدرقية والتهاب الغدة النخامية

وَأَمَّا عَلَى الطَّامِعِ عَلَى الطَّامِعِ حَتَّى يَكُونَهُ رَوْحٌ أَنْفَاقُ الْبَدَنِ وَهُوَ فِي جَوْنِ الْبَدَنِ

التي أشده بلكن اني ابر بار كنشك جلاهاقن جلاهاقن الله لذتكم انكم طاه

بر طاع او سینه یه نمون : تا که کور سینه اش بخت : حکا بوزه فوقانیل خلایق سوزه او دریا نیکه : او اوله جوت

و اما این صوره بختر علم حکم کلام کوه در کوهش جانم کفی آبی کوه در کوهش ایچک اولو غدا بدنه

جاءه فدا سي ادلور كلام حسن



10  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والله اعلم بالصواب

Suleyman ve II Kadir	
1.	Hasan Hüsnü Pa.
1.	aus
Eski	

والمسلمون  
والله اعلم بالصواب